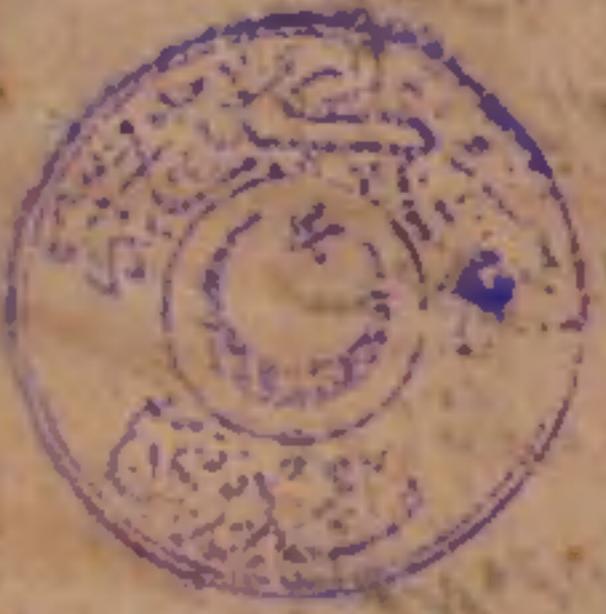




کتابخانه ماسی سبزواری

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
محمد بن مصطفى السمرقاني ورواه  
عقرب

کتابخانه ماسی سبزواری  
کتابخانه ماسی سبزواری  
کتابخانه ماسی سبزواری  
کتابخانه ماسی سبزواری  
کتابخانه ماسی سبزواری  
کتابخانه ماسی سبزواری  
کتابخانه ماسی سبزواری  
کتابخانه ماسی سبزواری  
کتابخانه ماسی سبزواری  
کتابخانه ماسی سبزواری



کتابخانه ماسی سبزواری

کتابخانه ماسی سبزواری

Süleymaniye U. Kütüphanesi  
KİTAP: Amca Zade  
Hüseyin Paşa  
YERİ:  
Eski No: 66







لما قرأوا في القرآن آية من آيات الله عز وجل  
تذكرهم ما كانوا يعملون

...

في قوله يوم  
 الاول من  
 السنة هذا هو الذي  
 مره ذلك يوم  
 ظهور النور  
 فطفا  
 للشيء من النفس  
 المستر  
 المرفق



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper. The text is written in a single column, starting from the top left and ending near the bottom right. It appears to be a continuation of a list or a narrative, with some words being more prominent than others.

الحمد لله الذي جعل القرآن  
مكتوباً

[illegible][illegible]

فقط کی بودم من الجبار و  
الساقي في جوارح الاله  
و

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.



باز قیام

[illegible]



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, mentioning 'महाराज' (Maharaja) and 'महाराज' (Maharaja).

لا يصح ولا يجوز له ان يفتي في غير ما سأل  
عن الفتوى التي سأل في الله وفيه ما سأل  
في دينه المعنى من الشكر والاعلاء الحق

في القصر الكائن في مدينة بغداد  
في سنة ١٢٠٠ هـ

[illegible]

تاریخ و احوال  
و کلام و اخبار

من افعل ليو افق اقصا البر كان النقد ربحا انما كوني  
مستغنى

على مثل الامام محمد بن هاشم  
بنو من هذا الكلام ويا قوم المائة عشر  
قوله في الحديث وعنه على طرقة الالتفات للمائة  
لم يعد كل البعد عبد الرحمن  
عنه لونه الجيد وسدك تامل الائمة  
بما في الفصول المطلة في الحجة  
غاية الله في القاسم  
قطع عن السوء بالحق

٤٥

تجدد الکتاب فی علمای این عالم عام ۱۳۴۵  
خبرنامه

يقضون في تلك الدنيا من ذنوبهم  
فيصحبون الله ولا يعلو شأنهم فيها  
لأن الله يحب المتقين

في يوم الاثنين الموافق ١٢٠٢



المأذون بالسفاعة ثم وكان على من ملكية خطاب **باب** جود بوعده احد ان خطاب اللطف من ارجاء  
 بالهم وبالعكس وحمل القاضى فاعطى بالاعراض **باب** الوعد بالالسوء والارض هذا الخاتم لم يكن له  
 اهل **باب** فان هذا الذي من افضل هذا البسوة من اعترافها بالالسوء وافترافها بالاعتراف  
 فانها على جود من اهل السوء جعلوا الملائكة افضل من البشر وهذا البسوة من اعترافها بالالسوء  
 كوجعلهم لا يكونون فلا يحتاجون فخصيصهم من الملائكة الاولى **باب** اذا لم يجدوا ان يتكلموا بما يشاء  
 صوابا قد وقع في كل الفقه من ان لا حاجة الى قولهم قالوا صوابا لوجهين احد ما ان لا اذن الا لمن  
 قال صوابا وثانيهما ان المردود **باب** والمكلا يقولون ان الصواب واجب الوقوف ان المراد انهم لا يقرون على  
 التكلم بالصواب الا بالانه ولا يكتفى في التكلم كون الكلام صوابا هذا امر اذا التفت فيه قال في ترتيبات  
 ان يكون التكلم منهم ما دون ما في الكلام وان يكلم بالصواب فلا شفع لغيره في التفتي لقوله لا شفعون الا **باب**  
 لمن ارتفع **باب** الكائن الى التفتي الذي هو صفه اليوم او غيره وذكر اليوم اي لا ينبغي ان يكلم بغيره  
 عا سبعا لانه موكود مقر له في جميع السبع الاثبات وذكر اليوم **باب** فمن شأنا اخذ الى ارباب الثواب  
 اشارة الى حذف المضائق وانما احتج المحقق في الفضا لان رجوع كل احد الى رب يستشعر كل احد  
 يرجع اليه لا الى ائمة المصلح بالمشقة الرجوع الى الثواب فان العبد تحت في الاعمال والطاعة والالتزام  
 الا بالانكا بها بالاختيار **باب** بالايمان والطاعة يستحقها الثواب بالطاعة كونه على خير  
 الايمان بل لا يكتفى بالايمان ولا بد من الاقرار بالثواب وانما قدر الثواب ولم يافقه الرجوع الى ارباب  
 الرب لان الكافر في ايفه رجوع اليه لكن العذاب **باب** وقوله تحققة انه تحققة في بعده والافتحقق  
 في الحاضر قريبا وكذا اقل ما بعد ما مات وما اقرب ما هو اوت وحياة الى اوجبه القرب به لو كان يوم ينظر  
 المرء طرفا مستقرا في قريبا كانا يوم ينظر المرء اما لو كان طرفا لغد القرب فطاعة الملائكة في هذا اليوم  
 قريب لا فاحصل بينه وبين المرء **باب** يرى ما قد مر من خبره وشرب نفسه في قدمت به اوه حتى لا يبرأ ثم ترويه  
 ما بين الحس والمصولة والاستنهاية بعد فخرم بكونه صوابا بل كان حاصل الحس **باب** وما حوسل  
 منصوبه ينظر الى انما قد وفى اى ما قد ترويه وكان له انما قد اقدم اكثر والوجه الثاني لان الله  
 الثاني ايضا حقا في نظر ارباب ما قد ترويه وكان له لم ينظر اليه لانه في هذا الحس في كبره  
 بحيث يفهم القدر كان من حقا في اللفظ الا ان جعل المصولة فعول الغضب من حيث الحس في جعله الا  
 الاستنهاية في حقا في القاني **باب** وقيل عشر سنين كجوانات **باب** في الاحتفال بالمولود حين قال  
 خلقته من نار وخلقته من طين وراى درج خلقه من التراب ثم التفت اليه ما احقر وهذا معنى لطيف

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

لطف مذکور فی الکشف مع سائر ما ذکره فی کتابه فی اثباته کما فی کتابه فی اثباته کما فی کتابه  
 غیر ما یوجب له و لو حصل الحرف علی التمام و جعل النظر نظره و سوره و فیکون مقبلا علی  
 و یقول الکافر الایه و یكون من صفاته **اول** او نفوس غرقه فی الایه و عطف علی قوله ارواح  
 الکفار و لا تقابل بينهما و حاشی ان بقدره علی الناشطات علی خفیات ارواح المؤمنین و  
 التردید بينهما باعتبار ان الاول اشار الی صرف مغفول الناشطات و الثاني الی جعل عرقا  
 مغفولها لعل الفرق بین الفعل الی نفوس مغفول فی الایه و الفرق کالکفر و فکشف صفه  
 شبهة من غرق فی الماء غرقا بالفرق علی ما فی الصحیح کما الفرق بالسکون اسم عن الانواع فالاولی  
 او نفوس مغفول بلباسهم کون الفرق بالسکون کالفرق بالفرق **لازم** ای یخرجون ارواح  
 المؤمنین برقم من شط الدون البیضاء اذ اخرجها و یسبحون فی اخرجها یسبح الفواصل فی  
 يخرج الشیء من اعماق البحر فیکون الناشطات نشطا و الی الخائفة الی طائفه متبرجة  
 الی ارواح المؤمنین و یكون اخرج ارواحهم بالذکر ابراهیم و الوصل للملایق ابراهیم و الظاهر  
 التبریر عنهم بالنشطات الیه یخرجونها و یفکین خارج البدن کما فی شط الدون فی الخیر  
 لان ارواح المؤمنین تسرع فی الاجابة و یسبحون بالفرق و یخرجون الرعدة الا ان جعل التبریر بالنشطات  
 لم یؤثر الا ان الفرق و فی الخارج ان الشط علی العقدة برفق فلو جعل الناشطات من  
 الشط بینه الخ لکان او فاعلا للاثرة بالرضی **اول** فیسبقون لامر و افسد برون  
 الی امر ما و اول الا فله فیدبرونه **اول** او صفاء النفوس الفاضلة حال الفارق فی حال  
 فی حال کاستمراق و یلزمه محالته فی حال السکون و حال الموت و عز فی الایه ان ترعا شریک  
 عبارة فی قطع تعلقات بالایه ان بالکلیه و قوله من ارواح النازعة النفوس مع مدحها علی  
 فی الصحیح ای الفرق بین الشریک للنفوس ما قد من غرق النازعة فی النفوس و مقبول  
 عنه و قوله فی تصویر المکمل اسم فاعل او مغفول لا یبعد ان یقال ان النازعة غرقا اشار  
 الی النفوس المستترة عن قبائح الافعال من شریکها عن شریکها التبریر علی ما فی القاسم بالانواع  
 و ما مودع الشریک و الناشطات نشطا اشار الی خروجها بالانتهاء عن القبح و التمسک  
 بالانکسار لکنه علی لوازم البشیرة لایستلزم الملكية و الی الخائفة الی طائفه متبرجة  
 الی الشرع الملكية **لازم** و الی الخائفة الی طائفه متبرجة الی طائفه متبرجة  
 جماعه و المحدثات اشار الی تدبیرها من اقتدیها **اول** تنزع النفس من غلبه قوتها

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنَّهُ بِأَعْيُنِنَا  
إِنْ شِئْنَا بِحَمَلِكُمْ الْفُلُ كَالْجَلِيدِ

ما شئت من الدنيا وما فيها  
المنطق والادب والادب  
صبرك على ما لا تقدر على  
التي لا تقدر على ما لا تقدر  
عبدك ووليكه

الحمد لله الذي جعل في كتابه  
الهدى والرشاد







الحمد لله

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

عبدالله

والله اعلم بالصواب

[illegible]

محرر 2. متاعكم ولا تافكم فيه ايضا فالنفا فلان النفا بيننا العبد بين من هذه الخلق فاستمر  
بينه وبين الانعام خلقا قل ان يطالب التميز يتبع جعله من الكرام وهو الاستدلال بها قدرة  
القادر العليم الخلاق وتتم صفاته كمال الاكرام اي تعالى عن خلق فان طم جابج  
علا الشبه وهو هو المناسب له لا ذراعه وفي ان يكون المراد بالطعام كونه اجابة على كل من  
يقيم ولا يمكنه وفي وجوه وصفه بابا كبرى مفيد لخلاف ما اذا اراد غير غلبة اعلا سائر الدواب

فان غلامه الغنيمة  
الذي اكرمه الله في  
نفسه الوصفه جبري

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب



[illegible]

كتاب النجاة من الغفلة

الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة لكل من اراد ان يتعلم



بشأن أو بغيره من أن أن وإن أذا حذف عنها ما قبلها جاز أن يكون ما هو منصوبان  
وقد قرئ أن لا يمتنع بين وبالف بينهما إعادة الجارة الأولى بينهما بين قرأتين والاولاد  
العتق بالواو والفتحة عيان لا تنزع من النكاح وما هو فيها بعد الاستحسان بأنه يكتفى به في النكاح  
فإن قلنا لا ينظم من الأقسام فإن قلت لم ينظم على الصلوة والسلام أم لا يا فتى بل من شرط  
من الأقسام لا ينظم من الأقسام حتى يعرف نفسه ببيت عن الأقسام في وقت لرفع ذكره قال ما من شخص  
أدعى به راجع عليهم كونه طالباً دون الأقسام بل لم يستفون وجوبه فنفى أحد الأقسام من النظم على  
الأقسام أو منفعة الأقسام لأن أركان ما يتعلم منها أو صلاحاً لا يمكن أن ينظم من الأقسام و  
أن كان سؤالي وذكر من التواضع كونها فاعلم فاعلم بان أعاده كان التبركة غيره دفع لآية قوله  
بأن يكون الأقسام من الأقسام لا يمكن أن يكون الأقسام حيث أضافه بالسلامة كان جازاً  
مما بعد الأقسام من الأقسام والسلام ووجه الرفع أن التبركة عابكت من التعليم بقوله ما يبرح التبركة  
التي وبقول من بالنصب بعد تبركة من شفع على الصلوة والسلام في الأقسام والصلوة على النبي  
للكافر لا يحتاج إلى تبركة الأقسام من الأقسام والتواضع وتعليلات رتبة كبرها في عاصم في ذلك  
عبد النبي لا الكافر لأن التبركة ملازمة وقوله عاصم بالنصب جواباً للقول احتمالاً لأن التبركة  
بعد البر من الحصول إذا كان الضمير للكافر فقط وأما إذا كان للمؤمن فليس من ضرورة التبركة  
التي لمقتضى علام الله عليه وسلم أو لما مر من أن على ملازمة التبركة في نصب المضارع  
جواباً للقول وأما ما ذهب إليه القائل من أن لا طاق التبركة بأشياء التبركة لا تشرى بها إلا ما أنها  
غير واجب فلا حاجة لهذا التفصيل والتصرف فتأمل أما ما كتبت فانت تصدي فتم عمل  
تصدي لا يحتاج لأنه من القاب لا يصير تصدي وكذا في الخ عنه تلي ذلك التصدي  
حكمه لأن ما صرح به مما مر من القاب لا يخرج عن مقتضى البركة بالكلية وليس عليك بأس  
قد مر من مؤخر ما مؤخر من قوله لا يفصل خبر بين العار ومولاهي أن لا يتركها فإن قلت كيف  
ماتت توكيد النفس من حيث الأقسام لا يخصه في خصوص عا الإسلام قلت لا يكتفى به حيث يكون  
مورثاً للملأ من عا الإسلام فأن ارشاداً ما مر من أن لو كان كسراً عدم إسلام الكافر لا  
وجب كل التبركة فإن بلغ من الغافل عن الإسلام بعد ذلك قوله التبركة يعني ذكره التصديق  
في الأغنياء دون الاشتغال بهم وهو المقابل للتبركة عن الفقير لأن قوله كبر القائل عن الفقير دون عدم

هذا هو مقتضى البركة  
فإن قلنا لا ينظم من الأقسام  
فإن قلت لم ينظم على الصلوة والسلام  
أم لا يا فتى بل من شرط  
من الأقسام لا ينظم من الأقسام  
حتى يعرف نفسه ببيت عن الأقسام  
في وقت لرفع ذكره قال ما من شخص  
أدعى به راجع عليهم كونه طالباً  
دون الأقسام بل لم يستفون وجوبه  
فنفى أحد الأقسام من النظم على  
الأقسام أو منفعة الأقسام لأن  
أركان ما يتعلم منها أو صلاحاً لا  
يمكن أن ينظم من الأقسام و  
أن كان سؤالي وذكر من التواضع  
كونها فاعلم فاعلم بان أعاده كان  
التبركة غيره دفع لآية قوله  
بأن يكون الأقسام من الأقسام لا  
يمكن أن يكون الأقسام حيث أضافه  
بالسلامة كان جازاً مما بعد الأقسام  
من الأقسام والسلام ووجه الرفع أن  
التبركة عابكت من التعليم بقوله ما  
يبرح التبركة التي وبقول من بالنصب  
بعد تبركة من شفع على الصلوة والسلام  
في الأقسام والصلوة على النبي  
للكافر لا يحتاج إلى تبركة الأقسام  
من الأقسام والتواضع وتعليلات  
رتبة كبرها في عاصم في ذلك عبد النبي  
لا الكافر لأن التبركة ملازمة وقوله  
عاصم بالنصب جواباً للقول احتمالاً لأن  
التبركة بعد البر من الحصول إذا كان  
الضمير للكافر فقط وأما إذا كان  
للمؤمن فليس من ضرورة التبركة التي  
لمقتضى علام الله عليه وسلم أو لما  
مر من أن على ملازمة التبركة في نصب  
المضارع جواباً للقول وأما ما ذهب  
إليه القائل من أن لا طاق التبركة بأشياء  
التبركة لا تشرى بها إلا ما أنها غير  
واجب فلا حاجة لهذا التفصيل والتصرف  
فتأمل أما ما كتبت فانت تصدي فتم عمل  
تصدي لا يحتاج لأنه من القاب لا يصير  
تصدي وكذا في الخ عنه تلي ذلك التصدي  
حكمه لأن ما صرح به مما مر من القاب لا  
يخرج عن مقتضى البركة بالكلية وليس  
عليك بأس قد مر من مؤخر ما مؤخر من  
قوله لا يفصل خبر بين العار ومولاهي أن  
لا يتركها فإن قلت كيف ماتت توكيد  
النفس من حيث الأقسام لا يخصه في  
خصوص عا الإسلام قلت لا يكتفى به  
حيث يكون مورثاً للملأ من عا الإسلام  
فأن ارشاداً ما مر من أن لو كان كسراً  
عدم إسلام الكافر لا وجب كل التبركة  
فإن بلغ من الغافل عن الإسلام بعد  
ذلك قوله التبركة يعني ذكره التصديق  
في الأغنياء دون الاشتغال بهم وهو  
المقابل للتبركة عن الفقير لأن قوله  
كبر القائل عن الفقير دون عدم

أما ما كتبت

عدم التصدي له وهو موافق للتصدي للاستحسان بأن القاب لا يحتاج بالفتح لا  
للاشتغال به وعلى الاشتغال من الفقر لأن لا يحتاج له فاعلم أو الاشتغال من الفقر  
من الكفار أيضاً والتصدي والاحتكام بالفقر غير واجب لأنه ليس لا من شرط  
المعاني عداً عن معاودة مثله الأول ذلك كان المنزلة في أثناء الأقسام والتصدي و  
أولاً ما بعد انقضاء أمانه في الكف عن المعاني عداً عن معاودة مثله وهو مبني على كونه  
في أثناء ما بعد الانقضاء لا ينص على الرجوع من غير ما كونه في أثناء ما بعد الانقضاء على  
الرجوع عنه إلا أن يقال المراد من عدم كونه في أثناء ما بعد الانقضاء من معاودة مثله  
والغير أن لا قرآن أو القاب المذكور وتمايزت الأول لتمايز خبره ولأنه لم يثبت التبركة لأية  
منه ولا كان جعله الدعوى لا الإسلام صفة لغيره كونه فمات، وكذا هو مقتضى  
بأنها في مقتضى التبركة في مقتضى التبركة في مقتضى التبركة في مقتضى التبركة في مقتضى التبركة  
أو سقراً كمر ما جمع سقراً من المصلح بين القوم ويفرون بالكره الضمير وقوله من السفر  
أشراً لا مصدر ال فرع عن الكاتب قولاً والسفارة لا مصدر ال فرع عن السفر  
أي المقوسط المصلح لكن في القائل جعل مصدر السفر والسفارة فلا حاجة  
بين السفر والسفارة لأن يقال إنه في الأمر على مقتضى السفر والسفارة في مقتضى  
للمصالح والسفارة المكتوبة أو مقتضى من على المؤمنين في الكرم قد يكون مقتضى  
السفارة في المقوم وقد يكون مقتضى التبركة في الكرم في الشجرة لأن مقتضى  
دعاء عليه شيخ الدعوات في الكف في شيخ دعواتهم لأن القائل قصارى شرايد  
الديار فضايلها وكان لا يقتضا، دليله قوم شناعه ترك الأضافه وتكمل والله أعلم  
أن يكون جازاً عن أن يسقط بلغة الآية القائل من غير مقتضى ما في مقتضى  
سبحان ويكون قوله الكفر في الآية جواباً عن السؤال عن سبب قتله الكفر من الذي  
بيان ما أنتم عليه فهو حجة على قولنا أنا صفا الما، صفاً فانه بيان ما أنتم عليه على  
أنتم كما يدعي عليه قوله متاعكم ولا تعامكم فإن تأسوى الأقبار لا يخصه قلت نعم ألا  
أن يبرح حله وقد مر على وجه الإيجاز في الشرح في مقتضى ما في مقتضى  
الاجتماع الاستقام لا يكون مقتضى التبركة ويكون مقتضى التبركة وقوله ولا تترك  
أجاب عنه بقوله من مقتضى كون الاستقام على حقيقة مقتضى الجواب لا التبركة

هذا هو مقتضى البركة  
فإن قلنا لا ينظم من الأقسام  
فإن قلت لم ينظم على الصلوة والسلام  
أم لا يا فتى بل من شرط  
من الأقسام لا ينظم من الأقسام  
حتى يعرف نفسه ببيت عن الأقسام  
في وقت لرفع ذكره قال ما من شخص  
أدعى به راجع عليهم كونه طالباً  
دون الأقسام بل لم يستفون وجوبه  
فنفى أحد الأقسام من النظم على  
الأقسام أو منفعة الأقسام لأن  
أركان ما يتعلم منها أو صلاحاً لا  
يمكن أن ينظم من الأقسام و  
أن كان سؤالي وذكر من التواضع  
كونها فاعلم فاعلم بان أعاده كان  
التبركة غيره دفع لآية قوله  
بأن يكون الأقسام من الأقسام لا  
يمكن أن يكون الأقسام حيث أضافه  
بالسلامة كان جازاً مما بعد الأقسام  
من الأقسام والسلام ووجه الرفع أن  
التبركة عابكت من التعليم بقوله ما  
يبرح التبركة التي وبقول من بالنصب  
بعد تبركة من شفع على الصلوة والسلام  
في الأقسام والصلوة على النبي  
للكافر لا يحتاج إلى تبركة الأقسام  
من الأقسام والتواضع وتعليلات  
رتبة كبرها في عاصم في ذلك عبد النبي  
لا الكافر لأن التبركة ملازمة وقوله  
عاصم بالنصب جواباً للقول احتمالاً لأن  
التبركة بعد البر من الحصول إذا كان  
الضمير للكافر فقط وأما إذا كان  
للمؤمن فليس من ضرورة التبركة التي  
لمقتضى علام الله عليه وسلم أو لما  
مر من أن على ملازمة التبركة في نصب  
المضارع جواباً للقول وأما ما ذهب  
إليه القائل من أن لا طاق التبركة بأشياء  
التبركة لا تشرى بها إلا ما أنها غير  
واجب فلا حاجة لهذا التفصيل والتصرف  
فتأمل أما ما كتبت فانت تصدي فتم عمل  
تصدي لا يحتاج لأنه من القاب لا يصير  
تصدي وكذا في الخ عنه تلي ذلك التصدي  
حكمه لأن ما صرح به مما مر من القاب لا  
يخرج عن مقتضى البركة بالكلية وليس  
عليك بأس قد مر من مؤخر ما مؤخر من  
قوله لا يفصل خبر بين العار ومولاهي أن  
لا يتركها فإن قلت كيف ماتت توكيد  
النفس من حيث الأقسام لا يخصه في  
خصوص عا الإسلام قلت لا يكتفى به  
حيث يكون مورثاً للملأ من عا الإسلام  
فأن ارشاداً ما مر من أن لو كان كسراً  
عدم إسلام الكافر لا وجب كل التبركة  
فإن بلغ من الغافل عن الإسلام بعد  
ذلك قوله التبركة يعني ذكره التصديق  
في الأغنياء دون الاشتغال بهم وهو  
المقابل للتبركة عن الفقير لأن قوله  
كبر القائل عن الفقير دون عدم

هذا هو مقتضى البركة  
فإن قلنا لا ينظم من الأقسام  
فإن قلت لم ينظم على الصلوة والسلام  
أم لا يا فتى بل من شرط  
من الأقسام لا ينظم من الأقسام  
حتى يعرف نفسه ببيت عن الأقسام  
في وقت لرفع ذكره قال ما من شخص  
أدعى به راجع عليهم كونه طالباً  
دون الأقسام بل لم يستفون وجوبه  
فنفى أحد الأقسام من النظم على  
الأقسام أو منفعة الأقسام لأن  
أركان ما يتعلم منها أو صلاحاً لا  
يمكن أن ينظم من الأقسام و  
أن كان سؤالي وذكر من التواضع  
كونها فاعلم فاعلم بان أعاده كان  
التبركة غيره دفع لآية قوله  
بأن يكون الأقسام من الأقسام لا  
يمكن أن يكون الأقسام حيث أضافه  
بالسلامة كان جازاً مما بعد الأقسام  
من الأقسام والسلام ووجه الرفع أن  
التبركة عابكت من التعليم بقوله ما  
يبرح التبركة التي وبقول من بالنصب  
بعد تبركة من شفع على الصلوة والسلام  
في الأقسام والصلوة على النبي  
للكافر لا يحتاج إلى تبركة الأقسام  
من الأقسام والتواضع وتعليلات  
رتبة كبرها في عاصم في ذلك عبد النبي  
لا الكافر لأن التبركة ملازمة وقوله  
عاصم بالنصب جواباً للقول احتمالاً لأن  
التبركة بعد البر من الحصول إذا كان  
الضمير للكافر فقط وأما إذا كان  
للمؤمن فليس من ضرورة التبركة التي  
لمقتضى علام الله عليه وسلم أو لما  
مر من أن على ملازمة التبركة في نصب  
المضارع جواباً للقول وأما ما ذهب  
إليه القائل من أن لا طاق التبركة بأشياء  
التبركة لا تشرى بها إلا ما أنها غير  
واجب فلا حاجة لهذا التفصيل والتصرف  
فتأمل أما ما كتبت فانت تصدي فتم عمل  
تصدي لا يحتاج لأنه من القاب لا يصير  
تصدي وكذا في الخ عنه تلي ذلك التصدي  
حكمه لأن ما صرح به مما مر من القاب لا  
يخرج عن مقتضى البركة بالكلية وليس  
عليك بأس قد مر من مؤخر ما مؤخر من  
قوله لا يفصل خبر بين العار ومولاهي أن  
لا يتركها فإن قلت كيف ماتت توكيد  
النفس من حيث الأقسام لا يخصه في  
خصوص عا الإسلام قلت لا يكتفى به  
حيث يكون مورثاً للملأ من عا الإسلام  
فأن ارشاداً ما مر من أن لو كان كسراً  
عدم إسلام الكافر لا وجب كل التبركة  
فإن بلغ من الغافل عن الإسلام بعد  
ذلك قوله التبركة يعني ذكره التصديق  
في الأغنياء دون الاشتغال بهم وهو  
المقابل للتبركة عن الفقير لأن قوله  
كبر القائل عن الفقير دون عدم



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, written diagonally across the page.

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاهله

ولا وجهي في الدنيا ولا في الآخرة  
وما في الدنيا والآخرة

عبدالله بن ابي طالب

[illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring various ink colors and some red markings.

ثم يا قوم ان يكون هذا الامر رخصتكم  
او طوعوا العارهم من اجل اني



















عنا نعم وكان شيخنا البدر الزكي الكاظم جعل الى يمين  
مخصصه صابغى شاة ان يستيقظ بجماع من عداه طهرا

مکتبہ اسلامیہ

**قوله** تكلفت في خلقوا فجعهم بما صنع لم يبق شيء في باطنها ان الكثرة في الخلق فاحملت غدة خلقها  
 حتى كانا تكلفت افعى جمد يافى خلقها كما بقا انكسر الكرم وترحم الرحيم اذا بلغنا جمد حياء الكرم  
 والرحم وتكلفا فوجا في طبعهما **قوله** في الاثافي والتمانية والامعة **قوله** وتكريرا اذا الك  
 ويحتمل ان يكون للتبينة على اختلاف النواحي **قوله** جواب مخذوف او قوله فاما من اولى ما بينهما  
 اعتراف **قوله** عا باسلا لا ينافي فيه اذ لا مناقشة في مقام قبول العلم اذا الخافته في مقام  
 الرأفان العبد بغير عتاب فيه ينافي والله يعظم عليه **قوله** على عشرة التومنين اه لا وجه  
 للتدبير بل اهل الشاغل على الجرح بالارد **قوله** اي يولي كتابه بشا كانه الخد التقييد من  
 تقييد مقابلة بميمنه وعلى ان لا يضمن التقييد ما بقوله ورا اظهره التقييد نكاح بالاعمال  
 او اظهرا مما قبل ونفعا ليكون كالدليل ووجه الاثافي ورا اظهره ان يده الاثافي ورا اظهره  
 وقيل لان ما في الكتاب عليه لا يتحمل شأه من منظره كمال حشبه وقيل يولي كتابه من ورا  
 ظهره لانه نية كتاب الله ورا اظهره **قوله** يتبع الشدج ويقول يا بنوا راه قوله  
 ويقول يشعر بانه جعل الدعاء بمنع النداء وقوله يمتني الشور يستمر على جعله مع الطلب  
 الا انه حقا الطلب بمنع التبع لانه امر مستحيل فكل من التبع والنداء توجبه منقل  
 فانما سب ان يقول يمتني الشور او يقول يا شديدا **قوله** وهو الملكا والا يملك على  
 ما في القاف **قوله** وفرا ويصلي لقوله ونصليه جهنم فيكون من الاصلاء ويجوز ان يكون  
 من صلوات النار لان ورود نصلي في النظر يدعوى جعل من الاصلاء **قوله** بطر بالمال  
 او فارغان اداء حقوق الله فان من التزم اداء جميع لا يخرج من الجن **قوله**  
 اي ان يرجع الى الله اولي يرجع الى العدم الحق انه لا يموت وكان غافلا من  
 جاز الموت غير مستعد **قوله** فلا احم جواب شرط مخذوف يدل عليه يا ايها الا  
 الان ان الكادح اي اذا كان الكدح فلا اقم يد عليه بل اي اذا يكون فلا  
 اقم **قوله** سيم به لمرقة من الشفقة هذا الصن عاق الكثرة من الشفقة على  
 الان وعق رقة القات عليه ويحتمل ان يكون الشفقة مأخوذة من الشفقة والان  
 ان الشفقة باي معنى كان مأخوذة من الشفقة بمعنى الجانب بسمية الحايكسم الى **قوله**  
 والدليل عطف على الشفقة وليس مما لا عاقبة من منع افعال قسرين على جواب  
**قوله** وما جله **قوله** وجميع الصالحين الفاكس وسعة جمع ومجلة هذا فقيد مريد

الشيخ محمد بن عبد الله



والاولى ان يرا ما يحج وجمل من الظلم فهو كقول والليل اذا برقت وها قد سير على الطراد  
 الاربع المائل على طرده من ضوئه النهار فيكون قسما بالليل وضوء النهار فيكون  
 كقولهم والليل اذا برقت والنهار اذا تجل **وله** من الوسيقة الاولى كما في الصحيح ومن  
 الوسيقة وهي من الابل كالرفقة من الابل فاذا سرفت طلوت معا وتوجيه ما ذكره  
 ان من جنس الوسيقة ويحمل حمل ان يكون قرين الوسيقة ياناما وسق اي طره فاطلق  
 الوسيقة على ما طرده الى ما كانه يشير الى ابا بل طردت **معا** **وله** وفي الموت ومواظن القيد في  
 الصحيح الموطن مشهور بوجوب ان يرا بطلوعه عن طريق الموت المطابق للعدم الاطحا  
 والاحياء المطابق للاحياء **السابع** **وله** باعتبار اللفظ اي باعتبار وحدة اللفظ والاعتبار  
 باعتبار وحدة النوع **وله** على ما مضى لتركيبه لا شريطة في ان يرا او الاصبغة من مشاهدات  
 او ان العصابة لانها كانت اوردت عليها شريطة **وله** بمعنى تجاوز الطبع او تجاوز  
 لفي الكثرة او تجاوزه وكانه سقط من قوله الاقرا لتركيبه بالتركيب **وله** وفي  
 بركة هريه رضي الله عنه انه سجد فيها وقال والله ما سجدت فيها الا بعد ان راي رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في داره في ابن عباس رضي الله عنه انه لا سجدة في الفصل الا على وجوب  
 السجدة **خفف** **وله** ان يرا في موضع سجدة من اقبل الى اظنة الدالة على الوجوب **وله**  
 عابرون في صدورهم من الكفر والعناد وكما في قوله تعالى يغفون في انفسهم من اذنبوا حقا ٣ علم  
 فيكون المراد بالمائة في عنادهم وتكذيبهم على خلاف علمهم **وله** استمر ايام او توفى بحجة نبي  
 الرعية البشارة فسقار لأمه بالانذار لفظ البشارة بطلب القبل **وله** او متصلي  
 وقطع الزخشي بالانقلاط لانه لفظا حيث استغنى عن تقدير فيه الشيخ ومضى  
 لان الاجر الغير الممنون لا يخص المؤمنين منهم **وله** اليوم الموعود لعلم اليوم الذي يخرج  
 الناس من قلوبهم قال الله تعالى يخرجون من الاحداث سراعا كما انهم الى قيظ يوفضون ذلك  
 اليوم الذي كانوا يمدون او يوم طي السما كط السحاب **وله** وج الناس ان يرا  
 بالبروج الابواب المشار اليها بقوله يوم وقفت السما فكانت ابوابا **وله** مشاهير وشهود  
 لعلم اربوبه المقرون والعليق قال الله تعالى يوم تقوم السجدة المقرون او الاعضاء او بوا  
 اكرم او الطفل الذي قال يا اياه اصرى فانك على كذا كذا **وله** والشيء الذي لان اذا كان  
 امة على كذا في المؤمن كذا كذا لم يقل مشرو **وله** لو ان النبي ان يبيننا صلوات الله

انما هو في قوله تعالى يخرجون من الاحداث سراعا كما انهم الى قيظ يوفضون ذلك  
 اليوم الذي كانوا يمدون او يوم طي السما كط السحاب **وله** وج الناس ان يرا  
 بالبروج الابواب المشار اليها بقوله يوم وقفت السما فكانت ابوابا **وله** مشاهير وشهود  
 لعلم اربوبه المقرون والعليق قال الله تعالى يوم تقوم السجدة المقرون او الاعضاء او بوا

اي العلم مثل  
 معبر الكفر  
 يوفضون  
 اي يسرفون

والاولى ان يرا ما يحج وجمل من الظلم فهو كقول والليل اذا برقت وها قد سير على الطراد  
 الاربع المائل على طرده من ضوئه النهار فيكون قسما بالليل وضوء النهار فيكون  
 كقولهم والليل اذا برقت والنهار اذا تجل **وله** من الوسيقة الاولى كما في الصحيح ومن  
 الوسيقة وهي من الابل كالرفقة من الابل فاذا سرفت طلوت معا وتوجيه ما ذكره  
 ان من جنس الوسيقة ويحمل حمل ان يكون قرين الوسيقة ياناما وسق اي طره فاطلق  
 الوسيقة على ما طرده الى ما كانه يشير الى ابا بل طردت **معا** **وله** وفي الموت ومواظن القيد في  
 الصحيح الموطن مشهور بوجوب ان يرا بطلوعه عن طريق الموت المطابق للعدم الاطحا  
 والاحياء المطابق للاحياء **السابع** **وله** باعتبار اللفظ اي باعتبار وحدة اللفظ والاعتبار  
 باعتبار وحدة النوع **وله** على ما مضى لتركيبه لا شريطة في ان يرا او الاصبغة من مشاهدات  
 او ان العصابة لانها كانت اوردت عليها شريطة **وله** بمعنى تجاوز الطبع او تجاوز  
 لفي الكثرة او تجاوزه وكانه سقط من قوله الاقرا لتركيبه بالتركيب **وله** وفي  
 بركة هريه رضي الله عنه انه سجد فيها وقال والله ما سجدت فيها الا بعد ان راي رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في داره في ابن عباس رضي الله عنه انه لا سجدة في الفصل الا على وجوب  
 السجدة **خفف** **وله** ان يرا في موضع سجدة من اقبل الى اظنة الدالة على الوجوب **وله**  
 عابرون في صدورهم من الكفر والعناد وكما في قوله تعالى يغفون في انفسهم من اذنبوا حقا ٣ علم  
 فيكون المراد بالمائة في عنادهم وتكذيبهم على خلاف علمهم **وله** استمر ايام او توفى بحجة نبي  
 الرعية البشارة فسقار لأمه بالانذار لفظ البشارة بطلب القبل **وله** او متصلي  
 وقطع الزخشي بالانقلاط لانه لفظا حيث استغنى عن تقدير فيه الشيخ ومضى  
 لان الاجر الغير الممنون لا يخص المؤمنين منهم **وله** اليوم الموعود لعلم اليوم الذي يخرج  
 الناس من قلوبهم قال الله تعالى يخرجون من الاحداث سراعا كما انهم الى قيظ يوفضون ذلك  
 اليوم الذي كانوا يمدون او يوم طي السما كط السحاب **وله** وج الناس ان يرا  
 بالبروج الابواب المشار اليها بقوله يوم وقفت السما فكانت ابوابا **وله** مشاهير وشهود  
 لعلم اربوبه المقرون والعليق قال الله تعالى يوم تقوم السجدة المقرون او الاعضاء او بوا  
 اكرم او الطفل الذي قال يا اياه اصرى فانك على كذا كذا **وله** والشيء الذي لان اذا كان  
 امة على كذا في المؤمن كذا كذا لم يقل مشرو **وله** لو ان النبي ان يبيننا صلوات الله

انما هو في قوله تعالى يخرجون من الاحداث سراعا كما انهم الى قيظ يوفضون ذلك  
 اليوم الذي كانوا يمدون او يوم طي السما كط السحاب **وله** وج الناس ان يرا  
 بالبروج الابواب المشار اليها بقوله يوم وقفت السما فكانت ابوابا **وله** مشاهير وشهود  
 لعلم اربوبه المقرون والعليق قال الله تعالى يوم تقوم السجدة المقرون او الاعضاء او بوا

اي العلم مثل  
 معبر الكفر  
 يوفضون  
 اي يسرفون

انما هو في قوله تعالى يخرجون من الاحداث سراعا كما انهم الى قيظ يوفضون ذلك  
 اليوم الذي كانوا يمدون او يوم طي السما كط السحاب **وله** وج الناس ان يرا  
 بالبروج الابواب المشار اليها بقوله يوم وقفت السما فكانت ابوابا **وله** مشاهير وشهود  
 لعلم اربوبه المقرون والعليق قال الله تعالى يوم تقوم السجدة المقرون او الاعضاء او بوا



كون الامان عيبا وعكس ان وقع بان الايمان بالله الغير المحيى الى ملك السموات والارض وهو عاكس  
شيخ شهيد لا يمكن ان يكون عيبا عند احد فلا بد من الاستثناء فتزول منزلة العيب اي لو كان فيهم  
عيب كان هذا فيكون نامة في نفي العيب عند اذ كان المراد انهم ما انكروا الا الايمان بالله للوصف لهذه  
الصفات باعتبار عدم ايمانهم بالامان بالله الموصوف في الواقع لهذه الصفات فاستثناء على  
ظاهره في قوله والفلان من جمع فل يفتح الفاء وهو الكسوف من السيف والكتايب من كتبه وهي شمس  
وقرارة الشجيرة من بعضهم بضمها كل ذلك في الفصح **وله** بوم بالاذى فيه انهم لم يبدوا المؤمنين  
بالاخذ ولا يعمل اهل بيوتهم او لا يلبس عذوبهم ليرتدوا الا ان بقا انهم يلجئ بالعرض على الاخذ  
ليعلم ان من يرتد فيكون ومن يرتد فيكون ولا حاجة في دفعه الى ان يبقا من قسوة المؤمنين او  
او قسوة من قسوة الله واختاره **وله** العذاب الزايف في الاضرار فيسببون لان فيسبلا  
للمنافاة والاعذاب الزايف في الاضرار بالاضافة ويمكن ان يجعل عذاب جهنم لغسوة المؤمنين  
والمؤمنات وعذاب الجحيم لعدم توبتهم وعدم مبالاة الله بما صدر عنهم وهذا هو الوجه  
النظم والقرينة بكسر الموحات على ان الاكتفاء بالمومنين سابقا كان تغليا وهشا وتقدم  
السند لا اختصاصا من جهنم وعذاب الجحيم بغير الصالحين فأكوه بقوله ان الذين امنوا  
على الصالحين فلهذا **فصل** ذكر الفوز الكبير اي ذكر الجزاء الفوز الكبير واما الفوز الزهوي  
بالايمان بان من حقق الدم وحفظ المال والنجا من الازمان فحقبه بالنسبة اليه فلا ينبغي  
ان يكتفى به الايمان كما اكتفى المنافقون فادى بهم الى الايمان ظاهر الالباب في تحصيل هذه  
الايمان **وله** هو الفوز لمن تاب لا حظ في المغفرة لمن تاب بل يغفر لمن تاب من المؤمنين  
فكانه خصه بمن تاب طاعة الفوز بالمبالغة **وله** وقيل المراد بالورش الملك الظان المراد با  
بالورش حقيقة بذي الورش الملك لان ذا الورش لا يكون الا ملكا **وله** وقرى ذي الورش  
صفة لربهم قوله انه يبدى ويعبر هو الفوز بالودود وجملة صفاته والابن بالفصل بين الفوز  
الذي في تسمية البند وصفة بجزء البند اي (صاحب التسهيل بجزء الفصل بين التاج والمبتدأ  
بما لا يتحقق ما بينه وبين الابن اي صاحب الفصل بين الصف والمصطفى بجزء البند اشار  
حيث قال قوله وكان يفارق لكونه لغير ابيك الا الفرق ان الفصل بين الابن وبين  
قوله الا الفرق لان **وله** وجره حرة واكثر من صفته لربك والورش جزء الزخري  
بانه صفه للورش من جملة ذي الورش صفته لربك لان الاصل من الفصل بين التاج والمبتدأ

والمبتدأ فلا يقاربه عالم بغيره **وله** لا يبرعون رعاوا رهوى اي نزلوا في نزل وعاشوا  
وجميع هذه **وله** من الاطرب ان حالهم اعجب من حال هؤلاء جعل الذين كفروا عبادا في كفرة يودون  
صلى الله عليه وسلم فامروا صليهم فخذهم ثم ضرب يدهم باليمين لا يفتحهم لان كفرة يدهم بعد ما كفروا  
والاطلم الاطرب اي ضقت فوعون وتعدوا الى جميع الكفار من جميع الكفارة فكذب ولم يكن في نفيها  
من كفرة يدهم والله من لا يملك الايمان لم يملك من كفرة يدهم والله من لا يملك الايمان لم يملك  
بانه يفرق الله ورااظههم واقبلوا الى الهوى والشهوة بكنيتهم **وله** بل هو قرآن مجيد فربما من الجحيم  
عدم ارجعوا الكافرين عن الكذب لانه لا يفرق القرآن **وله** هو رجل يكره منوع كوكب من  
ضيق سدا في الصلح والقاسم **وله** اي ان الشان كل نفس عليها حافظة لا بد من تقديرات الشان اذ لا  
حاجة اليه بل حذف خبر الشان مع خبر المفتوحة الخفيفة منصرفا من ان يخل بالحق واللام  
الفارقة لانه ان كان لا يفرق فلا يفرق الا باللام على خبره الاول من ان التسهيل اذ لا يفرق  
الشان شاذ من بعض الافاضل في حاشي التسهيل وقوله الام الاصل المتعارف الفارقة  
وكون لما عني الاما انكره الجهرى ورد القاسم انكاره بقوله الوب سالك لما فعلت قال الرضا لما  
جئني بغير الايمان النقي فاهرا او مقرا او لا يكون الا في المفرغ **وله** كماله على الوحيين جاب القسم كجود  
ما يتبعه بالقسم من النقي والتاكيد بان ولا يخفى ان تف عمت بالنفي فلو ان النكاح كماله **وله**  
فلا على ما حافظة الاما بته اي الان اذ ابراه او المكافاة تيسر بالحق الشريعة على  
الان **وله** جواب الاستسقام لو كان قوله ثم خلق متعلق بقوله فليظن لا يطلب جوابا فاما ان جعل  
جواب استقاما فخره وكان ما قبل فليظن ثم خلق سئل ثم خلق واما ان يقطع قوله ثم خلق  
بما قبله فليظن كما قبل فليظن الان لا في سئل ثم خلق **وله** من ماء اذ خلقت هذا من  
قوى هي ان الان لا في سئل ثم خلق **وله** من ماء اذ خلقت هذا من  
مخروفا اي خلق بين الان لا في سئل ثم خلق **وله** من ماء اذ خلقت هذا من  
ذي دفق وهو صب في دفق الصاب هو الرجل والنصب هو الماء فخصا به هو صفه لا بالوافق  
لا جعله الدافق كاللبن صفة نسبة اولي جعله السناد مجازيا وحققة الدافق صاب  
ولم يرض بالثاني وان اشته الزمخشري فيكون موافقا للوصف الثاني في كونه من ماء حقيقة  
ولم يجز الدافق من دفق الماء اي انصفه شق في مؤنة التصحيح لانه لم يثبت هذا المعنى  
الا لبيت كما ذكره القاسم **وله** فتولد من فضل الرحمن الرابع هو الرحم الاعضاء بعد

سورة الطارق











تأمل عبد الرحمن  
فاني اظن انك على الحق  
والصواب والبر  
والعدل والرحمة



زنه تم ولقد علما  
 في اشتراها ماله  
 الا فز من خلاق  
 ليس ما شرا  
 انفسهم لو كانوا  
 يعلمون سر  
 عبد الرحمن

۱۸۰۱  
 ۱۸۰۲  
 ۱۸۰۳  
 ۱۸۰۴  
 ۱۸۰۵  
 ۱۸۰۶  
 ۱۸۰۷  
 ۱۸۰۸  
 ۱۸۰۹  
 ۱۸۱۰  
 ۱۸۱۱  
 ۱۸۱۲  
 ۱۸۱۳  
 ۱۸۱۴  
 ۱۸۱۵  
 ۱۸۱۶  
 ۱۸۱۷  
 ۱۸۱۸  
 ۱۸۱۹  
 ۱۸۲۰  
 ۱۸۲۱  
 ۱۸۲۲  
 ۱۸۲۳  
 ۱۸۲۴  
 ۱۸۲۵  
 ۱۸۲۶  
 ۱۸۲۷  
 ۱۸۲۸  
 ۱۸۲۹  
 ۱۸۳۰  
 ۱۸۳۱  
 ۱۸۳۲  
 ۱۸۳۳  
 ۱۸۳۴  
 ۱۸۳۵  
 ۱۸۳۶  
 ۱۸۳۷  
 ۱۸۳۸  
 ۱۸۳۹  
 ۱۸۴۰  
 ۱۸۴۱  
 ۱۸۴۲  
 ۱۸۴۳  
 ۱۸۴۴  
 ۱۸۴۵  
 ۱۸۴۶  
 ۱۸۴۷  
 ۱۸۴۸  
 ۱۸۴۹  
 ۱۸۵۰  
 ۱۸۵۱  
 ۱۸۵۲  
 ۱۸۵۳  
 ۱۸۵۴  
 ۱۸۵۵  
 ۱۸۵۶  
 ۱۸۵۷  
 ۱۸۵۸  
 ۱۸۵۹  
 ۱۸۶۰  
 ۱۸۶۱  
 ۱۸۶۲  
 ۱۸۶۳  
 ۱۸۶۴  
 ۱۸۶۵  
 ۱۸۶۶  
 ۱۸۶۷  
 ۱۸۶۸  
 ۱۸۶۹  
 ۱۸۷۰  
 ۱۸۷۱  
 ۱۸۷۲  
 ۱۸۷۳  
 ۱۸۷۴  
 ۱۸۷۵  
 ۱۸۷۶  
 ۱۸۷۷  
 ۱۸۷۸  
 ۱۸۷۹  
 ۱۸۸۰  
 ۱۸۸۱  
 ۱۸۸۲  
 ۱۸۸۳  
 ۱۸۸۴  
 ۱۸۸۵  
 ۱۸۸۶  
 ۱۸۸۷  
 ۱۸۸۸  
 ۱۸۸۹  
 ۱۸۹۰  
 ۱۸۹۱  
 ۱۸۹۲  
 ۱۸۹۳  
 ۱۸۹۴  
 ۱۸۹۵  
 ۱۸۹۶  
 ۱۸۹۷  
 ۱۸۹۸  
 ۱۸۹۹  
 ۱۹۰۰  
 ۱۹۰۱  
 ۱۹۰۲  
 ۱۹۰۳  
 ۱۹۰۴  
 ۱۹۰۵  
 ۱۹۰۶  
 ۱۹۰۷  
 ۱۹۰۸  
 ۱۹۰۹  
 ۱۹۱۰  
 ۱۹۱۱  
 ۱۹۱۲  
 ۱۹۱۳  
 ۱۹۱۴  
 ۱۹۱۵  
 ۱۹۱۶  
 ۱۹۱۷  
 ۱۹۱۸  
 ۱۹۱۹  
 ۱۹۲۰  
 ۱۹۲۱  
 ۱۹۲۲  
 ۱۹۲۳  
 ۱۹۲۴  
 ۱۹۲۵  
 ۱۹۲۶  
 ۱۹۲۷  
 ۱۹۲۸  
 ۱۹۲۹  
 ۱۹۳۰  
 ۱۹۳۱  
 ۱۹۳۲  
 ۱۹۳۳  
 ۱۹۳۴  
 ۱۹۳۵  
 ۱۹۳۶  
 ۱۹۳۷  
 ۱۹۳۸  
 ۱۹۳۹  
 ۱۹۴۰  
 ۱۹۴۱  
 ۱۹۴۲  
 ۱۹۴۳  
 ۱۹۴۴  
 ۱۹۴۵  
 ۱۹۴۶  
 ۱۹۴۷  
 ۱۹۴۸  
 ۱۹۴۹  
 ۱۹۵۰  
 ۱۹۵۱  
 ۱۹۵۲  
 ۱۹۵۳  
 ۱۹۵۴  
 ۱۹۵۵  
 ۱۹۵۶  
 ۱۹۵۷  
 ۱۹۵۸  
 ۱۹۵۹  
 ۱۹۶۰  
 ۱۹۶۱  
 ۱۹۶۲  
 ۱۹۶۳  
 ۱۹۶۴  
 ۱۹۶۵  
 ۱۹۶۶  
 ۱۹۶۷  
 ۱۹۶۸  
 ۱۹۶۹  
 ۱۹۷۰  
 ۱۹۷۱  
 ۱۹۷۲  
 ۱۹۷۳  
 ۱۹۷۴  
 ۱۹۷۵  
 ۱۹۷۶  
 ۱۹۷۷  
 ۱۹۷۸  
 ۱۹۷۹  
 ۱۹۸۰  
 ۱۹۸۱  
 ۱۹۸۲  
 ۱۹۸۳  
 ۱۹۸۴  
 ۱۹۸۵  
 ۱۹۸۶  
 ۱۹۸۷  
 ۱۹۸۸  
 ۱۹۸۹  
 ۱۹۹۰  
 ۱۹۹۱  
 ۱۹۹۲  
 ۱۹۹۳  
 ۱۹۹۴  
 ۱۹۹۵  
 ۱۹۹۶  
 ۱۹۹۷  
 ۱۹۹۸  
 ۱۹۹۹  
 ۲۰۰۰  
 ۲۰۰۱  
 ۲۰۰۲  
 ۲۰۰۳  
 ۲۰۰۴  
 ۲۰۰۵  
 ۲۰۰۶  
 ۲۰۰۷  
 ۲۰۰۸  
 ۲۰۰۹  
 ۲۰۱۰  
 ۲۰۱۱  
 ۲۰۱۲  
 ۲۰۱۳  
 ۲۰۱۴  
 ۲۰۱۵  
 ۲۰۱۶  
 ۲۰۱۷  
 ۲۰۱۸  
 ۲۰۱۹  
 ۲۰۲۰  
 ۲۰۲۱  
 ۲۰۲۲  
 ۲۰۲۳  
 ۲۰۲۴  
 ۲۰۲۵  
 ۲۰۲۶  
 ۲۰۲۷  
 ۲۰۲۸  
 ۲۰۲۹  
 ۲۰۳۰  
 ۲۰۳۱  
 ۲۰۳۲  
 ۲۰۳۳  
 ۲۰۳۴  
 ۲۰۳۵  
 ۲۰۳۶  
 ۲۰۳۷  
 ۲۰۳۸  
 ۲۰۳۹  
 ۲۰۴۰  
 ۲۰۴۱  
 ۲۰۴۲  
 ۲۰۴۳  
 ۲۰۴۴  
 ۲۰۴۵  
 ۲۰۴۶  
 ۲۰۴۷  
 ۲۰۴۸  
 ۲۰۴۹  
 ۲۰۵۰  
 ۲۰۵۱  
 ۲۰۵۲  
 ۲۰۵۳  
 ۲۰۵۴  
 ۲۰۵۵  
 ۲۰۵۶  
 ۲۰۵۷  
 ۲۰۵۸  
 ۲۰۵۹  
 ۲۰۶۰  
 ۲۰۶۱  
 ۲۰۶۲  
 ۲۰۶۳  
 ۲۰۶۴  
 ۲۰۶۵  
 ۲۰۶۶  
 ۲۰۶۷  
 ۲۰۶۸  
 ۲۰۶۹  
 ۲۰۷۰  
 ۲۰۷۱  
 ۲۰۷۲  
 ۲۰۷۳  
 ۲۰۷۴  
 ۲۰۷۵  
 ۲۰۷۶  
 ۲۰۷۷  
 ۲۰۷۸  
 ۲۰۷۹  
 ۲۰۸۰  
 ۲۰۸۱  
 ۲۰۸۲  
 ۲۰۸۳  
 ۲۰۸۴  
 ۲۰۸۵  
 ۲۰۸۶  
 ۲۰۸۷  
 ۲۰۸۸  
 ۲۰۸۹  
 ۲۰۹۰  
 ۲۰۹۱  
 ۲۰۹۲  
 ۲۰۹۳  
 ۲۰۹۴  
 ۲۰۹۵  
 ۲۰۹۶  
 ۲۰۹۷  
 ۲۰۹۸  
 ۲۰۹۹  
 ۲۱۰۰  
 ۲۱۰۱  
 ۲۱۰۲  
 ۲۱۰۳  
 ۲۱۰۴  
 ۲۱۰۵  
 ۲۱۰۶  
 ۲۱۰۷  
 ۲۱۰۸  
 ۲۱۰۹  
 ۲۱۱۰  
 ۲۱۱۱  
 ۲۱۱۲  
 ۲۱۱۳  
 ۲۱۱۴  
 ۲۱۱۵

ولا تخفى فضل الاتصال والرفقة فافضل  
صالح الدخلى لم يستفد الاصل الثاني بدري  
بأنه امر

صف قرا وعرف بين القوم المقوم عليه  
بقوله وانت هل ابدا البطل  
المعاني من المقوم عليه الخ كان الاست  
مستور فيها

تغلق  
عباسی

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

...



اَوْ مَقْدُومًا مَّا قَدْ اَتَى فَمَقْدُومٌ  
 كَمَا قَالَ لَمَّا رَاَهُمَا يَنْتَهِ  
 لَانِ لَاحِظًا عَلَيَّ يَمِينُ

[illegible][illegible]



والشعر وغيره لا ينقسم مع حكمه بالاعطاء عطف المنصبة عليه قوله العمدان انما بانها كال  
بقا المعطوف من غير منطوق عليها العطف على عاملين في باول والعطف على عامل واحد وغاية  
ما يمكن ان يقال في الاضمار المعطوف عليه انهم في الكلام كما اراد الله بقوله وضواها  
اذا شئت ان يقال ان الطرف ليس باللاف في يتعجب بما ينوب من باب اللفظ  
في هذا الوقت بل يجب ان يكون حاله في اي اقسام الليل كما اذا ايفشاها اي فيكون في  
هذا الوقت **اول** ربط الخبر بعد اذن قوله انك في حقيقته ان يكون عوالم هذا العطف  
ولما جاء لان لم يقبل احد بان هو في العاطفة عوالم **اول** كما في قوله والي القادر الذي  
بناها الاولى ان يقال ان كان في بابها الا الوصفية القصود وما ذكره في الرواية لم يقصود  
بقوله وما بناها ثم انما زعموا وانما عدل من وبنينا الى ما بناها بالبرعاية الفاصلة **اول** وعمل ان  
ينظم قوله في الامم الجوراء وتقومها بقوله ما سويها لانه جعل قوله في الامم مقسما بين  
للفاء ووجه الالف على العطف على قوله ما سويها وجه وقوله الا انما يصح في النظم فالاول  
انما في قوله خبر الفعل عن الفاعل **اول** والتعجب من الاتيان باللفظ ان التمكن داخل  
تحت التسوية وكونه تحت الالفام بعيد عن الالفام **اول** اي انما بالعلم والاعمال جعفر على  
زكريا خبر المصور ووجه خبره بان يكون البراجع الى المصور خبر الموصوف فيكون من عباد الله  
انفس كما في بقية اهل السنة يراعى كون العبد خالق الافعال في شئ عليه الرخشي بان  
هذا انفس من الذي يكون على الله ما هو بين من حيث ان يكون افعال العبد بتقدير الله  
وهو خلقه لا ينال في سناد الفعل الى العبد في قوله في قوله لا يفرح برب ولا يفرح الله ان الضرب  
مخلقة وتقدر به وكونه لان وضع الفعل في السنة الى **الحاسنة** **اول** وحذف للظواهر المدرك  
في الزجاء طر لا كلاما وعوضا في اللام وانما في قوله والكشاف لا يوجب حذف  
وكيف لا يجب في الظواهر **اول** سبب طفو اربابا وعرفت به  
من عذابا في الطفوى في التوجيه الاولى الباء السببية وفي الثاني صلة برب عبر عن الطائفة  
بالطفوى بالغة او قد زعموا في عذابا في الطفوى كقولهم ان التقدير والنيابة انما  
من في الطفوى بالغة **اول** وقوله بالضم كالمروي في كسر الباء واو الالف لا تلتقي فلي  
سما لا تقاب الواويا فربا في اللام والصفة **اول** اذا نعت صفة في قام القاموس  
والصفة بفتح وابتداء عن ارسل فابعث والصفة في السير في ومالا لا ينف عاونه

في هذا الوقت بل يجب ان يكون حاله في اي اقسام الليل كما اذا ايفشاها اي فيكون في هذا الوقت

انفس كما في بقية اهل السنة يراعى كون العبد خالق الافعال في شئ عليه الرخشي بان هذا انفس من الذي يكون على الله ما هو بين من حيث ان يكون افعال العبد بتقدير الله

عطف

عادته وبه بقوله على قتل النافذة ان العطف عن القتل والتعجب في تفسيره وهو **اول** فان  
من افعال التفصيل اذا اختلفت الى اخص على تجزى الافراد والمطابقة خلافا لما اضيف  
الى غيره فانه لا بد فيه من المطابقة **اول** اي زرقا في الله واخره واعرف ما بين منصف بقوله  
ذروا واحذروا ولم يرد ان منصف على الخبر كما قال الكشاف لان من لا يكون المحذور  
منه من اوبكونه عند راجعه واذن لا شك قوله منصف على الخبر **اول** وان قدر عطفه نافية الله  
وسقيا بالانوار نافية الله وسقيا بالانوار بقوله فقال لهم رسول الله انقلوا لهم رسالت  
من الله كما هو المتبادر فاما ان قال الله له نافية الله وسقيا بالانوار اذ هو فلهذا لان قوله  
الرسول يخبر بهذا القول فلا ينبغي ان يتضح وجه تكذيب الامر وهذا الظاهر في توجيهه بما ذكره من  
انهم كذبوه فافهم من من حلوا العذاب ان فعله **اول** هو من تكبر بقوله لم ناقة مد مودة  
اي كرس الفاء فدمم على وزن ففعل **اول** فسوى الدود بتزيينهم او عليهم يعني ربط التسوية  
بينهم اما بتزيينهم او عليهم **اول** اي بفسخ الشمس او النوا على التوجيهين الاولين يكون  
الليل تمام مقسما به وعلى الثالث يكون النصف الليل وقت شدة ظلامه والظلم بالفتح كالظلم  
في قوله بالضم والضيق في ذهاب النور وفي الصبح الظلام او الليل **اول** خلق صنفي الذكر والانثى  
فيهم من كل نوع لانه لم يولد هذا مني على ما قيل ان الله لم يخلق خلقا من ذوى الارواح ليس يذكر  
فيهم من كل نوع وان كان ضئيلا فان في خلقه لا يخرج من هذا وان كان مشكلا فمن خلقه بالطلاق  
ان لا يكلم يومه ذكر او الانثى تحت بطنه حتى **اول** وادم وهو اقدم عرف وجه افتبارا  
على من عر واهد وغيره والتوفيق في العهد وعلى التوجيه السابعة **اول** وعلى توجيه ما لم يفت  
محتما فاعلى الضمير العلم للعلماء اذا قالوا سواء ولا قالوا تخفا **اول** ان سعيكم  
لشئ مختلف الى في اجزاء فيرطب به التفصيل الى بعده في ارتباطا وكونه انما يرد باللام  
بالاختلاف كون البعض طابا لليوم النجى والبعض طابا لليل الفاش وبعضهما سخا  
بالذكر وبعضها مستعانا بالانثى فيكون شدة المناسبة بالقسم **اول** والفتح من اعطى  
الطاعة الا لا ينبغي ان التصديق بالتوجيه سابع اعطاء الطاعة والاتقاء عن المعصية  
فقد التقدیر في البيان لان من اعطاء الطاعة الاصفا العمل على التوجيه ومن جهة الاتقاء  
الاتقاء عن الشكر وعامة من ان على التوجيه **اول** للخلق التي اذن الله في خلقه لخصه  
وخلق خلائج وخلق خلقا باليسرى مجاز باعتبار كونه مودبة الى اليسرى وهو بالضم

والشعر وغيره لا ينقسم مع حكمه بالاعطاء عطف المنصبة عليه قوله العمدان انما بانها كال

عطف



السمولة والنفخ **قوله** كذب بلطني بانك مدلولها اقصا مقام على هذا النفي قوله صدق باي حال  
 قوله التي توحي الى العسر الشدة وجاء العسر على ما في القاموس **قوله** مستغفر من الذي  
 كثر في بعض هذه وتردى في حفرة القبر عن سقط كبري في ربي وهو ايضا الذي في بعض السقوط  
**قوله** ان علي الذي اي الذي توكوا ايضا لال غيرنا قوله الذي الذي من اجبت ولكن الذي  
 من حيث الله الى امره المستقيم ليس الله ان الذي يجب علينا ان يكون نظاره دليلا على وجوب  
 الاصل عليه من ذكره على كبر **قوله** وان عليا طرفة الذي قد للمضاف ليكون مطابقا لقوله  
 في وعاءه قصد السبيل اي على الطريق المستقيم ولا يخفى ان قوله على الله قصد السبيل لا يتم  
 الا بملاحظة الارشاد وايضا السالك الى قصد السبيل ان قوله ان عليا طرفة الذي  
 لا يتم بدون ملاحظة الذي والارشاد في الاولى ان لا تضاف بل في الثاني ان عليا الذي الى  
 قصد السبيل قوله وعلى الله قصد السبيل اي الذي قصد السبيل **قوله** او ثواب الذي في  
 للرئيسين لاداعي الى التخصيص بل انظر او ثواب الهداية للرئيسين وعقاب الظلال للضالين  
**قوله** فلا يفر بغيركم الا بعد الانجاء لنا الله او لا تفتادون على الانتقام منكم ما يريدو  
 الاول فلا يفر بغيركم الا بعد انجاءكم **قوله** فاذر ركنكم متفرقا على كون الدابة عليه  
 يفر فذركم بالانذار او بالفتن في هذا انكم **قوله** لقوله تترك في الكف اي يطلب  
 عند الله ان يكون زكيا في النكا لا يريد ربا ولا سمعة او بفعل من الزكاة وقوله  
 وانه يدل من يوتي مقابلا لقوله واصل يدل على ان هذا اراد بالبلد الذي وفيه انه من قسطنطين ولا  
 او اب للمصلحة حيث ثبت لتابع فلا ولي ان المراد البعد على اصطلاح المتأخرين في به لانه  
 يوتي ماله غير ما في تمام المراد **قوله** وعد الثواب الذي يرضيه بعد الوعد بجماعة عن  
 العقاب هذا على تقدير جعل جبري رضى الى الاتي والملاحق برعاية نظم الكلام جعل الجبر  
 ليس اي لا يولي ماله الا طلب في ربه وليسوف يرضيه ربه عنه والداع **قوله** وقت  
 ارتفاع الشمس قد سبق ان الضوء ارتفاع الشمس والضيء فوق الكفاية قوله والضيء  
 تجوز او حذف ليناسب الليل وينقد من هذا ان الضيء قوله وضحي بوقت ضحاها لقوله  
 والنهار اذا اجلا **قوله** اولان في علم موسى ربه ان في السورة حيث قال اني عصاك  
 فاذا من تلقه ولا في في استيلا الشياطين وسجدتهم للشمس لانهم سجدوا للشمس  
 جاني ظلمه فاذا ارتفع تفرقوا **قوله** والنهار بؤبؤة قوله وقع في المبدأ الضم في قوله البيا

علينا

في قوله تترك في الكف اي يطلب  
 عند الله ان يكون زكيا في النكا  
 وانه يدل من يوتي مقابلا لقوله  
 او اب للمصلحة حيث ثبت لتابع  
 يوتي ماله غير ما في تمام المراد  
 العقاب هذا على تقدير جعل جبري  
 ليس اي لا يولي ماله الا طلب في  
 ارتفاع الشمس قد سبق ان الضوء  
 تجوز او حذف ليناسب الليل وينقد  
 والنهار اذا اجلا  
 فاذا من تلقه ولا في في استيلا  
 جاني ظلمه فاذا ارتفع تفرقوا

البيات التي يوم الليل كما ومنها وقع مقابلا لليل الموقوتة شدة وظلمة في شدة  
 انما ينبغي ان يراد منها وقت شدة او كثر الضو كما ان المناسب هنا كذا يراد النهار  
 مطلقا **قوله** سكن الظلام وكذا ظلامه يعني سكن في حال سواد الظلمة كونه اليه  
 جاز عن اسناد السكون الى الظلام وسكون ظلامه عبادة عن عدم تغيره بالاشد او  
 التزل وذلك حين اشتد ظلامه وكذا في سقر زمانا ثم شدة في التزل **قوله** تقدم الليل  
 في السورة المتقدمة آية تقدم النهار قد وقع قبل السورة المتقدمة اي في حيث قال والنهار اذا اجلا  
 والليل اذا بغيرها فكانا على حد واحد في هذا فاقرب بيان التكتة عن مرصنا الا ليقاها وجعل  
 الليل اصلا في قوله وجعل الليل ليليا وقوله الليل اذا بغيرها الا ان يقال ان النهار  
 لا نور والشمس الاصل في الشمس العدم **قوله** او قرأ بالتحقيق مع ما ذكره من ان في بعض  
 التفسيرات واما قوله ما يفر ويذروا يتركهم فليس هو الذي لا يفر ولا يتركهم بل هو الذي  
 الا في الضرورة فاشعر الذي يستدريه التفسير لا يصح ما به او الاولى ان جعل الخفف  
 مع الشدة والقاسم ودعه كوضوءه وقع في بعض قوله كثر ووضع سكن واستقر هذا  
**قوله** اوله اي اوله في ما قيل من حكم **قوله** كانه ما بين انه لا يفر الا بعد البيان لوجه  
 اتصال قوله وللأخرة فيه كثر من الاولى عاجل والاولى حجة فالية اي ما وعدك ربه ما قلنا  
 في قوله ان الاخرة خير من الاولى الدنيا وانت حذرنا على او من حذرنا كذا في قوله  
 ارشاد للمؤمنين الى ما هو مذكور في العبد بالحب وتوحيج المشركين بجام فيه من الترام امر الدنيا و  
 الاعراض عن الاخرة ومع قوله ولست بعبك كعبته في ان سوف يعطيك الاخرة ولا تخف  
 في كل الاشياء كحل **قوله** لا تقسم فان لا تدخل على المضارع الاعم النون المكرة او بعد تقديم  
 في قوله المستاء ليس لام القسم داخل على المضارع فاللام في كحل الام ابتداء على الام القسم فجزم  
 يكون لام الابتداء اخلاف الجزم وان القس القاضو التخرشي في قوله صاحب السبيل في سوف  
 عن التاكيد في جواب القسم **قوله** وجوامع سوف كذا لان المعاني لا حال وان تأخر وقع  
 ان تاكيد اللام ليس للتأخير بل في قوله وكذا الذي التاكيد تأخير فاقول **قوله** لم تخدك بجمالا  
 تقبلت من ضمني فاقوى بان رزق لم يمتدك كجودك في قوله من اجبك وتكلمك المناسب  
 له حمل الضلال على الضلال حين الضلال في الطريق وحمل الضلال على الضلال في العيان وتكلمك  
 يراد بالتيه فاذا المعلوم من الآيات شدة من علك من رزقك من ولدك ويناسب حمل الضلال

في قوله تترك في الكف اي يطلب  
 عند الله ان يكون زكيا في النكا  
 وانه يدل من يوتي مقابلا لقوله  
 او اب للمصلحة حيث ثبت لتابع  
 يوتي ماله غير ما في تمام المراد  
 العقاب هذا على تقدير جعل جبري  
 ليس اي لا يولي ماله الا طلب في  
 ارتفاع الشمس قد سبق ان الضوء  
 تجوز او حذف ليناسب الليل وينقد  
 والنهار اذا اجلا  
 فاذا من تلقه ولا في في استيلا  
 جاني ظلمه فاذا ارتفع تفرقوا

في قوله تترك في الكف اي يطلب  
 عند الله ان يكون زكيا في النكا  
 وانه يدل من يوتي مقابلا لقوله  
 او اب للمصلحة حيث ثبت لتابع  
 يوتي ماله غير ما في تمام المراد  
 العقاب هذا على تقدير جعل جبري  
 ليس اي لا يولي ماله الا طلب في  
 ارتفاع الشمس قد سبق ان الضوء  
 تجوز او حذف ليناسب الليل وينقد  
 والنهار اذا اجلا  
 فاذا من تلقه ولا في في استيلا  
 جاني ظلمه فاذا ارتفع تفرقوا

القطر في الامم الاضواء











باله التقوى والناس كذب متولغا اعجب هذا جعله ابدا في وقتنا اعجب من هذا  
وجعل الم بجانان القديري بجانان ابتدائية للتهديد بخير ان كان الى العبد وغير كذب لفظي  
ولم يقصد بقوله النبي عا اهدى ان قد ان كان على الهدى حال من عباده ان لم يقصد  
بقوله والناس كذب ان كذب وتولى حال من الذي ينبغي لان مجرد الشك لا يبيح ان يكون حالا  
من شين وكيف يكون حالا لا من التقدير بل من الاحتمال والامر لم يستمعون ان ولا بد من تقدير  
العاطف في قوله ان كذب وهذا هو في هذا التوجيه واول التوجيه السابغ والحق بعد  
به التوجيه **قوله** وقيل في كتاب في الثانية مع الكافر فليس ارأيت تكلم لفظا في احد مقوله  
في الصور الثالث **قوله** اراه وان انكره ابن ابي حنيفة **قوله** ولعله ذكر الامر بالتقوى في التوجيه  
التوجيه ولم يتوخى في النهاية اي وفي ان لم يتوخى في قوله ارأيت الذي بين عباده اذا  
صلى وقوله لانه دعوة بالفعل الظافية لا اى الصلوة دعوة للغير بالفعل فان من شانه صلوة  
بدي الزمان وهو غير التقوى وفرد الى كل تقوى قوله ولان الذي العبد اذا صلى يحسن ان يكون  
لا اى للصلوة وليس بها بين وذكر الذين قدوة في عبادته هو المخصوص **قوله** فافهم **قوله** و  
كتبته في المحقق بالان في حكم الوقف كهدا القياس من بناء كتابة الاخر في الوقف كان ما انكر  
من الكتابة بالعدون لانه كلمة اخرى وليست بالحققة **قوله** حرق الوقف **قوله** نافية كاذبة خاطئة بدل  
من النافية وانما جاز لوصف الى وانما جاز ابدال النكرة من المعرفة لوصف لا لوصف النكرية **قوله**  
واذا حكم النكرية من معرفة فالنكت حسن فالحسن للوصف لا لجزا ازلت بالاصح مع وجوده  
لا بجزا ابلغ من كل كلام **قوله** وروى عن النبي عا النبي محمد في النبي المصطفى تلك في النبي  
بكره الزا والقياس الفتح لانه منسوب الى النبي بالفتح فلو ثبت انه من غير تقييد  
النسبة على القياس **قوله** في تباينه من غير ذكره ذكره في وجهه ثلثة ووجهه الاخر  
على تقدير ان يكون قوله في ليلة القدر لتعيين وقت الانزال الى ما لو كان بغيره في شأن ليلة  
القدر فلا تعظيم في القرآن وجعل الوصل الثاني مسندا الانزال الى ذاته وجعل الثالث  
الاسناد والتخصيص المستفاد من تقدم المسند اليه وكان ذكره التخصيص لان  
التخصيص لما يكون له اعتقاد وهو لما غير فلا وكل في تقدم تقدم في وقت التقوية  
اي تعظيمه ومن وجهه ان تعظيم المسند اليه بالتبعية بغيره مما يشهد به الاشارة الى من رفته  
مقامه **قوله** معظم الوقت الذي انزل في قوله بل عظم اوله بالتبعية بليلة القدر وزاد في

سورة  
الاحقار

البيان

في التعظيم ما زاد بقوله وما اذكره **قوله** وانزاله فيا بان انشاء بانته الى ما لا يقال كان المقصود  
وذكر تعيين ليلة القدر لان ابتداء النزل وان كان متوقفا عند الصبح لا يقال في قوله لم يكن ليلة القدر  
لاية انما الشهر او الشهر الستة **قوله** وحي في اوقات العشر الاخر من رمضان عند الاكثر **قوله** والواضح  
الى اخذنا اياه ولعله جعل في رمضان الذي هو شهر العبادات وفي العشر الاخر الذي هو مظنة ضعف  
الصائم وقوته في العبادات بقوله وجده في العبادات لربها او ركا قوله وتسمي به كذا في شأن  
اولا في سبب رفع القدر بغير كل امر حكيم كالتبيين **قوله** لبيان ما لا فصلت علم الف  
شهر فله افضلت وكذا استينافه في جواب لم وكلما لا يكون صفة لاف شهر في بيان فضل  
ليلة القدر ويحتمل ان يكون المراد من ان لا ركا اذ ليس في السماء ليدوم في قوله ما سبق لانه  
للسبب **قوله** وتنزلهم الى الارض ان شاء الله تعالى مع ان تنزل الملائكة والروح **قوله** اي من  
اجل كل من قدر في تلك السنة فان قلت المقدس لا تفعل في تلك الليلة بل في تمام السنة فليقاتل  
الملائكة في الاجل تلك الامور قلت تنزلهم لتعين انقاذ تلك الامور لهم وتنزلهم لاجل كل  
امر يسير تنزل كل واحد لاجل كل من تنزل لاجل جميع الامور حتى يكون في الكلام تبيين على  
المعنى **قوله** ما في الاسماء يشير الى ان اسم من قبيل اسم انا والاظهر لا يفعل  
في الاثنا لانه لا فضا الى امر في السنة في ما كيف يصح صرح المقدس في اية السلام **قوله**  
عما انه كما مرجع بغير مصدر على خلاف القياس اذ قيل المصدر كذا القمع واما لا بد من تقدير  
الوقت فالاصح اسم الزمان المنج عن النقطة **قوله** فانه كروا بالحدادى الميل عن الحق في صفا  
الهم حيث اثبتوا الولد وجعلوا متصفا بصفات الاجسام **قوله** ومن للتبيين وفيه رد  
للشيخ الى تصور ما سوي حيث ذكر في الاوتيل ان من التبعية في القدر اعجب من قال  
ان حرف التبعية على هذا الكتاب دون المشركين لان بغير هذا الكتاب آمن على علم التسم  
عليه سلم قبله فكيف بعد بعثه ومنهم من آمن به ووقع عليه منهم من لم يؤمن به فكانوا اصفا  
بخلاف المشركين فانهم كانوا اصفا واحدا فان ما ذكره مع كونهم في المحصل قد اعلم بان  
المشركين ليسوا من المؤمنين **قوله** عا كانوا اعلين منهم فبينهم من صلو الله فيهم حيث اتام با  
بالنية في انكروا او لنفكروا عن دينهم فم قولوا والوعداش على توجيها على طهار ما روى  
انه كان الايمان بقوله لان قبل بعثك نبيا صلي الله عليه وسلم لا تنفك عما كن فيه عليه من ديننا و  
الانتم كما حتى بعث النبي الموعود الذي يكتب في التوراة والانجيل وفيه تبيين لهم بالكارما

البيان



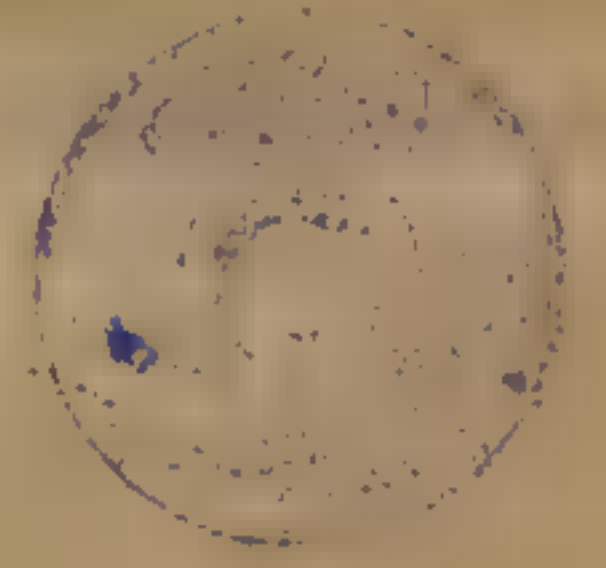
ما صدقوا به قبل فقه عبادا وقوله ما تقول الذين اوتوا الكتاب على غير من الاصل الى ان كان  
 اليه **قوله** الرسول والقول فانه مبين الى القرآن او الرسول لم يرد ان البينة بفتح الباء  
 بلاش الى وجه التشبيه بالبينة تصحيح الاطلاق وقوله او معناه الرسول والقول والقرآن  
 بين لان المعجزة اية تبين الحق وتبين الباطل الى ان الاطلاق البينة عليها لا تختص الى  
 ملاحظة كونها مبينة للحق كونهما علامتين واختصاص البينة بالبينة عن غير الواسع صاوية  
 عليها بلا خفاء **قوله** يدل من البينة بنفسه لوريد الرسول او بتقدير مضاف الى بينة رسول الله  
 ان اريد بها المعجزة او القرآن وقوله ومبني ظاهر جعله مبتدأ وخبر ارادة جعله ابتداء كلام و  
 مستثنى من قوله على وجه مظهره صفتا وخبره على وجهه تبيين لفكره صفة على تقدير كون  
 رسول الله لا يكون خبرا على تقدير كونه مبتدأ لكن لا يظن انتظام قوله رسول من القرآن مع بقية  
 اذا جعل مبتدأ الا ان يقرن في جملة معرفة لمع البينة **قوله** مع كونها مظهره انما باطل  
 لا ياتي ما فيها وانما لا يمس الا المظهر من ولا يبعد ان يقال في كتابه في بيان ومكشف المظهر  
 فالمراد المظهر من الاعراج والخطا **قوله** واذا اهل الكتاب اقرروا انهم لا اختصاص  
 قوله وما اسروا ان كتبهم لا يعبد الله بهم **قوله** وما اسروا الى ان كتبهم عاجزا لا يعبدوا  
 الله بفتح صلة الامر عذوف لان مقتضى ما لا يعبد الله ولا يعبدوا الله ولا يعبدوا الله  
 الله والظاهر ان جعل الله لا يعبد الله زائدة على شذوذ صلة الارادة فيقال اردت لتقدم  
 لتزيد الامر شذوذا الارادة ويكون الامر بهذه الامور كما هو الظاهر في الشيخ الماتريدي  
 رحمه الله ولعله الآية على ما يجب ان يقول **قوله** وما خلقت الجن والانس الا ليعبدوني و  
 اذ لا يصح ظاهره اذ لو كان خلقا للعبادة لما امكن مفارقة عنهم عنها فلو كان الامر بالعبادة فانه  
 فتم من استلزمهم من لم يمتثل هذا الكلام وفي بحث اولي الامر للعبادة لما انفك عن العبادة  
 الا ان يحمل الامر على ما مضى **قوله** فخلص من الدين كما هو معنى كلمة التوحيد فانه انما  
 الا لوصية لمع النفع عن الغزو وقوله خفاء في النفع تأكيد للاختصاص اذ هو المخلص من الاعتقاد  
 الفاسد واكبره اعتقاد الشرك **قوله** وكذلك دين البقية دين الملة البقية فاضافة الدين  
 اضافة العام الى الخاص كشمس الارض وليس هناك تقدير الملة كما هو ظاهر عبارة اذ لا حاجة  
 اليه بل ارادة التبيين على ان البقية عبارة عن الملة كما يشهد لقراءة التي رضى الله عنه وذلك  
 الدين القيم لان الامة كما عمل عليها الزجاج ولا عن الحق المستقيمة كما عمل عليها غيره الخ

نشره

الا ان ما مضى  
 في قوله ما مضى

على وجه  
 على وجه  
 على وجه

فتاوى ابن نجيم





**الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه وآله وصحبه**  
**اجمعين وسيدنا محمد** يقول العبد الفقير أحمد لطف الله به ان  
هذه اسئلة لطالب علمها التبع الامام الاجل قدوة العلماء  
رافع اعلام المضل اعمدة الانام منهاج الاسلام ودخيرة الطالب  
وطراز العلماء في المحافل ومعنى المسائل مبين الحلال من الحرام  
كشاف المشكالات امام اهل الفقه والاصول مولانا والدي الشيخ  
زين الشيرازي نسيته الكريمه **ابن نجيم** الحنفى عامله الله بلطفه الحنفى  
كتبها سوا بعد سوال من ابتداء اموري في شهر ربيع الاول سنة  
سنة وستين وتسع مائة **شهر** رايت ان اربتها على كتب  
الفقه المشهورة ليسهل الرجوع اليها والكشف عنها وعدتها  
بخوار بجملة سوال وجواب وسميتها الفتاوى الزينية  
في فقه الحنفية وحشا القادر من بعض فتاوى الذي كان  
الفقير يحضره فيهم في الحين خلاف فتاوى كثيرة لم تنس  
كما بينها وذلك الجمع بعد وفات مولانا المرحوم والدي  
تعالى الله برسمته ورضوانه واشكته فسيح جناحه بجاء محمد  
واله في شهر شعبان الماوم سنة سبعين وتسع مائة والله  
الموفق وتاريخ وفاته رحمه الله صبيحة يوم الاربعاء من  
شهر رجب سنة تارخه **كتاب الطهارة سبيل** في  
عرق الحمار والبغل اذا اصاب الثوب هل يغسله وهل اذا  
وقع في الماء هل يغسله او لا **الجواب** لا يغسل الثوب ولو وقع في

x

x

الماء افسده يعني به لم يبق ظهورا لان عرفها اذا وقع في الماصد  
الماء مشكلا كما في لعابها والماء المشكلا طاهر لكنه لو طهر  
مشكلا فلا يزول الحدث الثابت بيقين بالشك **سبيل**  
عن الفقيه او المجر او الحديد اذا اصابته نجاسة وهو  
غير مريه فغسل ذلك الموضع مرة واحدة وهل يطهر او لا  
**الجواب** نعم يطهر اذا التزم عليه الماء ولا يحتاج الى التحفيف  
**سبيل** في الاجرة يصيبها النجاسة نجف وتثبت  
ليف تغسل **الجواب** تغسل ثلاث مرات وتغفف على  
اثر كل مرة اذا كانت الاجرة جديدة فاما اذا كانت مستعملة  
يلغفها غسل ثلاث مرات بدفعة واحدة من غير ان  
تغفف في كل مرة **سبيل** عن الغبار الخس اذا طار  
ووقع في الماء القليل هل يغسل **الجواب** لا عبرة بالغبار  
واما العبارة بالتراب **سبيل** عن الخوص اذا كان  
عشرا في عشر فوخل فيه كلب هل يجوز الوضوء منه **الجواب**  
نعم يجوز الوضوء منه **سبيل** عن الارض اذا اصابته  
نجاسة فبليت وذهب اثرها ثم اصابها ماء هل يغتسل  
النجاسة او لا **الجواب** نعم يغتسل بنجسة **سبيل** عن  
المغنى اذا ترك وذهب اثره ثم اصابه ماء هل يعود بنجاسة  
ام لا **الجواب** لا يعود بنجاسة لان الفك حل محل الغسل  
فلو غسله فذهبت العين وبقي اثره ثم اصابه الماء فانه  
لا ينجس لذلك هذا **سبيل** عن ارض اصابها بول  
نجف وذهب اثره هل يجوز الصلاة عليها ام لا **الجواب**  
قال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس بالصلاة عليها فان  
رثا الماتح جلس عليها فلا بأس به قال في النوازل يفسد



على غسل الوضوء اذا اصابها الماء وقال رولا يطهر الارض  
بالجفاف **سئل** عن الميت اذا وقع في الماء هل يجزئ الماء ام لا  
**اجاب** روى عن ابي يوسف ان الميت اذا غسل ثم وقع في  
الماء لا يجزئ الماء وان كان قبل الغسل **سئل** قال وعندى لا  
فرق بينهما ولا يجزئ وهو بمنزلة الحي **فتل** له ذكر ان رجلا  
وقع في نهر فامر بنحو الماء قال احتل انه اصابته جراحة  
فاستلط الدم بالماء **سئل** عن رجل مسح رأسه باطراف  
اصابعه هل تجزئ ذلك ام لا **اجاب** ان كان الماء مستقظا ولم  
يجز وان كانت مبتلة ولم يكن الماء مستقظا لم تجز **قال**  
الفتي ابو الليث لان الماء اذا كان متقاطرا فان لم ينزل  
من اصابعه الى اطراف الاصابع فاذا امده فكانه استخرا ما وجد  
مراد مسح بها ولو انه مسح باصبع واحدة بعرضها ثم بلها  
فمسحها كل مرة في غير الموضع الذي مسح اولها ثم بلها حتى يغسل  
ثلاث مرارة **قال** ابو الفراء ان كان يمسح كل مرة في غير  
الموضع الذي مسح اولها جاز **سئل** عن رجل دخل الماء في  
خفه من خرق صغير هل يفتقن مسجده **اجاب** لا يفتقن  
لان الاعتبار بوصول الماء الى معظم رجله هل هو او مسح  
القولين **سئل** عن رجل جامع امراته دون الفرج  
فدخل من ما بينه في فرج المرأة هل يجب عليها الغسل ام لا **اجاب**  
لا يغسل عليها **سئل** عن حمار يبول في الماء فيصيب من  
ذلك الرش ثوب انسان هل يصير الثوب ام لا **اجاب** لا يصير  
لان ذلك ما حتى يستيقن انه بول **سئل** عن رجل غسل  
لثوباً نجساً ثلاث مرارة وعصرة مرة واحدة هل يطهر ام لا **اجاب**  
ما رطاه **سئل** عن السكران اذا فاق هل عليه وضوء

ام لا **اجاب** نعم يفتقن وضوءه **سئل** فممن نظر الى صبي  
بشهوة ثم اتول فحل بلمنه الغسل والكفارة ام لا **اجاب**  
يلزمه الغسل والتوبة **كتاب الصلاة** **سئل**  
فممن يصلي صلاة رابعة فقام على راس الركعتين وما  
تشهد ثم انه سلم على راس الثلاث فحل عليه سجود السهو او  
يقوم ويأتي بركعة اخرى او تقصد صلته وهل ان كان اماما  
فحل على المومنين اعادة الصلاة او سجود السهو اذا لم  
يفعل الامام ام لا **اجاب** ان سلم ساهيا قام واتى بالارابعة  
وسجد للسهو ولا تقصد وان كان عامدا كره له وخبر من  
صلاته وصلاة المومنين انتهى **سئل** في المودن  
هل ينزع من الصعود على المادنه اذا طلب جازها ذلك كما  
قالوا في الجار ام لا **اجاب** لم اوها صريحة وينبغي لا الامكان  
التمركز عن صعود الصطح وقت الاذان **سئل** في امام  
مسجد يصلي بالقوم فخذ اذا تمام الفريضة يقوم من صلاه  
ليؤدي السنة في غير مكان مصلاه او يقوم الى بعض استخالة  
فحل عليه اذا لم يحضر الدعاء ثم في ذلك ام لا **اجاب** لا اشتر  
عليه في ذلك والسنة عدم الجلوس كثيرا في غير مكان الامانة  
**سئل** في خطيب يتلحن في خطبته بالانعام ويلحن  
في كلماتها وما يرويه هل يجوز ذلك ام لا وهل كانت خطبة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالانعام هكذا من بعده الخلفاء  
والائمة المهديين او لا وهل اذا قرأ في صلته صواظ الدين  
بالدال المهملة او يا معشر الجن والانس ان استطعتم بكم  
الاولى تقصد صلته وصلاة من خلفه او لا وهل اذا اجتمع  
خطيبان من هو اول واحد بان يتقدم منهما **اجاب** صرح



علمنا بان لا يحل التكبير في كلات الاذان ولا السماع نفى  
الخطبة اولى وهو استماع الحركات لمراعات الفهم كما في فتح القدير  
وصرح العلماء بان الحز في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالانعام حاشاه في ذلك وكذا **كذب عليه** يدل على تحت  
قوله صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا فلينبو معتد من  
النار ولم تكن خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالانعام  
حاشاه في ذلك وكذا الخلفاء الراشدون بعده واما الخطا  
في القرات بتغيير حرف مكان حرف وذكر في فتاوى الزاوية انه  
ان تعمره فسدت وان جوعا على سانه او كان لا يعرف القتيبي لا تقدر  
وهو اعدل الاقوال وهو المختار انتهى وذكر قاضي خان في فتاواه  
ان من تعمر التغيير يكفر واما اذا اجتمع خطيبان فالقدم من ولاه  
السلطان او نائبه وليس لغيره ان يتقدم عليه وينبغي للمحاضر  
المادون له في قولية الخطيب ان يقدم الاعلام بمسائل الصلاة  
صحته وفساداته الاقراة الاسنم الاربع الى اخر ما ذكره القفا  
واما القرات بالحنان فهي مقتضية لتأخير صاحبها وخدمة  
لعدم حياها كجنيته انتهى **سبل** فيمن نزع خفيه  
في اثنا النهار ثم عاد ولبسها ومسح عليهما فحل مسحه صحيح  
وصلاته تامه ام لا وهل يشترط في قولهم مدة السج يوم  
وليله وهل الليل تابع النهار او مجرد فراغه من الصلوات  
يجوز له تركهما ام لا **اجاب** ان كان قد احدث بعد  
اللبسها على طهارة كاملة وتوضا ثم مسح فقد انتقض مسحه  
بالنزع ويجب عليه غسل رجليه فان لم يغسلها يوم وليله  
وابتداها من وقت الحدث والمسح للقيم يوم وليله و  
ابتداها من وقت الحدث سواء كان وقت الحدث ليلا او نهارا ومن

الطهارة الكاملة  
التي هي مع وضوء باطله لعدم

نوع الخفة انتقم المسح وغسل رجليه **سبل** في  
شخص امام في مكان هل يجوز له ان يصلي في مكان اخر  
فرضا خلف الامام ويعود يصلي في ذلك الغرض في مسجد  
اخر اما ما هل يصح ذلك وهل اذا نودي ذلك الغرض تطوعا  
او نافله هل يصح وهل اذا غاب امام ذلك المسجد وليس  
فيه من يصلي للامامة هل يجوز له ان يصلي اماما في مسجد  
ويعود يصلي ذلك الغرض في مسجد اخر اما ما هل يجوز  
له تكرار الغرض اماما في مسجدين ام لا **اجاب** اذا صلى  
بعد الغرض نافله خلف الامام في الظهر والعشاء فلا  
كراهة عليه ولو غاب امام المسجد ولا يجوز تكرار الغرض  
اماما في مسجدين **سبل** في هذه المساجد ذات الحجاز  
المعدت لاداء الصلوات وبعضها للخطب والجماعات  
وتلاوة القرآن ودراسة العلم وحلق الذكر والصلوة على  
النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من انواع العبادات  
الحجاز على السنة الناس تسميتها بالمدارس كالاشرفية  
والغورية والشيخونية والسلطان حسن وغير ذلك  
هل هي داخله في المدارس الخارجية بالمساجد اولى او هي  
مساجد يعطى لها حكم المساجد من حجة وعيها وهل المذكورة  
او لا وما حكم المدونة والروابط شملت المدارس وهل قول  
العلماء وخرج بالمسجد المدرسة والروابط شملت المدارس المذكورة  
اولا وما حكم المدرسة هل هي وقف لدرس العلم فقط او لدرس  
العلم والصلاة من غير ان يوقفها صاحبها مسجدا وهل  
اذا وقفها مسجدا لدرس يعطى لها حكم المساجد ام حكم المدرسة  
وهل اذا لم يعلم نية الواقف في ذلك يجعل لها ذلك من بنا



المحارب ووضع المنابر وبقريره ارباب الوظائف فيها من  
 اذان واقامة وغير ذلك يكون دليلا على وقفيته لذلك  
 وهذا اذا اقيمت الصلاة فيها دهر اطويلا واعتاد الناس  
 ذلك فلا ين فيها الخبة ويكرها لداخلها ان يجلس فيها بلا  
 خبة وهل يحرم على الجنب ان يكتم فيها بغيرة ضرورة وهل  
 على الداخل ان يبحث عن واقعتها وهل وقفها للصلاة امر  
 لدرس العلم فقط او وقفها مسجدا وهل كان اذا كانت  
 في بيته بقعة للصلاة هل تسمى مسجدا ويجوز ان يصلى  
 الخبة فيها ام لا وهل تسمية المساجد المذكورة بالمدارس  
 مجازي ام حقيقي وما حكم الله في ذلك **الاجاب** هي مساجد  
 ويعطى لها جميع ادكاهما من خبة وحرمه وحول جنب  
 وحائض وغير ذلك لان الواقفين لها جعلوها مساجدا  
 وادنوا منها للناس بالصلاة والمدارس التي ليست بمسجد  
 وهي ما بناها صاحبها للدرس من غير ان يجعلها مسجدا ومن  
 غير ان ياذن للناس بالصلاة فيها وكذا الرباط اذا جعله  
 للمفقر ولم ياذن للناس بالصلاة فيه ولم يصح بكونه  
 مسجدا فالحاصل ان المسجد ما افرد به بانيه بطريقه واذن  
 للناس بالصلاة فيه وصلى فيه واحد وصح بكونه مسجدا  
 على خلاف فيه ولا يدخل هذه المدارس في ما خرج من المساجد  
 لما علمت وهي ما وقتت لدرس العلم فقط واذا جعلها  
 مسجدا او شرط مدرسا فهي مسجدة في جميع احكامه وما ذكرنا  
 ولا سيما على جعلها مسجدا وليس فيها الخبة ولا نقول بكراهة  
 الجلوس لداخلها بلا خبة فانه يلزم الايمان بالخبة بعد  
 الجلوس وقيل انه لا يفضل من كان معتادا لله ودو على

البناء

المسجد ويخيه في اليوم والليله خبة واحدة ويجوز على الجنب  
 الدخول ولو عابر سبيل ولا عليه البحث عن ما ذكر ويكفيه العمل  
 بالطاهر ومناجاة المسلمين واذا هيا في بيته مكانا للصلاة لا  
 يكون مسجدا لفقده شروطه انما بقعة فلا يسمى مسجدا ولا يعطى  
 له احكامه المسجد بالمدرسة اذا كان لها مدرسين يلقي فيها  
 الدروس حقيقي **سئل** فيمن دعا في سجوده مثل ارضي  
 الله ثم استوفى في صلاة نافلة فهل يقصد صلاة اولاباس  
 بذلك **الاجاب** لا يقصد صلاته ولا ياتر به **سئل** في  
 لباس اليهود هل يجوز الصلاة فيها ام لا **الاجاب** يجوز مع  
 التواضع ان لم يتحقق الحاجة فيها **سئل** فيمن صلى  
 اما على مصطبة والمأمومين استغل منه فما يكون حكم  
 الصلاة **الاجاب** اذا كان ارتقاها بقدر فرع ولم يكن  
 معه احد فهو مكروه مع صحته **سئل** فيمن صلى على  
 طرحة قطنا فهل تصح الصلاة ام لا **الاجاب** اذا صلى ولا  
 يجزئ حجرة الارض لم يجز **كتاب الزكاة سئل**  
 عن عمال المشركين والكافرين هل عليهم زكاة ام لا **الاجاب**  
 لا زكاة عليهم لانهم لا يملكون ما في ايديهم **سئل** عن امرأة  
 لها على رجل خسون دينار وهو مفلس فقرب ذلك الغدر هل  
 يجوز لرجل اخر ان يدفع لها الزكاة ام لا **الاجاب** ان كان بحيث  
 لو طلبت منه شيئا من الدين لم يمكنه التقا ولا مال لها غيره  
 جاز دفع الزكاة اليها وذكر حصار الدين في واقعاته تكلم  
 المتأخرون في هذا والمختار انه يحل لان يده رايته عربا له  
 فصار بمنزلة ابن التيسيل **سئل** عن رجل من المتفقهة  
 اذا انعقد دين وله كتبة علق بعضها على استاذة واصح







الحج حتى يبلغ بندر السواحل فاعتزلوه مرض شديد عجزه الى بيت  
 الله الحرام فنافر معها زوجها ليذهب معها الى الحج حتى  
 بلغ بندر السواحل فاعتزلوه مرض شديد عجزه عن التوجه  
 معها فوجه الى وطنه وتركها وما له وعنده معها ثم ادعت  
 في غيبته انه قال لها ان ابرائقي تكون طالق فهل اذا حج  
 تزوجت بمثل الاسناد الى هذه الابرا المجهول هل يصح التزوج  
 ويقبل قولها في ذلك من غير بينة بالابرا يصح في غيبة الزوج  
 المبرور واذا قلتم بعدم صحة العقد لعدم ثبوت الطلاق  
 يحكم ما ذكر يكون وطى الزوج الثاني زنا وتكون زانية  
 يثبت عليه احكام الزنا او لا وما حكم الله في الزوج الذي  
 بها يلزمه شيء من الحد والتعزير ولا يلزم حيث لا علم  
 عنده او لا **اجاب** ان اقوال الزوج بالتطيق واقبت  
 بينة عادلة عليه به فالقول لها في الابرا لا يصح  
 الامتناع ويصح التخليق بالابرا عن المجهول ويقع الطلاق  
 واذا تزوجت قبل ثبوت التخليق بما ذكرنا فالنكاح باطل  
 ولكن لا حد على الزوج اذا دخل بها للشبهة بالعقد **سبل**  
 في رجل يحرمها الى ايام النحر وحبس عنها الى ثامن يوم ثم  
 بعد الخمسة هل له ان يجي الى سكرته وفيك احرامه **هـ**  
**اجاب** اذا زنا وخرج وحلق وطاف فخرج من احرامه  
**كتاب النكاح سبل** في امرأة اذنت ولدها  
 في وطى امتها فوطيها ما الحكم في ذلك **اجاب** اذنها  
 باطل لان الوطى لا يحل الا بالعقد او ملك اليمين وهما  
 مفقودان هنا واذا ظن الحفل فلا حد وان علم الحرام  
 كان عليه الحد ويجوز التعزير اذا انتفى الحد **سبل**

في شخص ادعى نكاح امرأة واقام على ذلك بينة فادعت انه عبدها  
 واقامت على ذلك بينة وعدل كل ذلك من البيتين فاذا ايجل حيث  
 كان الرجل مجهول النسب **اجاب** ان لم تقم بينة على انه حر الاصل  
 فهو عبدها ولا نكاح بينهما فان اقام بينة انه حر الاصل قضى بانه  
 حر والمرأة زوجته **سبل** في شخص علق على نفسه انه متى  
 ضرب زوجته فهي طالق فشره حصل له خلط مصرع غيب  
 عقله وضربها فهل يقع عليه الطلاق ام لا **اجاب** اذا صدر  
 التخليق منه وهو عاقل ثم وجد الشرط وهو مجنون او معتوه  
 وقع الطلاق عليه **سبل** في رجل وقع عليه الطلاق عليه  
 طلاق واحدة بايانه علق على نفسه متى ضربها تكن طالقا  
 وكان التخليق في عدة الطلاق المذكور ثم راجعها ثم ضربها  
 فهل يقع عليه الطلاق ام لا واذا قلتم بوقوعه فهل له مواهاج  
 من غير سواها او لا **سبل** انتم التعلق حال قيام العدة  
 صحيح كما في المدايح فاذا وجد الشرط بعد التزوج وقع  
 الطلاق وهو صريح وهو يعقب الرجعة **سبل** في رجل اقامت  
 عليه زوجته انه ما يتزوج عليها ولا ينسرى ولا غير ذلك  
 بطريق وحكم في ذلك ما حكم حنفي ثم حضرت الى حاكم شرعي  
 وابراته من ربع دينار كانت طالقا ثم تزوج بعد ذلك  
 بفضولي عند حاكم فحل والحالة هذه ينحل التخليق المذكور  
 او هو باق او لا **اجاب** اذا حل لا يتزوج بخوزه فضولي وان  
 بالنحل لا يحل اذا لم يحل لا ينحل اليمين فهي باقية **سبل** في  
 بنت قاصدة من ابيها وطاعة ناظرة عليها من قبل حاكم شرعي  
 فهل لها منها فلها ولاية التزوج من نحو المثل **سبل** في  
 شخص تزوج بكو قاصرة بولاية امها وليس لها ولي غيرها وحكم بفسخ  
 النكاح ما حكم حنفي المذهب ثم بعد مدة قد وعشرة اشهر طلبها

اجاب



للدخول فتمتعها امها وجأت بها الى الحمار فحضره والد  
 الزوج ولم يكن وكيل عن ولده وادعت التزوج وطلبت  
 الفسخ بحكم خيار البلوغ في غيبة الزوج ففسخ القاضي  
 عقد النكاح فنهى الحاكم بالفسخ صحيح في غيبة الزوج وهل  
 اذا تعدت مدة ولم تطلب الفسخ وادعت الجمل بخيار  
 البلوغ يقبل فوطها او لا **الجواب** لا يعزق في غيبته لانه فقا  
 على الغائب وهو لا يجوز ولكن لها ان تختار نفسها حين  
 بلغت لئلا يبطل حقها فاذا حضر الزوج تدعى انها اختارت  
 نفسها فيفرق بينهما وجه لها بان لها الخيار واعتبار به  
 فيبطل النكاح **فائدة** الملقط من كتاب النكاح ان ميايل  
 بحرين الحسن الف الف مسيلة ومائة الف وسبعون الف  
 ومئتين انتهى **سبل** في رجل عقد عقده على امرأة  
 بمصر وان محل وطئه بالجيزة فزينا من مصر المذكورة بشر  
 طلبها الزوج لمحل الطاعة بالجيزة فامتنعت فنهى الحاكم  
 اجبارها على ذلك وتسليمها للزوج ام لا **الجواب** ليس له  
 اجبارها على نقلها من مصرها وهو المقتى به عندنا لفساد  
 الزمان **سبل** في رجل تزوج بزوجته بصدان معلوم  
 لها ولولي الزوجة المذكورة وقبل الزوج عقد النكاح  
 لنفسه على ذلك القبول الشرعي ثم بعد ذلك قال  
 الزوج بخضة الشهود العقد المذكور على الزوج حتى هذه  
 جارية سودا والحال ان الزوج فقير الحال وعاجز  
 عن ذلك فهل يلزمه ذلك والحال ما ذكر وهل يلزمه  
 تقرير اسوة زانية على حاله ام يكون لها اسوة اهل  
 بلده او لا **الجواب** اذا ادعت المرأة ان الجارية زبادة  
 في مهرها فالشروط في صحتها قبول المرأة في مجلس الزيادة

في رجل تزوج امرأة بمصر وان محل وطئه بالجيزة فزينا من مصر المذكورة بشر طلبها الزوج لمحل الطاعة بالجيزة فامتنعت فنهى الحاكم اجبارها على ذلك وتسليمها للزوج ام لا الجواب ليس له اجبارها على نقلها من مصرها وهو المقتى به عندنا لفساد الزمان سبل في رجل تزوج بزوجته بصدان معلوم لها ولولي الزوجة المذكورة وقبل الزوج عقد النكاح لنفسه على ذلك القبول الشرعي ثم بعد ذلك قال الزوج بخضة الشهود العقد المذكور على الزوج حتى هذه جارية سودا والحال ان الزوج فقير الحال وعاجز عن ذلك فهل يلزمه ذلك والحال ما ذكر وهل يلزمه تقرير اسوة زانية على حاله ام يكون لها اسوة اهل بلده او لا الجواب اذا ادعت المرأة ان الجارية زبادة في مهرها فالشروط في صحتها قبول المرأة في مجلس الزيادة

وان

وان ادعت ان الجارية غالية لها السبب اخر شوعي لزمته  
 باقراره وتقرير الاسوة معتبر بحالة الزوجين في العنا  
 والفقير **سبل** في رجل تزوج امرأة وحكم بصفحة التزوج  
 حاكم حنفى ولم يدخل بها ثم بعد ذلك ادعا اخوانه كان  
 خطبها خطبة شرعية فتيل التزوج فهل والحالة هذه  
 ان ثبت خطبة الاول يحاكم فسخ النكاح وتزوجها منه  
 بعد حكم الحاكم ام لا وهل اذا اراد وليها فعل ذلك يعزى  
 وهل اذا منع الولي الزوج الثاني من زوجته يعزى ام لا و  
 هل اذا امتنعت وتدارت من الزوج صاحب العقد ولم  
 تطعه يعزى الحاكم على ذلك ام لا **الجواب** الاعتبار للعقد  
 لا للخطبة فلا يقسم العقد لاجلها ويعزى الولي اذا منعها  
 من صاحب العقد وكذا القزوان منعت **سبل** في امرأة  
 جهزت بيتا للدخول على زوجها ثم ماتت البنت فادعت  
 الام ان الجيران ملكها عارية عند البنت وادعى زوجها  
 انه ملك لزوجته فايها يقبل قوله وهل على الزوج شي  
 من بقية صداقها بعد موتها ام لا **الجواب** القول  
 قول الام مع يمينها حيث كانت فقيرة لا تجهز مثلها ويبقى  
 عن الزوج نصف ما عليه من الصداق والباقي لبقية ورثتها  
**سبل** فيمن علق الثلاث بالدخول ثم ابات  
 زوجته فهل له لكاحها بعد الدخول بعد مضي العدة  
 ولا تحليل عند الائمة الحنفية ام لا **الجواب** ان وجد  
 الدخول في العدة وقع الثلاث فلا يحل له الا بعد  
 زوج اخولا البايين ملحق بالباين اذا كان معلقا كما في  
 المتن وشرحه او ان الطلاق الثلاث من قبل  
 الصريح وهي تلحق البايين في العدة كما في المتن ايضا وان  
 رجعا الدخول بعد انقضاء العدة فلا يقع الثلاث



فله ان يتزوجها بلا تحليل لما في الهداية ان الشوط اذا وجد  
في غير الملك لا يطلق لكن يحل اليدين **سبل** في امرأة  
رومية كانت متزوجة بشخص رومي فتوفي زوجها  
بيلاد الروم وكان في قضاها الحج الى بيت الله الحرام فلما حلت  
بالقاهرة لاجل التوجه الى مكة فتوفي الزوج في غيابها وعادت  
في من ملة الى مصر تزوجت بشخص فارادت العود الى الروم  
لاجل ما يحصها في ميراث زوجها وزيارة اهلها فغارضاها  
الزوج المذكور ولم يحلها من التوجه لذلك فحال الحاكم ان يحلها  
من التوجه لحلاص حقها في ميراث زوجها وزيارة اهلها  
ام لا **الجواب** ليس لها ذلك وتوكل من يخلص حقها وتصل زوجها  
بالكتاب وبالرسول **سبل** في رجل وطى ام زوجته  
بشبهة او في سكر او غمدا ففعل تحرم عليه نكاح زوجته وتكون  
سنة طالق بهذا الفعل ام لا **الجواب** تحرم زوجته  
عليه حرمة موبدة ويفسد النكاح ولا يطلق **سبل** في  
رجل خطب بكرة من ابوها خطبة تنزع عنه ولجأه لذلك  
تخصرة جماعة من المسلمين واصرف ما لا في ثمن مطحوما  
ودهب بها في دار ايها واشتري امتعة ودفعها لهم ثم  
بعد ذلك امتنع والدها من اعطائها للخطيب المذكور  
فصل للخطيب المذكور الرجوع فيما دفعه من الامتعة فيما  
ان كان باقيا وبطله انه كان تالفا وهل له الرجوع عليهم  
فما دفعه لهم من المطحومات في اخذ بدلها منهم سيما  
اذا صنعها باذن ابوها في صنعها **الجواب** لا رجوع في  
الماكول بعد تلفه ويرجع بغيره ان كان قابلا وبطله  
ان تلف **سبل** في رجل تزوج بامرأة وللمرأة على  
الزوج بقية من صداقتها عليه فطالبه والدها ببقية  
المبلغ المذكور فانظر الزوج في ذلك مدة وحلفه في ذلك

والدها

والدها باطلاق من الزوجة انه متى مضت المدة ولم تصل  
الي والدها ببقية الصداق تكون الزوجة طالق منه طلقة  
تلك بها نفسها والحق باق عليه وكان الحلف في عشرة ايام  
من رمضان والمدة الى ستة ايام من شوال ولم يدفع المبلغ  
المذكور وهو باق عليه وهو قادر على فعل الطلاق وتبين  
الزوجة سنة على حكم بقتضى التعليق **الجواب** وقع الطلاق  
البائن ولا رجعة له لقوله تلك بها نفسها **سبل** فبين  
تقتضي بكرة وحملت منه ثم ان والدها فزط عليها فاعترفت  
بان فلانا فعل بها فانكر ففعل بغيره **سبل** ام لا **الجواب**  
القول قوله ولا يقبل قولها في حقه **سبل** في رجل له امرأة  
معتقة في منزله وان المنزل المذكور سكنا شرعيا بعد ان  
كشف عليه باذن احد السادة الغائب فشهدت البينة  
الذي ارسلها الغائب المذكور فاقاموا شهادتهم بانه المنزل  
المذكور سكنا شرعيا موافقا لسكن مثلهما غير ضرورة للسكن  
فيه ثم قامت المرأة بعد ان سكنت فيه شهرين او مئتين  
من السكن فيه وقد ذكرت للزوج انها لم تطلق فتعقد في  
هذا المنزل بغيرها وقالت لا افتقد فيه حتى تحضر لي  
مونة فهل تلزمه المونة ام لا وهل اذا حكم الحاكم في الصداق  
بحوم تغدير نفقته لها وحام حكمه حسمي بموجب ذلك فهل لها  
امتناع ذلك جميعه والحالة هذه واذا قلتم تان ليس لها الامتناع  
في ذلك فهل للزوج ان يدفع لها نفقة كرها عليه ام لا **الجواب**  
لا يلزمه المونة واذا شكك انه يضيق عليها في النفقة يسأل  
القاضي جبر انه فان صدقوها قرر القاضي عليه بقدر حاله **سبل**  
في رجل متزوج ثم توجه الى محل وزنى وثبت عليه بالرجعة  
شهود وامر برجمه ثم بعد ذلك ادعى احدى الشهود انه كاذبا



في اشهاده فهل يرتفع الحد عنه ام لا **الاجاب** ارتفع الحد  
 برجوع الشاهد **سبيل** في رجل له ابنة بالغة ثم اتيها وكنيت  
 اجنبيا لعقدها فاعقد عقدها واخذها الزوج وتوجه بها  
 من غير رضا والدها والدتها فهل يكون العقد صحيحا ام لا  
**الاجاب** العقد صحيح ان كان الزوج كفوا لها والا لا  
**سبيل** في رجل تزوج بابنة بالغة بكراته اصبح والدها  
 والدتها يقولوا انت دخلت عليها فقال لهم ايها الميبي  
 وبين زوجتي ثم بعد ثلاثة اشهر قال لهم بنتكم رايتها  
 امرأة فقل يقبل قوله ام لا **الاجاب** لا يقبل قوله ويكره  
 جميع المهر تمامه **سبيل** في رجل متزوج بامرأة ثم اتى  
 حملت منه وتعدت عنده مدة ابطام الحمل وعند ليلة  
 الولادة جات لها القابلة حتى وضعت ثم بعد ذلك  
 انكر الولد فهل يقبل انكاره ام لا **الاجاب** اذا جات به لسته  
 اشهر من وقت النكاح ثبت نسبه والا اعتبار بانكاره  
**كتاب الطلاق سبيل** فيمن حلف بالطلاق  
 لا يكله وقال متصل فني لك شئ فقل قوله فني لك شئ نكاح له و  
 قال ففخت به **فاجاب** بانه نكحت ولا يبارضه قولهم  
 انما يحفت بكلام مستأنف بعد اليمين منقطع عنها لا يتصل  
 قالوا فلو قال فاحرجي او اخرجي لم نكحت به لان الاتصال  
 بحرف العطف وحيث لم يعطف كان مستأنفا كما في المدايح  
 وفي الخلاصة والبرازية وفتح القدير عن المتقوال قال  
 لها قومي بلا عطف حنت فلذا هنا **سبيل** في رجل له  
 ثلاث نسوة وفتيان فحلف بالطلاق منهن ان كل  
 واحدة تلبس قميصا منها عشرين يوما في هذه الشهر  
 فماذا يحض كل واحدة منها **الاجاب** طريق خلاصه  
 ان تلبس واحدة قميصا عشرين يوما واخرات تلبس

ثاني

اثني عشرة فاذا تمت العشرة الاولى من الشهر تزعمت  
 الثانية واعطته لثلاثة العشر تلبس العشرين الباقية  
 من الشهر ثم ان الاولى بعد تمام العشرين تزعم وتطيه  
 لثانية تلبس العشرة الباقية من الشهر ثم تقدم لكل واحدة  
 تلبس عشرين يوما **سبيل** في رجل خالف ثم ادعى الجهل بمعرفة  
 معناه فهل يقبل ذلك منه فلا يقع عليه الطلاق او يقع  
**الاجاب** ان تكلم بالخطأ لم يقبل منه دعوى الجهل ووقع  
 الطلاق وان لقنه انسان بلفظ غير لغته وهو لا يعلم  
 لم يقع الطلاق على القول المفتي به غير لغته وهو لا يعلم  
 يقع الطلاق **سبيل** في شخص علق على نفسه تعليقاً  
 صورته علق فلان على نفسه برضاه اندمتي بمنع ولد  
 زوجته المذكورة من الاقامة عندها او افعلها من بولاق  
 الى غيرها من الجهات او جميعها في عصمته مع امرأة غيرها  
 وثبت ذلك عليه او شئ منه وبراءة رمت من ثمن دينار  
 باقى صداقها عليه تكن طالقاً فهل قوله او جميعها في عصمته  
 الى اخره نظير قوله او يتزوج عليها زوجة غيرها وتزوج  
 بالمضوى كما اشهدتم اليه في فتاوى متعددة بانه لا يزوج  
 وكذلك يقال ليس هو الجامع انما الجامع المضوى  
 اذا تزوج ولو كلف به او تخليق اخر خلاف ذلك وحل  
 السؤال ان المعلق اذا تزوج بالمضوى هل نكحت ما شرع  
 في التعليق او لا يكون كما لو قال في التعليق بنفسه  
 او بوكيله وهل لو وقع حكم المالك في المسيلة بهيئتها  
 يمنع ذلك لو قلتم به ام لا **الاجاب** لا فرق بين الزوج الجامع  
 في عصمته والدخول في عصمته او نكاحه حيث زوجته  
 مضوى واجاز بالفعل لم نكحت وحكم المالك بالتعليق قبل



وجود الشرط لا يمنع المأضي الحنفى من العمل بمقتضى مذهب  
 لقوت شروطه وهو الدعوى والحادثة **سبيل** في رجل  
 طلق زوجته ومعهما بنت وكنت عليه فرض مائة  
 سنتين كالميتين متروجة مائة مائة مقيمة والحال انها  
 تزوجت وأشهدت على الزوج انه رضى بالبنت انما تأكل  
 من مأكله وتشرب من مشروبه وتنام على فراشه فصل  
 اذا تزوجت تسقط حصتها حصتها وتؤخذ منها البنت  
 فان والدها له أم عازلة تقتير الحضانة وهل يأخذ منها  
 بالشرح او لا وهل يسقط التقرير عن والدها أم لا **اجاب**  
 حيث تزوجت باجنبي سقطت حضانتها ولا اعتبار  
 بالشرط السابق وتأخذ منها وترفع لمن بعدها ويسقط  
 اخذ الأم منه **سبيل** في رجل سألته امرأته الطلاق  
 على بابي صداقها عليه وعلى حواشي سنة وعلى ان تنفق  
 عليه نصف مدة خمس سنين بعد الوضع فاجابها لذلك  
 وطلقها على السؤال المذكور وحكم بذلك حاكم ما لوث  
 المذهب ثم ان المطلقة ادعت على المطلق عند حاكم  
 حنفى بعد ذلك الوضع بان يقدر المطلق لمطامنته فرضاً  
 للولد فهل يحاكم الحنفى سماع الدعوى بذلك ونقريب  
 الفرض على المطلق او لا وهل اذا قلتم بالتقرير وصحته  
 يكون ذلك التقرير مضافاً فان الولد لا يأكل طعاماً  
 غير اللبن فكيف يكون التقرير صحيحاً او لا **اجاب**  
 ليس للحنفى ان يقدر عليه فرضاً لولده في المدة المذكورة  
 لان الاتفاق على امه حيث شرط كما ذكر الا اذا كانت  
 عاجزة وثبت عجزها **سبيل** في رجل اعطى خياطاً  
 ثياباً ليخيطها وما طاله المدة تجرد المدة ثم ان الرجل

تشاجر

تشاجر هو والخياط على فراغها ثم ان الخياط سلف  
 بالطلاق ثلاثاً من زوجته ما يخليها ثبات عند  
 الديلة الغداية بنا على انه يفرغها ويعطيها للرجل  
 صاحب الامتعة فبنت الديلة عليها ولم يفرغ بعضها  
 ثم انه بليت البعض الذي لم يفرغ عند جاره فهل يبرأ  
 بذلك او يقع عليه الطلاق فلا تنفعه الحيلة لان  
 صاحب الثياب ما يخلطه الا ليخلص منه **اجاب**  
 حيث لم يتركها عنده تلك الديلة فقد يبرأ من  
 يمينه لان الايام مبدئية عندنا على الاطلاق لا على  
 الاعراض **سبيل** في رجل طلق زوجته وله  
 منها بنت بلغت من العمر خمس سنين ثم ان والدتها  
 تزوجت بشخص اجنبى وانتقلت الحضانة لجدة  
 البنت المذكورة لامها ثم ان المطلق المذكور زوج  
 ابنته المذكورة لزوج وفي غير مطيعة للوطى فهل له  
 ان تراعى من جدها قبل ان تطبق الوطى **اجاب**  
 ليس للاب اخذها من جدها حتى تشتهى وقد روه  
 بفتح سنين وليس للزوج طلبها حتى تطبق الوطى  
 والاصح انه لا يقدر له **سبيل** بين تخاضع مع زوجته  
 فحصل له شدة خلق فصدر منه طلاق في مجلس  
 خصوصته فحصل له شك بعد ذلك ولم يدرك الذي  
 اوقعه ثلاثاً ام واحدة فصل في الحالة هذه بين بيونة  
 غليظة او يحكم بالواحدة ولا يعتد بالمتيقنة اولى  
 الحال **اجاب** تقع عليه واحدة ولا اعتبار بالشك  
**سبيل** بين اذا اقترض من اخر مثلياً فانقطع



من البلد فهل يلزمه قيمة وقت القبض او قضاء القاضى  
 كالمضرب او لا وهل قوله من ان الطلاق يسقط الحقوق  
 يشمل البايين والوجعي او الخاص بالباين **اجاب** عليه  
 عليه في المنقطع قيمته في احوال يوم انقطع من الذهب والفضة  
 وهو المختار والطلاق يسقطه النفقة والسوة الماضية  
 ولو كان رجعي على القول بان الطلاق يسقط **سبيل**  
 فمن يتبع القاضى حينه وبين امراته فتشترك الزوجة العسة  
 فيطهرها هل يال تعرف به في ذمتها له من غير اصل فيحصل  
 بعينه له ولبعينه على ان تنفقه على ولده على فرض الحمل  
 هي فذلك ان كانت حاملا ومعهما اخر وحامل من غير  
 ولدا ومن غير حمل ولدا ياخذ ذلك فهل والحالة هذه  
 الاشهاد المذكور على الصورة المذكورة صحيح معمول  
 به وكذا الحكم الصادر من الحاكم الشرعى على الصورة  
 المذكورة ولذا التحمل المذكور صحيح معمول به **لا**  
 الاشهاد صحيح في الظاهر واما عند الله تعالى فان  
 كان النشوز من قبل الزوج اى لم يخص لم يحل له ذلك  
 لقول الله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج  
 وانتم احلها من قطار افلا تأخذوا منه شيئا اتاخذونه  
 بتنا واسبابنا وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم  
 الى بعض واخذن منكم ميثاقا غليظا وكذا الحكم  
 صحيح في الظاهر وكذا التحمل **سبيل** في شخص  
 قدر عليه القاضى كسوة ونفقة لزوجته ثم بعد مدة هي  
 عشرين سنين قولا الزوج الى شهر فسل النفقة والسوة  
 تسقط بالموت **اجاب** سقط بالموت **سبيل**

عن شخص قال لامة على الطلاق تقوى تقوى مع زوجتي  
 فخرجت زوجته وحدها من الباب ثم لحقتها امة فخرجت  
 فهل كانت ام لا **اجاب** بانه تحت لما صرح في الميسر  
 من باب اليقين في الخروج ولعظمه ولو حلف ان لا يخرج  
 مع فلان لو تحت لان الخروج الاتصال من الداخل  
 الى الخارج ولم يكن مع فلان وذلك شرط حينه  
 فلهذا لا تحت وان لحقتها مع فلان بعد ذلك انتهى  
 ففى مسيلة الكتاب شرط تحت الخروج مصلحا  
 فلان فاذا خرجت وحدها ثم لحقتها فلان لم تحت  
 لفقد شرطه فاشترط ان يخرج معها تحت وفي مسيلة  
 شرط تحت خروجها غير مصاحبة او وجته فاذا  
 خرجت الزوجة وحدها ثم لحقتها الام وحدها خروج  
 بلا مصاحبة فيه فيحتفل فليتأمل وفي فتاوى الولا الجية  
 امرأة مع زوجها في بيت والدها فقال الزوج اذهبي  
 معي فقلت لا اذهب فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت  
 طالق ثلاثا فرجع الزوج وخرجت في أثره وبلغت  
 المنزل قبله **سبيل** ان خرجت بعده لا يجد خروجها  
 معه فيحتفل انتهى فينتى في مسيلة ان ينبغي ارجع  
 الى العرف **سبيل** في رجل حلف بالطلاق ليدعين على  
 فلان عند فلان القاضى فلم يدع حتى مات فلان الثاني  
 هل يقع واذا قلتم به فهل له ان يعين واحدة من نسائه  
 واذا عين واحدة كانت بالاثبات بعد التعليق  
 مستحكما قبل موت القاضى هل يصح ام لا **اجاب**  
 يقع بموت القاضى لانها مطلقة في الاثبات كقوله لا خلف



هذا الرغيف فذلك الرغيف قبل له الكله وله التقيين من امرأة  
كانت في عصمته وقت التعليق وان بابت بعده بالثلاث  
**سبل** في امرأة وقعت بينهما وبين زوجها متاجرة فتوسطوا  
بينهما فقالت المرأة لا اصالحه حتى يعطيني فذرا معينا ايجل  
ذلك ام لا **اجاب** لا ايجل لها ذلك **سبل** في رجل له امرأة  
وامه فقالت المرأة لا استن مع امك وطلبت بيتا على حدة  
لها هل لها ذلك ام لا **اجاب** ليس لها ذلك **سبل** في  
امرأة طلقت زوجها طلقة واحدة وانقضت عدتها ثم  
اذنت لوليها ان يعيدها لزوجها على صداق معلوم قدره  
مائتا نصف تزوجها الولي على مائة سهوا ودخل الزوج  
بها ظانا على ان العقد وقع بماية ثم ان الزوجة لم  
علت ذلك استقطت عن زوجها المائة الاخرى ورضيت  
بما وقع العقد فهل والحال ما ذكر العقد صحيح بذلك المائة  
وسقط عنه الباقي ولا يسقط عنده شي ويكون اخذ في المسمى  
فيرجع الى مهر المثل ام لا واذا قلتم ان العقد صحيح فهل لاحد  
ان يمنع الزوجة وتجهها من زوجها مدعيها عدم صحة  
النكاح **اجاب** حيث رضيت المرأة بما وقع العقد فقد  
صح النكاح ويلزمه المسمى عند العقد وليس لاحد منعها  
والمعرض لها **سبل** في بنت بكرى بالغة وكلت رجلا  
في قبض مال لها وصار اليه بطريق التوكيل ثم بعد  
مدة عزلت الوكيل المذكور ثم بعد مدة طالبت الوكيل  
المذكور فيما تاداه لها فاجاب انه اوصلها ما قبضه قبل  
الحزل فيكون القول قوله مع يمينه في ذلك او لا بد من يمينه  
عادلة تشهد له عليها اذا انكره فيقض المبلغ المذكور **اجاب**  
القول قوله بيمينه من غير يمينه كما مر حوايه **سبل** في

شخص علق نفسه تعليقا من زوجته انه متى تزوج عليها  
بزوج غير حاتكن طلاقا منه طلقة باينه وثبت التعليق  
على حاكم يرى صحته ثم ان الرجل طلق زوجته المعلق  
عليها طلقة باينة واعادها منها قبل الطلاق البايين  
بيد المعلقين البايين المذكور او يعود عليه بعد  
عودها ام لا **اجاب** الطلاق البايين لا يبطل  
التعليق فاذا اعادها ثم وجد الشوط طلقت **سبل**  
في رجل قال لامرأته ان شاء الله هذا اطلاقك هل يقع عليه  
الطلاق ام لا **اجاب** لا يقع **سبل** في علق  
على نفسه بوضاء انه متى تزوج على زوجته فلاندها  
بفضه او يكيله او يعضه او يوجه من الوجوه او يترى  
عليها برة ويختص عليه وجهه التزوج او شتي منه تكن  
التي تزوج بها عليها طلاق ثلاثا او تكن السرية حرة له  
الله تعالى وثبت وحكم جنبي بحجة التعليق فهل اذا تزوج  
ولم يثبت لا يقع واذا وجه اليه عليه على لقي ونقح الزوج  
منه يلزمه اليه واذا اخطأها ثم تزوج يصدق على انده  
لم يتزوج عليها الترخا لعمد الصفة او لم يبلغ شرا اذا راها  
واستمرت الثانية وعادت الاولى عليها لا يقع وهل  
يكون ذلك داخلا في عموم او بوجه من الوجوه او يقع  
مطلقا او لا لانه عدد وجوها ثم قال او بوجه من الوجوه  
ولم يعتد بالمذكورة ابيود على الوجوه المبينة فلا يقع  
بوجه الخلع او لانه اطلق فيشمل المبينة منه من الشرايط  
واذا ادعت المرأة وقع الطلاق لوجود الشرايط ولا  
ببينة لها وجب اليه عليه لقولهم اذا اختلفا في وجود  
الشرايط الشرط فالقول له مع يمينه واذا اباها ثم



تزوج في عدتها لم يقع قال في الدرر لم يطق في ان  
 تحتملها عليك فوطا التي فتمسك عليها في عدة البائن كذا  
 واذا اعد الاول لم يقع على الثانية متى لعدم وجود الشرط  
 التزوج على الاول وحين التزوج كانت مبانة ولا يدخل تحت  
 عمر او بوجه من الوجوه لانه محظوف على قوله بنفسه  
 واسهل فيه التزوج المتعدد كذا في المعطوف  
**سبل** في جماعة في منقول فاراد واحد منهم الذهاب  
 فلو ان رجل منهم بالطلاق ان لا يخرج من منزله في هذه  
 الدلالة ولا في هذه الجهة فخل اذا خرج وفام خارجا عن  
 فخل الحالف هل يقع الطلاق **الجواب** يقع عليه الطلاق  
**سبل** في ام ولد مات عنها مات سبدها واجبرت  
 انفا حاضت بعد موتها حيث كانت ثم كانت شخصاً فزوجها لا  
 لا يفسد اذ لم يخل بها الزوج وثبت عقد النكاح  
 لدى حاكم حتى يتوفى بموتها من غير حكم الحاكم بشرط  
 شخص اجنبيا ادعى على الزوج انه كور لدى حاكم ما لا يان  
 تزوج بالزوجة المذكورة **سبل** فاسد بمقتضى انه  
 تزوجها قبل وفاء عدتها فساله بفسخ النكاح المذكور  
 وسئل سوا له عن ذلك فسيل فاجاب بانها اجبرت  
 بانفا حاضت حيضة واحدة وان عدتها بذلك انقضت  
 على مذهب الحاكم المتداعي لديه ولم يصدق المدعي على  
 اجبارها بذلك فطلب من الزوج البينة الشاهدة  
 بذلك فاحضر بينة شرعية وشهدت على اقاربها  
 قبل العقد بانفا حاضت بعد موت سيدتها حيضة  
 وثبت ذلك لدى الحاكم المالك وحكم بانقضاء العدة فخل  
 والحال ما ذكر الحاكم صحيح وعقد النكاح المذكور صحيح ام لا

**جواب** الجواب المذكور غير صحيح وان كان بعد تقدم دعوى  
 لعقد محظوفها وهو كونهما من خصم شرعي والمهر المذكور  
 ليس بخصم فيها والعقد المذكور باطل **سبل** في رجل  
 علق على نفسه او ذنوبه لزوجته انه متى ضربها ضرباً مبرحاً  
 يظهر اثره على جسد لها وثبت ذلك عليه وابراة من ربح  
 دينار من ماله في صداقها تلي طلاقاً طلاقاً واحدة تلك  
 بها نفسها ثم ان الزوج المذكور دفع لها باقي الصداق في  
 وقبضته منه ثم انه ضربها الضرب المذكور وشتر ابراة  
 من ربح دينار من ماله في صداقها فاجرت ان قبضت فهل  
 والحال ما ذكر صحيح يصح الا بر او يقع الطلاق ويرجع  
 عليها نظير العذر المبرم منه ام لا **الجواب** اذا ابراة  
 براءة استقط من ربح دينار من ماله في صداقها عليها  
 طلقت لوجود الشرط ورد ما عليه لا يمتطز التعليق  
 لبقاء الدين بعد ابقاءه وانما الساقط المطالبة  
 به فصح الا برامته ولا يرجع عليها بنظيره قال  
 اصحابنا لو دفع المشترك الثمن للبائع ثم قال البائع  
 للمشتري ابرائك على الثمن براءة استقط صم الا بر او رجع  
 المشترك عليه بما دفعه بخلاف ما اذا قال ابرائك  
 استيفاء فانه لا يرجع له فيها اذا طلق اختلاف اطلاق  
 اختلاف المشايخ **سبل** في رجل طلق زوجته ثم علق  
 على نفسه انه كلما ادخل المطلقة الى عصمته وعقد  
 لكاحه باذنه او بوكيله او بوضولي او بوجه من الوجوه  
 او بطريق من الطرق او بسبب من الاسباب تلي طلاقاً  
 ثلاثاً وشمل ذلك علم وثبوت بين يدي حاكم شرعي  
 مالى المذهب مثله ان الزوج المذكور تزوج بامراة غير  
 المذكورة وعلق لها على نفسه انه كلما ادخل المطلقة



المبتدأ المذكورها اعلاه الرخصة وعقد نكاحه باذنه  
او بوكيله او بفضولي اجيز بقول او فعل او بسبب من الاسباب  
او بوجه من الوجوه تكن طائفتا ثلاثا وشمل ذلك حكم  
وثبوت الذي الحاكم الشرعي المالك للملك المذکور اعلاه فصل  
والحال ما ذكر اذا زوجة فضولي عند حاكم حنفى المذهب  
حكم له بصحة هل يجوز له الدخول ولا يكون لما لى اعتبارا  
عليه وهل الحكم الثاني صحيح ام لا **الاجاب** اذا زوجة  
فضولي واجاز عقله بالنكاح لم يثبت وانما يثبت  
الباب على النكاح المفضولي عند حاكم واجيزه ولو قال  
بعد قوله او بوكيل او بغير فضولي عند حاكم واجيزه  
بالفعل وحكم الحنفى بصحة النكاح لا يمنع المالك انما  
ينعده حكم الحنفى بعدم وقوع الطلاق بعد تنازع  
فيه من خصمين ودعوى صحيحة وسيندرج له الدخول  
واندفع اعتراض المالك وغيره **وسيل** في شخص مقرر  
من اطر شرعي في جنابة وقف وصرف بمعرفة الحاكم الشرعي  
ثم ان الناظر على الوقف اسرجها من الوقف لشخص  
محررة على ان يقوم له بالمال على ثلاثة اقساط ولم ياذن  
للجاني في قبض مال الوقف ولا صرفه فتوجه الجاني  
للمستاجر يطلب المال فقال هات خط الناظر اذنه  
فلم يعط الناظر خطه ولم ياذن ثم بعد مدة اخذ  
الناظر لنايب السلطنة ان الجاني مقصور في مال الوقف  
واخرجها من الجور الا انها من غير ثبوت فخلص اخراجها  
عن الشخص المقرر فيها بمعرفة الحاكم الشرعي والحاكم ما  
ذكر **الاجاب** لا يصح اخراجها عنه حيث لا تقصير  
بمنه في مباشرتها ولا يقبل قول الناظر وحده  
**وسيل** في رجل عاق على نفسه لزوجه برضاه

انه متى نام خارجا عن منزل جده او حيث سكن بغير رضا  
جده او رضاه وجبته او بغير ضرورة شرعية وثبت  
ذلك عليه ومما اوشى منه وابرات دمنته زوجته  
من ثمن دينار من ماله في صداقها عليه تلى من ذلك طائفة  
زوجته طائفة واحدة تلك بها نفسها وثبت هذا  
التعليق لدى حاكم مالى وحكم هذا فصل اذا اراد  
الزوج النوم خارجا عن منزل جده واستاذن جده وروى  
في ذلك وسكنا يكون السكوت رضاهما او يشترط لفظها  
بذلك والرضاء امر حنفى فيقولنا دلالته وما يليق منه والرضاء  
الشرعية المخلصة للزوج اذا نام ما في وهل يشترط الرضا  
في كل مرة اذا نام ام يكفي المرة الواحدة الاولى وهل يلزم  
الزوج زيارة زوجته ابويها واقاربها وكيفية الزيارة  
يبينها في حق الابوين والاقارب واذا زارت اهلها  
تقصر عندهم ام ترجع على الفور وهل هي تتوجه اليهم او ياتون  
اليها وهل للزوج زيارة اصحابها واصحاب امها وقيم  
عندهم ام لا **الاجاب** السكوت ليس برضا لاحتماله  
الخط كاحتماله الرضا والضرورة الشرعية الاضطرار  
مثل ان يفيد ويمنع من الجاني ويذهب الى مكان ثم لا يمكنه  
العود في ذلك الليلة او يغلب النوم عليه في مكان  
اخر ويشترط الرضا في كل مرة نام خارجا ولا يلزم الزوج  
زيارة امها وانما يكمن من الذهاب الى الابوين في كل جمعة  
مرة والى المحارم في كل سنة بقدر ما يروى بها ويجلس  
عندهم ساعة ثم يعود الى بيت زوجته ولذا في زيارة  
على هذا ولا تجل لها زيارة اصحابها غير المحارم ولا  
اصحاب امها كذلك ولا يجوز له ان يكذبها من ذلك



فان خرجت لوزارتها الا جانب كانا عاصيين **سبيل**  
 في قاض من قضاة المسلمين يتعاطى الاحكام الشرعية تزوج  
 بامرأة تزوجا صحيحا شرعيا بعد ان يعلموا انها عذراء  
 بقبض الشطر منه والحال انه لم يكن اوصلها سوا شطر  
 الشطر بعد الاتفاق معهما بان يقبضها بعد الدخول  
 بها في الشطر المشهود عليها وشطر الصداق المشهود  
 عليه به لا يحل الا موت او فراق وقد رها عليه في تطبير  
 كسوتها في كل شهر وقد راعى معلوما ثم دخلها واقام معها  
 نحو سنة لم يردنغ لها باق ما اشهد عليها به ولا يخرج عليه  
 في المدة المذكورة ما قدره لها من النسوة ولها عليه  
 دين شرعي الى امرها بطريق شرعي من قبل ارب شرعي  
 باق لها عليه ونقصه ان تطلبه الى حاكم شرعي  
 لتدعي عليه بان يهيى لها مسكن شرعي بين قوم صالحين  
 وان يحضرها بموسنة تؤنسها بالحاجة اليها وكدفع  
 الضرر عنها ونحو ذلك من كذا فان مثلها لا يخدم نفسها  
 وان يفرض لها نفقة مثلهما التكنون لثقتي بها وان  
 يدفع لها ما تجدد لها من النسوة المقررة عليه ومثا  
 تستحقه من الدين الذي لها عليه فحل لها ذلك او اهل  
 اذا لزم بذلك وامتنع من الاعطاء هل تكبس لها الى ان  
 يوفىها ما تستحقه شرعا ام لا توليته القضاء يمنع عنه  
 الحبس ودفع الحق لها ام تكبس فقرا عليه وهل لها  
 ان تتخلفه على انه اوصلها جميع ما اشهد به عليها  
 اذا انكر بعض مضي المدة المذكورة ام لا **الح**  
 عليه ان يهيى لها مسكنا بقدر حالها ما تفرق فيها نفسها  
 وما لها بين سجين صالحين ولا يلزمه الموسنة  
 ويلزمه نفقة خادما لها لوموسرا ويفرض القاضي

نفقة بقدر حالها في المفقود الغنى والفقرة ان لم يكن صاحب  
 مائة وطعام كثيرة بعد ان يسأل من الجيران فيخبروه  
 انه يضيئ عليها في الاتفاق ويلزمه دفع ما يجمع عليه  
 من النسوة المقررة وما تستحقه عليه من الدين واذا  
 امتنع عن اداها وجب عليه مع يساره حبس ولا يمنع من  
 ذلك كونه قاضيا واذا اقرت بالقبض ثم ادعت انها  
 اقرت كاذبة حلف المقلد على الحق به **ك**  
**العناق سبيل** في رجل در عبد ومات وخلف ولدا  
 ذكرا وابنة فما يكون الحكم فيه بينه وبين  
 والايساع **الح** ان كان له مال يخرج المذموم من ثلثه  
 والا عني ثلثه بلا سعاية ويسعى في ثلثه **سبيل**  
 فيمن غلق عتق ارقابه على فعل فحل اذا وجههم الى بيعي ثم  
 فحل فحل ببيع ام لا **الح** بانه لا يصح التاكيد للجنبي  
 والوصية ان صححت له لثمن لا ملك له في حياة الموصي  
 فبقي الارقا على ملك الخالف فعتقوا **ك**  
**الايمان سبيل** في رجل حلف انه لا يسكن هذه الدار و  
 هو ساكن فشق عليه التحول **الح** بانه يبيع المتاع من  
 غيره ويخرج بنفسه فلا يحث **سبيل** في رجل دق  
 ماله فطلبه فلم يجد فحلف انه ذهب ماله **الح**  
 عن ملكه **سبيل** في رجل سرق ثوب رجل او غصب  
 فحلف رب الثوب ان كان له ثوب فكذا واشار الى ذلك  
 الثوب فحل بحت ام لا **الح** بحت ان كان قائما  
 وان كان هالكا لا يحث **سبيل** في رجل حلف  
 لا يبارق عذرا حتى يمتوي من حقه فاشترى منه عبدا  
 بذلك الدين ثم فارقه فحل بحت ام لا **الح**  
 لا يحث في قول الامام الاعظم وان مات العبد

داوي بن محمد



قبل الفارقة عند البايح ثم فارقة تحت **سبل** رجل  
 حلف لا يفارق مديونة حتى يعطيه سقاه اليوم  
 فمضى اليوم في الاول فهل تحت ام لا **باب** ان كان  
 عزيمه عدم الفارقة قبل الاغتصاء والتقديم ولم  
 يترك لزومه لا تحت وان كان ترك المداومة تحت  
 ولو بعد اليوم وان قدم اليوم بان قال لا افارقك  
 اليوم حتى تؤدني حتى لا تحت الا يترك المداومة في اليوم  
 وان فارقة بعد اليوم لا تحت لانه قد عده بذلك اليوم  
**سبل** عن رجل حلف لا يبيت في هذا البيت فحارس  
 بعد المغرب فهل تحت ام لا **باب** قال في الترخا  
 اذا حلف لا يبيت في هذه الليلة في الدار وقد ذهب  
 ثلث الليل فبات بقية الليلة لا تحت **سبل** في  
 رجل حلف لا يسكن عند فلان فدخل عليه في بيت فابرا  
 او ضيف فاقام فيه يوما او يومين هل تحت ام لا **باب**  
 لا تحت لان هذا ليس بمساكنة انما المساكنة بالاستقرار  
 والدوام وذلك بمناعه ونقله كذا ذكره في المبسوط من  
 باب اليقين في المساكنة وقال الا ان بينويه ويشدد  
 عليه على نفسه فحينئذ تحت **سبل** في رجل حلف  
 لا يسكن في هذه الدار فنقل اهله وبعض متاعه وبقي  
 البعض فهل تحت ام لا **باب** ان كان تبعا لغيره  
 في المسكن الحرة لنقل اهله ولا يتنقل متاعه  
 وان كان مستقلا بالمسكن فان بقي من متاعه ما تقوم  
 به السكنى تحت والا فلا وهذا التفصيل في المجتبى  
 وغيره **سبل** في رجل قال كلما اشتريت ثوبا  
 فهو صدقة فاشتري ثوبا بعد ثوب فهل تحت بالاول  
 ويصير صدقة او يتكرر الفعل كلما تزوجت امرأة

فهي طالق واذا قلتم بانه لا يتكرر فما الفرق بين السيلتين بينوا لنا  
 الجواب **باب** كلما تقبل العموم والتكرار عند ما سواد تحت  
 على المنكر او المعين فلا فرق بين سبل المتزوج وبين المذر  
 واما عند ابى يوسف فلا يقيد التكرار في غير المحنة فتكون  
 له ففرق بين كلما اشتريت ثوبا وكلما اشتريت هذا الثوب  
 وبين كلما تزوجت امرأة وكلما تزوجت هذه المرأة فلا تكرر  
 في المنكر وتكرر في المعين في الكل **سبل** في رجل حلف بالطلاق  
 انه لا ياكل من جاره شيئا فاكل اذا ذهبت زوجته المحلوف لزوجته  
 الخائف طعاما واكل منه الخائف تحت ام لا وهل اذا اشترك  
 في الطعام وطبخا جميعا واكل منه الخائف تحت ام لا وهل  
 اذا اكل الخائف ناسيا طعام المحلوف على تحت ام لا **باب**  
 ان ذهبت ما هو ملكك دون زوجها فاكل منه الخائف  
 لم تحت وان اشترك في طعام فاكل الخائف لم تحت واذا اكل  
 طعام المحلوف عليه ناسيا تحت ولا تحت اذا اكل مما اهدى  
 الى امر زوجته **سبل** عن رجل كان له على الفرج فمضى فقال له اخذ  
 هذا الصابون الذي زنته عشرة ابطال في فطير فاكل فاكل  
 بالطلاق انه لا يفعل شيئا من هذا ومن نيته الزيادة عليه بشر  
 زيد له في الصابون فاكل فاكل تحت ام لا **باب** بانه تحت  
 قضا لا ديانة لما ان شأنته في سياق النفقة وقد نوى تخصيص  
 فلا يصح قضا ويصح ديانة وقد صرح به الولوالجي في فتاواه  
 بلفظه نية الخاص من العام لا تضع وعند الحنفى يصح حتى  
 ان من حلف وقال كل امرأة تزوجها فهي طالق ثم قال لو بيت  
 به من بلدة لذا لا تضع نيته في ظاهر المذهب وقال الحنفى  
 تقع وكذا من غضب دراهم انسان ووقت ما حلف الخصم  
 عما نواخا لا تضع نيته لظاهر المذهب وقال الحنفى



نصح لكن هذا في القضا اما بينه وبين الله تعالى نية تخصيص  
 العام صحيحة بالاجماع المذكور في الكتب ومما قاله المحققون  
 فخاص لمن سخطه ظالم والمختوى من مواضع منها الباب  
 الخامس من ايمان الجامع الكبير ومما قاله الحنفية فخاص  
 لمن سخطه ظالم والمختوى على ظاهر المذهب ثم وقع في  
 يد الطلبة واخذ يقول الحنفية لا بأس به انتهى **وذكر**  
 قاضي خان في فتاواه من باب تعليق الطلاق فقال  
 نويت بذلك لصداقة رجلته لا رجل قال وان اعطيت  
 من خيطي احدا فانت طالق فقال نويت بذلك لها صدقة  
 ديانة لا قضا لان نوى تخصيص العام وذلك جائز فيما  
 بينه وبين الله تعالى وعلى قول الحنفية نية صحيحة في  
 مثل هذا مطلقا هذا اذا لم يكن الحالف مظلوما فان سخطه  
 ظالم كان له ان يابذ بقول الحنفية ونوى الخصم بلفظه  
 انتهى **وقال في الاختيار** الاصل ان من ذكر لفظا عاما ونوى  
 تخصيصه بما في لفظه صدق فيما بينه وبين الله قال ولم  
 يصدق في القضا انتهى وقال في المنتقى نية الحالف  
 معتبرة في اليمين بالطلاق والعقاق **سئل** عن  
 رجل قال لامرأته ان كليني فانت طالق فتاقت  
 بحضرة الحاجة العلابية في المكان المذكور ولم يبالها  
 عنها قاصدة اعلامه فهل يقع ام لا **الجواب** ان مقتضى  
 قولهم انه لا بد من الخطاب المحلف عليه ان لا يقع في  
 الحائض ولو قرأ الحالف كتابا على المحلف عليه والمحلف  
 عليه يكت ان قصد الحالف املا المحلف عليه قالوا  
 تخاف عليه الحنث انتهى **وفي فتح القدير** وقالوا كما في  
 البرازية لو حلف لا يكلم احدا في فحاشا كافر يري الاسلام

قضا

نوصفه له وما كلفه لا يحنث وليس له ان يمتنع عن وصف الاسلام  
 بسبب الحلف انتهى **وفي فتح القدير** واوجاه كافر يري الاسلام  
 مبنين صفة الاسلام مسرعا ولا يوجه اليه لرحمتك انتهى  
 فهذا النوع يفيد انه لا يحنث حيث لم توجه الخطاب له وان  
 قصد اسماعه واعلامه وحاصله انه يفوق بين الكلام والتكليم  
 للغير فالاول حروف منظومة مسموعة والثاني كذلك مع اشتراكه  
 على الخطاب اما بكاف الخطاب او باستفهام او نحوهما **الحال**  
**المفقود** **سئل** في رجل خلع امرأته خلفا شرعيا في حكمة  
 شرعية ووقع بينهما براءة من الحائضين والزوجة المذكورة  
 حامله وقولها في نظير حملها عن كل يوم نصف واحد ثم انه  
 سافر ولم يعلم له حال ثم بعد مدة طوييلة فقدت الزوجة  
 المذكورة وهي حامل ولم يعلم لها احد خي ولها ابنين من غيره  
 واولاد عمر فضل للزوج المذكور الخائب له شيء من الارث  
 ام لا **الجواب** اذا صارت مفقودة لا تقسم تركتها حتى  
 يصير عمرها سبعين سنة ولا شيء للطلاق المذكور وترقها  
 بنتا وابن عمها **سئل** في رجل له اخ مفقود من نحو اثني  
 عشر سنة ولم يعلم حاله اخي ام ميت وله عمه ايضا وام  
 ولهم مكان مملوك بطريق الارث فباع هذا الرجل  
 جميع المكان قبل القسمة وقبل تصرفه ما يخصه من ذلك  
 هل البيع صحيح في نصيبه او نصيبهم ايضا ام لا وهل اذا ما  
 عند البيع بعد ذلك عقد فضولي واذا قلتم يبطل البيع في  
 حصته غيره عني وقد انتفع هذا المشترك بجميع المكان  
 مدة تلزمه اجرة المصير حيث كان معه للاجارة او لا  
**الجواب** البيع صحيح في نصيبه وان لم يعلم مقداره ان  
 عام المشترك بقدره موقوف في نصيب غيره فيبطل بوف  
 مالكه ولو انتقل الى ملك الفضولي ولا اجر عليه اذا سلمه



وان كان معدلا مستغلا لانه سلكه بناء على ملك  
**كتاب الشريعة في سبل** ثلاث  
 القوة اشتراكا في سلعة فمات احد طرفيها فماتت  
 او بنتا او زوجة ثم الاخ المذكور يضاف مع الشريك ان  
 كل امر مشترك فذاستوفي حصته قبل وفاة الشريك  
 المذكور فهل يكون نصيبه سقطا الحق باق في الورثة  
 ام لا وهل يقبل التمسك قول الشريك في دفع حصته الموقوفة  
 له من غير اقامة بينة ام لا **الحاجب** القول للشريك  
 مع يمينه في انه دفع لشريكه في حياته لكونه امينا **سبل**  
 في رجل قبا في وله شريك في الوزن في مقعد القبانة  
 وبينهما قبان موصدة للوزن لا يملكوه فمضط احدهما  
 في رمانة الضبانة المذكورة وصاعنت بتفوطه فهل يلزم  
 المضط او تلزمها **الحاجب** ان كان شريكين متفاوضة  
 فانهما تلزمهما والا لزم المضط **سبل** فمضط مشترك  
 وتفاضل في المال واستويا في الربح وتبرع احداهما للاخر  
 بالعمل فهل يصح ذلك ام لا **الحاجب** انما صحبة  
 ولا يبارضه ما في البرازية انهما لو تفاضلا في المال  
 وشروطا الربح نصيبين وشروطا العمل على التوجه  
 ما لا وفي سبلتنا لم يقع اشتراط على الا كثر وانما  
 تبرع احدهما والتبرع ليس من باب الشوط لان الشوط  
 انما يخرج بخرج اللازم والتبرع ليس بالارزق ويدل  
 عليه ما في الدخيرة من البيوع اشتراطا طبا مشورا  
 صحيحا وقال موصولا بالشر من غير شوط في الشرا  
 تحمله الى منزله لا يفسد العقد لان هذا ليس بشرط  
 في البيع بل هو كذا مبتدأ بعد تمام البيع فلا يوجب  
 فساد البيع **سبل** في شخصين بينهما عقد

السفل لاحدهما والعلو لا عرفا اذا اراد صاحب السفل ان  
 يهدم بناؤه لضعف البناء فهل يمكن من ذلك ام لا وهل شدة  
 الاعلى عليه ام على صاحب العلو **الحاجب** لا يمكن من هدم  
 سفله لتعلق حق صاحب العلوية وان احتج الى شدة يقال  
 لصاحب السفل انفق عليه فان لم يفعل لا يجبر ولكن يشتر  
 صاحب العلو من ماله وتحويل بينه وبين صاحب السفل  
 في السكنى حتى يعطى قيمة ما انفق ثم اختلف هل يرجع  
 بقيمة البناء او بما انفق والمضط به عندنا انه ان  
 بناه امر القاضى قلده ان يرجع بما انفق وان بنى بخير  
 امر القاضى يرجع بقيمة البناء **سبل** في جماعة بينهم  
 شركة في مال ما دون فيها الرخا يدع المال بالبيع  
 نقدا ونسبة ثم ان احد الشركاء غفاه ان يبيع بالنسبة  
 ثم انه خالف وبيع بالنسبة طامعا في ان الربح الزائد عن  
 مثل بيع المنقد يخص به لنفسه فتبلغ ذلك الشريك  
 الناهي فاجاز البيع فهل يقع الاجارة اللاحقة ويكون  
 بمنزلة الوكالة السابقة ويكون الربح شركا او  
 يختص به الخالف المذكور ام لا وهل يشترط في الاجارة  
 ان تكون على الفور ام لا حتى لو حصلت الاجارة بعد  
 مدة يكتفى وما سلمه الشريك من مال الشركة على مسلم  
 محالوم يكون الشركة ام لا **الحاجب** هو فضولي في  
 حصة الناهي فان اجاز البيع نقد بشرائط اربعة  
 يتام الما قدين والحقود عليه وله وبه ولو عوضا  
 وان فقد شرط لم يقع الاجارة ولا يشترط في الاجارة  
 الفور ان لم يحصل رفق قبلها واذا صححت الاجارة



كان الربح حصته له في السلم عن الشركة ان كان مما دخله  
**كتاب الوقف** **سبل** عن وقف  
 على ذريته فتوزع الناظر الحلة سنين على جماعة منهم ثم  
 اثبت واحد منهم وقضى به على الناظر وطالبه بما يخصه  
 في الماضي فهل له ذلك **اجاب** بانه ان وقع للجماعة  
 بشي فصار جمع بما يخصه على الناظر والارجع على  
 الجماعة اخذ من سيلة الوصي اذا قضى دين الميت بجميع  
 التركة ثم اظهر دين اخر عليه فانه قالوا ان وقع بشي  
 قضى وجمع والا على القابضين ولا يعارضه ما في  
 التنية لو قضى بدخول اولاد البنات في الوقف  
 بعد مضي سنين فانه يظهر حكمه في المستقبل لا في  
 الماضي الا اذا كانت الحلة قائمة انتهى لان هو  
 دخوله لم يختلف فيه بخلاف ما نحن فيه للافتقار  
**سبل** عن واقف شرط معلوم ما الخازن  
 البسط فتمطلعت فهل يستحق الخازن المعلوم **اجاب**  
 ان شرط الواقف انما ان تمطلعت يشترى الناظر  
 بما فاقه يشترى استحق لبقا بها حكما بالاشتراط  
 والا فقد بطلت بتعطها وعلى خازن المكتسب  
**سبل** عن وقف على مصالح الحرمين الشريفين  
 فقد فقرر الناظر من حلال في ربح الوقف هو واولاده  
 ثم ادعى مدعي على المقر بانه واضع يده على  
 الربح المذكور بغير طريق فاجاب انه بطريق  
 تقرير القاضي له واولاده لكون المصالح غير  
 محتاج للصرف اليه من بيت المال فكان للقاضي  
 تقرير من شاء حكم القاضي بصفة تقريره **اجاب**

بان الدعوى من المدعي باطلة على المفتي به حيث لم يكن ناظرا واد  
 شرط الواقف للمصالح وكانت غير محتاجة بصرف لائمة الحرمين  
 وخطبايهم زيادة على ما يصل اليهم من بيت المال لكونهم ليسوا من  
 المصالح فكيف بالصرف الي غيرهم فكيف بتقريره على فقره باطل  
 والحكم المذكور باطل لا يتنايه على الدعوى الباطلة ولو ثبتت  
 عنده فقر واحتياجه ولو ثبتت عنده فقر القاضى فكيف اذا لم  
 يثبت وتقريره واولاده باطل لتقريره لا لكونه غنيا بل لمخالفتة  
 الترتيبا قد مناه من ان الشرط المشروط للمصالح لا يجوز صرفها  
 لغيرها وان الفقر اليسير منها **قال اصحابنا** لو وقف على مصالح  
 المسجد صرف للامير والخطيب والموقوف في سائر الزيت والخض  
 والمراوح في الصيف وصرحوا بان الولد الصغير يكون غنيا  
 يعني ابيه عن ما اذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين  
 للعتق وقد قطع للمستحقين في سنة ثلثي لتغير سبب التغير  
 حل يعطى الفاضل في الثانية لهم ام للعتق **اجاب** للعتق  
**سبل** عن ناظر معين بالشرط من بعد وفاته لحاكم  
 المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم  
 ام لا **اجاب** بانه ان فوض في صحته ينتقل للحاكم بموته  
 لعدم صحة القبول وان فوض له في مرض موته لا ينتقل اليه  
 مادام الفوض له باقيا لقيامه مقامه **سبل** عن واقف  
 شرط من مرتبة الرجل معين ثم بعد الفقرا فقرغ عنه لغيره  
 ثم مات فهل ينتقل الى القرا **اجاب** بالانتقال **سبل**  
 في واقف وقف على اولاده ثم من بعدهم على اولادهم  
 الامير فلان ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم  
 من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد  
 الذكور صرف الى كذا فاضل قوله من الذكور قبل الايا والابناء



حتى لا يستحق الذكر ولومن اولاد الاناث وهو قبل في  
 الابادون الابناء حتى يستحق وابن الذكور ولو كان انثى  
**الاجاب** هو قيد في الابادون الابناء لان الاصل  
 كون بعد متعاطفين للاخير كصحوه **في باب**  
**المحرقات** في قوله تعالى من انباكم الا اني دخلتم بها  
 بعد قوله تعالى ورايتكم وامهات نسائكم ولاك  
 الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد البنات لكونهم  
 يثبتون الى ابائهم ذكورا واناثا وتخصيص اولاد البنات  
 ولو كانوا اناثا لكونهم ينسبون اليه وبقرينة قوله بعده  
 فاذا انقض اولاد الذكور ولم يبق ابنا الذكور ولا ابنا  
 الاولاد انتهى **سئل** عن قيم جمع الغلة فقسمت على  
 اهل الوقف احد ثم واحد منهم فلم يعطه وصرف المحرم  
 نصيبه الى نفسه فلما خرج الغلة الثانية طلب  
 المحرم نصيبه هل له ذلك او لا **الاجاب** بان له الخيار  
 ان شاء ضمن القيمة وان شاء اتبع شركاؤه فشاركهم فيبقا  
 اخذوا فان اختار تضمين القيمة سألهم ما اخذوا وليس  
 ان يأخذ من غلة هذا العام اكثر من نصيبه انتهى  
**سئل** في واقف شرط ان لا يؤجر وقفه اكثر من  
 سنة فاجره الناظر ثلاث سنين هل يصح ام لا **الاجاب**  
 بان الواقف اذا شرط ان لا يؤجر وقفه اكثر من سنة  
 والناس لا يرغبون في استجارها وكانت الجارية  
 اكثر من سنة انفع للفقير ليس للناظر ان يوجرها المتأخو  
 اكثر من سنة ولكن يرفع الامر الى القاضي فيوجرها القادر  
 اكثر من سنة لان للقاضي النظر على الفقير او على الوقف  
 ايضا **ذكر** للقاضي فتاواه **سئل** في رجل له

دا

ار عامرة وبجداره دار خراب وتقدر صاحب الدار  
 العامرة من الدار الخراب ففعل ببلد صاحب الدار الخراب  
 ان يعمرها اذا كانت بقية الجار ام لا **الاجاب** المختار انه لا يجوز  
 على العامرة **سئل** في شخص يديه مرتبة بوقف لا وقاف  
 مصر ثم انه غاب والتطاع غيره ولم يعلم له مكان ولم يمت  
 ذلك ثمان سنوات بانقطع خبره ولعدم من يطالب به  
 ففعل للقاضي ان يعمر غيره في المرتبة المذكورة وان قلتم  
 ذلك فهل اذا قدم له الرجوع بما تاداه المقرر من المعلوم  
 ويبطل تقريرا لاخذ عنه او لا **الاجاب** اذا كان المرتبة  
 بشرط الواقف **سئل** وجري اما ان يكون الواقف بشرطه  
 المقرر المفقود وحده او من ما شرطه الواقف للمفقود في الاول  
 ليس للقاضي تقرير غيره وفي الثاني تقرير غيره ولو كان المكان  
 المقرر موجودا حاضرا وان كان المرتبة بخير بشرط الواقف  
 كالمرتبات الحادثة في زمانا فلا يحل للقاضي فعلها ولا يحل  
 تناولها لا الاول ولا غيره انتهى **سئل** الشيخ الامام  
 العالم امين الدين بن عبد الحال عن ذلك وكان مولانا والذكر  
 يوافق في ذلك رضى الله فبين توفاعه وظنعة في رجب  
 سنة سبعين واستقر بدله اخر ومحصل الوقف خراجي  
 وشروط الواقف كل شهر كذا فهل الغلة المتحصلة في السنة  
 المذكورة هل هي خلة سنتها او غلة سنة تسع وستين واذا  
 قلتم انفس سنة تسع وستين المقرر منارعة مع ورثة الميت  
 او لا وهل له حق في غلة سنة تسع وستين خصوصا لم يباشرو  
 هل يقبل قوله في ان الماخوذ في سنته يكون عن سنته  
 فقسمة بين ورثة الميت والمقرر او فصلونا الجواب  
**الاجاب** حيث قال الوالد فكل شهر وباشرا الميت سنة  
 تسع بكمالها وتقر في سنة سبعين فاذا حصل مغل سنة

فهل على



سبعين لاحق للمقرر فيه اصلا انتهى كلامه بحروفه **سبيل** في  
وقف باعتبار جهاته ولكن ليس في يد الناظر الا ان من ربيعه شئ  
وفيه بعض ما كان خروجه فاستبدل كروفا مسلوقة المنفعة وليس  
في يد الناظر بقدر ربيعه هل يصح الاستبدال والاعتصام بالجواب  
**الحاق** تقطع المصارف ويعبر الناظر بجميع الرايع الى ان يعبر فيجيد  
المصاريف على حالها فان استبدل في ربيع بار بشرطين الاول  
ان يكون العمل اكثر ربيعا من ربيع الوقف الثاني ان يكون البديل  
في صقع الوقف فيجيد اخر من يجوز على قول القاضي ان يوسف والعمل  
عليه **سبيل** في تخلف في الوقف وقفا بعضه هلا في بعضه  
خارجي فربما تخلف في اخر مكان منه اجزائه كل شهر رابعون  
نصف فالتر ووقف البديل بذلك وحكمه هل يصح الاستبدال  
لوقوع الخلاف يختلف فيه **اولا الباب** المنقول في مثل هذه  
المسئلة اعقوا الاستبدال ماله ربيع انه اعطى مكانه بديلا لآخر  
ربعا منه في صقع احسن من صقع الوقف حان عند القاضي  
ابو يوسف والعمل عليه والا فلا يجوز **سبيل** في تخلف  
ادعى على كل منهما على وقف فلان وان مصرفه لدا واظهر  
كل منهما مكتوبا للوقف المذكور وقرا فوجدت في مختلف  
المصرف احدهما والفاصل لفلان وفلان وما حصل منهما  
للشريين الشريفين والامام الثاني والبايت وغيرهما والفاضل  
احد المذكورين فضل اذا ظهر منهما ربيعة لا يصح انهما ولو  
كانا متصلين الاتصال المعتاد ويقال تعارضتا فظا وانما  
يقال بالاشتراك حيث ثبتت صحتهما ويصرف ربيع ذلك  
للفقرا باجتهاد القاضي والفاضل لفلان وفلان صحيح  
ذلك محتمل به بخطه عليه **الحاق** اذا ارتقأ  
القاضي في المتأخرين تناقضا وحيث لا يثبت لاحد المدعين  
صار من قبل وقف اشهرت وقفته واشتهت مصرفه  
**وقد سبيل** الشيخ جواهر زاده كلامي الزخيرة

في

**الحاق** بانه ينتظر الى المقصود من حاله فيما سبق من الزمان  
من ان قوله كيف يفعلون فيه والى من يصرفونه فبهم عن  
ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط  
في كتاب وقفه ان لا يخلوا الوقف وهو المظنون بحال المسم  
**سبيل** في وقف شرط في كتاب وقفه ان لا يدخلوا الاخراج  
والزيادة والنقصان والتغير والتبديل له وليس لغيره  
فعل شئ من ذلك وشرط شرطها منها ان من مات وله  
ولد صالح لو طيفه ابية فتر فيها وان كان من غير جعل له  
نايبا وانتظر الى ان يصلح وحكمه حاكم جراه ثم ان الواقف  
كتب له قوائم بزيادة معام الا شخاص في وظائفهم ووظائف  
فتر فيها جماعة واشهد عليه بذلك ثم مات بعد  
ايام يسيره فبالاذا ثبت القوائم على حكم شرعي موجبا  
لصبوغ لاحد الطعن فاذا طعن وعاند فيها ما يلزمه وهل  
اذا مات احد من قومه الواقف في وظيفة من تلك الوظائف امت  
بالقوائم وله ولد صالح يصلح لوظيفة ابية فتر فيها غير ولد  
الصالح لها يصح ذلك او لا لمخالفة شرط الواقف واذا اخرج  
الحاكم الشرع من قتر غير الولد لمخالفة شرط الواقف يكون اخراجه  
صحيبا وحكما منه لانه فعل منه وفعله حكم ام لا وهل اذا قور  
الولد يثبوت الواقف لكونه صالحا لوظيفة ابية وعارضه في ذلك  
معارض ما اذا يلزمه المعارض لمنعه بشرط الواقف او وضع لنا  
الجواب **الحاق** اذا ثبت ما في القوائم من فعل الواقف في زيادة  
معالم وظائف حسبما شرطه لنفسه بثبوتها على طريقة الحكم  
الشرعي لعدم دعوى قبيحة من خصم على تصرفه في العمل بموجبه  
لا يجوز لاحد الطعن فيه ولا معارضته والمعاد حكم الشرع  
الشريف استخفا فالبه كافر ولا فاللغير واجب عليه واذا شرط  
الواقف الوظيفة لولد المتوفى الصالح وترك المتوفى ولدا صالحا  
لهما لا يجوز تفرير غيره وان قور الحاكم غيره لم يصح **قال في فصول** العباد

علام



وفي فوايد شيخ الإسلام على نظام الدين رجل وقف مكانا وجعل  
له متوليا وشروط ان يكون المتولي من اولاده واولاد اولاده هل  
للقاضي ان يجعل غيره متوليا وهل يصير متوليا لفعل القاضي  
ذلك قال صاحب والدي لا انتهى واخراج غير المشروط له صحيح  
لازم ولا يجوز معا رضه الولد المقر وبمنعه الحاكم من المعارضة  
اشد المنع فان استقر على عناده عززه تعزيرا مستديرا زجرا  
له ولا مثاله وما فعل القاضي فقد اختلفوا في كونه حاكما  
**فتى التجنيش** والظهير بانه حكم ولذا الزوج القاضي الصغير  
البنية من ابنه لا يجوز **وذو العاوي** في فضوله فروعه وقال  
بعدها وهذه المسئلة دليل على ان فعل القاضي لا يكون  
بمقتضى قضائه انتهى **والاوقف** بالقوم اعداؤه لفقد شرطه  
من الدعوى الصحيحة من خصم على خصم **سبل** في رجل وقف  
وقفا على نفسه بعد طبقة ثم بعده على اولاده ووزيته ونسله  
وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسلا على ان من  
مات منهم وترك ولدا او ولدا اسفل من ذلك انتقل نصيبه  
من ذلك الى ولده او ولده وان سفل فان لم يكن له ولد  
ولا ولد ولا اسفل من ذلك قال في اخوته واخواته المشاركين  
له في استحقاق ربح هذا الوقف فان لم يكن له اخوة ولا اخوات  
قال من هو في رجبته وذوي طبقاته من اهل هذا الوقف  
فان لم يكن قال اقرب الطبقات الى المتوفى المذكور وحكم  
بذلك حكم صنف ثم ان ابن بنت الواقف المذكور مات عن غير  
ولد ولا ولد ولا اسفل من ذلك وتركه والده واخوته  
لابيه فهل يدخل والده في هذا الوقف عملا باطلاق الواقف  
في قوله اقرب الطبقات الى المتوفى المذكور ولم يقيد فيه  
من اهل هذا الوقف **الحاب** يستحقه ابوه لان الطبقات  
جميع طبقة وهو معنى الجماعة كما في الصحاح او بمعنى طبر الانسان  
**كما في قضايا العلوم مختصة بالعلوم** فان كانت بمعنى الجماعة

قال معنى قال اقرب الجماعات الى المتوفى وهو بمنزلة اقرب  
الناس اليه ام منه ولو ابوان استحقا الربح ولا فرق بين اقرب  
الناس الى الواقف ولا بين اقرب الناس الى المتوفى ولا يستفيد  
هنا بالاقرب لكونه من اهل هذا الوقف لان الواقف  
الطلقة ولم يقيد **ولا يكون التقيد** فيما قبله تقيد له لان  
التقيد لا يسبق التقيد وان كان بمعنى طبر الانسان قال في  
قال اقرب الناس الى المتوفى **وصح الريلي** فان الارب  
يدخل في احسن الانسان انتهى ولا يقال ان الارب ليس  
قريبا ولا قرابة لانا نقول ان الواقف لم يجعله للقرابة  
وانما جعله للاقرب وهو الاقرب الى المتوفى وان  
لم يكن قريبا ولا قرابة والله اعلم **سبل** في ناظر شرعي على طابع  
فتقر ربح وقفه عرضا لتعبد التقدير او حفظه في ضرر  
مشاكله لئلا يسهل منه متوقعات ما فيه زائد على غيره لجهة  
الوقف فسرق بعضه من حرزه المذكور في هذه التوقع  
**سبل** تمكن الناظر شرعا من شوا ما ذكره في بعض الناظر  
لعدم تقصيره والحالة هذه **الحاب** ان كان ما قبله  
بدل اجارة لم يضمن وان كانت الاجارة بالنقد ضمن فلان  
بدله عرضا فالشرا له والهداياك ضمن مال الوقف **سبل**  
عن واقف بمدرسة شرط لها مديرا ومتصدرا وطلبة  
وقد هم فسمي اهل الواقف والمباشرون التقدير اعاد  
واستمر الامر على ذلك من نحو مائة سنة يقرر الناظر في  
والقضاة والحكام في الاعادة واحدا بعد واحد ان  
ان تقر فيها رجل اهلها وله فيها مدة طويلة فجاء رجل  
ادعى ان وظيفة التقدير المذكورة في كتاب الوقف  
تخلو له لانه باسرها احد وان الاعادة غيره فتملح دعواه



اولا يصدق التصديق على الاعادة لكون المعيشة يتصدر عقب  
 المدرس ويجعل ما اشكل على بعض الطلبة من كلام المولى او التصدير  
 المدرس اذا غاب المدرس بقدر والقي المدرس لعدم جواز  
 ارادة التدريس بوظيفة التصديق في كلام الواقف لانه ذكرها  
 بعينه المدرس وهذا اذا ادر القاضى وقرربش العلم بعينه له  
 يصح ولا اذا قلتم لا فاصح انسان به ونانح شخصه عالما علمدا  
 يفسد ام لا وهل يجوز للقاضى الثاني امضاه مع علمه به ام لا **الجواب**  
 ان كان الذي يظهر من عبارة الواقف ان وظيفة الاعادة ليست  
 غير التصدير المذكور وحيث تعذر فيها هو اهل فلا يعزل بل يخلع  
 وتقدير المقرر بعينه علمه من نفسه ولو فيما يصح التفسير فيه  
 لم يعتد به فليس لمن ياتي بعده امضاه من اعلم بالصواب  
 فلم يثبت عن خطايد واومن عليه فسق **سئل** في امرأة تطرف  
 على وقف وثبت لو وكيل شخص عنها واشهد عليه الوكيل  
 ان المتنازع لجهة الوقف المذكور على شخص كذا وكذا دينا واقف  
 الوكيل انه لا يستحق موكلته على الشخص المذكور حقا ولا استحقاقا ولا تقي  
 قل لا اجل فكل يكون اقرار الوكيل بان لا يستحق لموكلته شيئا هل  
 يسرى عليها وعلى جهة الوقف ام لا يسرى لان الموقف لم يقيد  
 في الوثيقة ان الوكيل وكيل مطلق مفوض ولا ان  
 تيرا **الجواب** ان كانت الناطقة اجزته شيئا وصارت  
 الاسرة دينيا عليه ثم وكلت في ابراهيم فابراه الوكيل مع الاثر  
 ضمن المتول على الوقف وان لم يحقدا لابراهيم التوكيل لم يصح  
 وان كان لم يجب لحقدا لاناظره وانما عليه دين للموقف لم يصح  
 ولن كان لم يجب لابراهيم الناطرة ولا من وكيلها مطلقا  
**سئل** في شخص وقف بجماعات على نفسه مدخ حياته  
 من بعثه على اولاده المذكور شهد على اهلهم واولاد

اولادهم

اولادهم المذكور على جميع الموقوفات سكن وانتقل الواقف  
 الى رحمة الله تعالى ووضع احد اولاده المذكور على  
 جميع الموقوفات سكن به واستوفى على ربح بنحاله وكاله  
 بطريق التعدي والعصب وام يدين لاجنيه شيئا  
 يستحقه من ربح الموقوف من حين وفاة والدهم والوقت  
 وفاة الغاصب فهل هذا الرخ المطالبة بما استاده غصبا  
 في تركته ام لا وهل اذا لم يكن للمولى الغاصب تركته  
 يبيع يد على ربح الموقوف الى ان يتوفى ما يستحقه من الربح  
 في المدة التي وضع الغاصب يد عليها وهل القول قول  
 الاخ الممنوع ويقتل من غير بينة ام لا **الجواب** للاخ المطالبة  
 بقدر ما فنضه له من ما يخصه في وقف والده ان  
 كان له تركته والا فلا لمطالبة له ولا يجوز ان يرجع في ربح  
 الوقف بعد موته لان الحق انتقل الى غيره ولا يقبل  
 قول المدعى لا بينة تشهد بان اخاه وضع يد على ربح الوقف  
**سئل** في شخص ادعى على اخوان فلانة وقفت وقفنا وشروطت  
 في كتاب وقفها النظر لولدها ثم بعده لاولاده واولاد اولاده  
 وزيته ونسله وعقبه وحكم بموجب ذلك حاكم حنفى في سنة  
 خمسة عشر وتسعين وان ذلك ال اليه بمقتضى انه من  
 اولاد الواقف المذكور فظهر المدعى عليه مكتوبا مضمونه ان الوا  
 المذكورة وقفت العين المذكورة المكتوب الاول المذكور وشو  
 المصارف المذكورة غير انما شرطت النظر لولدها واجينها ثم من  
 بعدهما لاولاد اجينها ولم يصح بالرجوع عن شرط النظر  
 لولدها واولادهم بل سكت عن ذلك ولم يزل المكتوب الاول  
 اشتراط تعيين المتقدم ادخال ولا اخراج فحصل لعين الوقف  
 المتقدم الاول المتقدم التاخر ام لا واذا قلتم يعزل المكتوب  
 الاول اذا اقر اولاد اجينها مدع متمسكين بالمكتوب

ولا يقبل

ولا يقبل



الثاني والحال انهم اولاد الواقف المذكورة واذا قلتم لا يكون  
 مانعا وان المعول به الاول هل يكون شرط النظر للاولاد  
 اختلافا على تقرير صحة المكتوب الثاني ايضا من اشتراط الشرط  
 بعد تقرير الوقف كما دل عليه المكتوب الاول ولا يكون  
 تصرف اولاد الاخ بطريق الوكالة عن الواقفة ما في اوقاف  
 هلال حيث على ولايته **قال قلت** ارايت اذا قال رضى  
 صدقة موقوفة على ان ولايتها لفلان ابن فلان قال الواقف  
 جائز والولاية لفلان **قلت** ويتوافقان بينهما بنفسه دون  
 الذي شرط له الولاية ومن ولاية هذه الصدقة **قلت** نعم  
 له اخراجه وانما هو بمنزلة الوكيل فله اخراجه كما بداله انتهى  
 ولم يمسح في كل من المكتوبين باخراج اولاد اولادها **الحاب**  
 لما شرط وقت الاتفاق ولا يستبان بما بعد حيث لم يشترط  
 الواقف لنفسه ادخالها واخراجها **كأصح** به في الاستفاف  
 في احكام الواقف واما مسؤولية عزل الواقف والمتولي من غير اشتراط  
 ان له عزله فقد اختلف فيها الشيخان **قال ابو يوسف** انه صريح  
 وعليه منى هلال في اوقافه وافتى به مستأج **قال محمد بن**  
**صحيح** وافتى به مستأج بخاري واعلمه صاحب الهداية والحوادث  
 والبرازية قال صاحب الهداية في التخييش رجل وقف له ضيعة  
 واخرجها من يد القسيم ثم اراد ان يأخذها منه فهو على وجهين  
 اما شرط لنفسه في الوقف ان اليه العزل والاخراج من يد القسيم  
 او لم يشترط ففي الوجه الاول له ذلك لان شرط الواقف يراعى  
 وفي الوجه الثاني على قول محمد ليس له في ذلك وفي قول ابو يوسف  
 له ذلك بناء على ان الوقف لا يصح الا بالتسليم الى المتولي عند محمد  
 ولو يكون للمعول وكيل الواقف فله ان يعزله عن الوكالة **ونشا**  
**بلغ** يقول **ابن يونس** واخذ به الغضيه ابو الليث ومستأج  
 بخاري يقول محمد وبه يفتى انتهى باعظ فهو صحيح بان الفتوى على قول

تأثير  
 في  
 الوقف  
 في  
 المصلحة

محمد وفي الخلاصة قال الصدا الشهيد والفتوى على قول محمد رجل  
 وقف ضيعة واخرجها من يد القسيم ثم اراد ان يأخذها  
 منه ان شرط في الوقف ان اليه العزل والاخراج فله ذلك  
 انتهى وفي البرازية والصدا اختار قول محمد ولو اراد الواقف  
 عزل القسيم ان شرط في حال الوقف ان له العزل له ذلك والا  
 فلا انتهى للولي والفتاوى الولوالجية ويقول محمد يفتى به  
 وفي الفتاوى القاسمية لا يكون المتولي وكيل الواقف  
 عند محمد وبه يفتى انتهى **وذكر** في تحفة نعمة الفتاوى ان  
 ما ذكره هلال والحضاف من ان وكيل الواقف وله عزله  
 بغير شرط انما هو على قول ابو يوسف فظاهر كل امر هلال ان  
 الاول والثاني يشتركان **قال في النفع الواسع** ولو وقف ارضه  
 وجعل ولايتها الى رجل حال حياته وبعد الوفاة فلما حضرته  
 الوفاة اوصى الى رجل اخر ذكر هلال ان للموصي الثاني ان  
 يبطل ذلك مع الذي شرط له الولاية في الوقف جميعا انتهى  
 ولا يكون سكوت الناظر الشرعي اسقاطا لحقه فاما نصه فله عزله  
 من ما مصلحة بوقوف على اجازة الناظر **سبل** في شخص  
 وقف على نفسه ايام حياته ثم من بعده على صدقة ومبرات  
 وقراءة وغير ذلك وعلى اولاده وذرئته ومن جملة ذلك قرية  
 كاملة ونخص من قرى بمبايعات شرعية مرسية  
 المال الشريف بابيه محكوم محتمل وثبتت الوقفية على حكم  
 حنفى واتصلت بذوى المذاهب الثلاث ثم تولى الواقف  
 وذرئته على الوقف المذكور نحو خمسين سنة ثم كشف بالدقة  
 من الديوان فشهد ان القرية المذكورة اقطاع القرية لولد  
 الواقف المشار اليه واجداده واراد الحكم انتزاع القرية المذكورة  
 من ايدي ذرية الواقف على حكم ما شهد به الدفتر المذكور  
 فهل العمل على موجب حكم الشرع الشريف بما شهد به كتاب الوقف



الثابت المحكوم به المنفذ على ذوى المذاهب الاربعية  
الى يومنا هذا اذا عمل بما شئ به الدفتري بالديوان الشريف  
**الحاج** الايمان المني من الخلود في النار اعتقاد الشرح  
الشريف والاعتقاد اليه بالظاهر والباطن **قال الله تعالى**  
فلادريك الا يومنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم  
حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما **قال القاضي** في تفسيره وينقاد  
ذلك انقياد ابياتهم وباطنهم انتهى وذكر في الدر المنثور في  
تفسير هذه الآية اختصار رجال ان الرسول الله صلى الله عليه  
وسلم فعرض بينهما وقال للذي قضى عليه ردنا الى عمر بن الخطاب  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم انطلقا الى عمر قال الرجل  
يا ابن الخطاب قضى لي رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا فقال ردنا  
الى عمر فردنا اليك فقال اذ اني فقال نعم فقال عمر مكانكما حتى  
اخرج اليكما فاقضى بينهما فخرج اليهما مشتملة على سبعة  
فضرب الذي قال ردنا الى عمر فقتله فادبر الى اخر فارا  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله فقتل  
عمر صاحبي ولو اعجزته لقتل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما كنت اظن ان يجزي عمر على قتل مؤمن فانزل الله تعالى هذه  
الاية فهددتم ذلك الرجل وبري عمر من قتله **وفي رواية**  
فاتي جبريل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان عمر قتل الرجل  
وفرقت بين الحق والباطل على لسان عمر رضي الله عنه فسمى  
الفاروق انتهى **وقال الحلي** الانقياد على شريعته قايما  
مقام الانقياد في حياته صلى الله عليه وسلم فيجب على الحكام  
الحكام بالوقفية المذكورة الثانية بالشرح الشريف ولا اعتبار  
بالدفاتر الديوانية المخالفة لمقتضى الشرح الشريف خصوصا  
وليس يحكم التفتيش على راضع اليد من غير منازع ومدعى  
**وقال السكاكيني** عمر رضي الله عنه لو مات رجل فوضع رجل يد على تركته

مدعي انه وارثه لا وارث له غير فليس للحاكم اخذ المال منه ووضع  
في بيت المال وقد مر كتب مولانا ابو يوسف الى هارون الرشيد  
وليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروفة  
انتهى **سبل** في واقف وقف وقفوا وشروط لكل مستحق  
مثلا ما يتبادر من فقره من القوس الحد ومن كل شئ فاستحق هذا  
المستحق من ريع الوقف من الغنمة اليمانية **الاف اجاب**  
يستحق من الغنمة الكبيرة كل شهر ستة عشر نصفًا وثلاث اضعف  
حسابا عن كل شهر اثني عشرة درهما نصف واحد **سبل**  
في تحضر وقف وقف على ولد له ولدان ثم من بعده على اولاده  
ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على ذرية ونسبه  
وعقبه بحسب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان ميراث  
منهم وله ولدا ولدا ولدا ولا اسفل من ذلك انتقال نصيبه اليه فان  
لم يتخلف ولدا ولا ولدا ولا اسفل من ذلك انتقال نصيبه  
الى اخوته واسنائه المشار اليه في الاستحقاق ثم توفي الواقف  
والموقوف عليه انتقل نصيبه الى جماعات من اهل الوقف  
فمنهم من رزق ثلاثة اولاد ذكرين واثني ثم مات ولدا  
الذكران في حياتهم والدمية ثم مات والدمية عن ابنته وعن  
اولاد ولديه قبل تقسيم الحصص للبنات واولاد ولديه ويقع  
كل اصل فرع له فلان ثم ماتت البنت عن ولدين فكلهما مأكلات  
لوالديها ان قلتم بالقسمة كما ذكر اولاد والرجال ان الواقف  
حسن في المذهب فاذا قلتم بالاستحقاق وقال الغير بعبارة  
وتوافق النازعون لغير حاكم مخالف المذهب الحنفي فله الحكم  
بما هو قاعدته مذهبه مع تقدم حكم الحنفي في اصل الوقف  
**الحاج** الحصص كلها للبنات ولا شيء لاولاد الولدين  
لانهما لا يستحقان شيئا مع حياتهم والدمية فلا يكون لاولادهما  
شي ما دامت البنت موجودة لانه انما ينتقل اليهم نصيب  
اصلهم ودميات اصلهم قبل الاستحقاق ثم اذا ماتت البنت



انتقل نصيبها الى اولاد الذكور لا استوائهم هذا هو ظاهر كلام  
الرافق وحكم الحنفى في صحة الوقف لا يمنع المخالف من الحكم  
بمقتضى مذهبه في مثل هذه الحادثة لان هذه الحادثة  
لم يحكم فيها حنفى **سبل** عن وقف خراب استبداد  
وحكم حنفى به ومن جاز له سفل وعلو لا خلاف سفل صاحب  
العلو تطبيقه ليهدم صاحب السفل ملكه ام لا وهل صحة الاستبدال  
تقتضى هدم العلو وتخليقه او جبر ماله على البيع ام لا **اجاب**  
لا يلزم هدم العلو وتخليقه وصحة الاستبدال تقتضى هدم  
الغير لا هدم ملك الغير ولا تخليقه ولا جبر ماله على البيع ولا رد  
البيع وانما يصير هذا السفل الى ان يتخلص من ملكه ويجبر على  
صاحب السفل التوصل للعلو بشئ مما ذكر **سبل** في مدرس  
لم يدرس لعدم وجود طلبة مقررين للوقف فضل يستحق  
المعلوم في تلك السنة **اجاب** بانه اذا فرغ نقبه للمدرس  
بان حضر المدرسة المعنية لتدريسه استحق المعلوم لا مكان  
المدرس بغير الطلبة المشروط قال في شرح المنظومة  
ان المقصود من المدرس يقوم بغير الطلبة بخلاف الطالب  
فان المقصود يقوم بغيره انتهى فعلم ان المدرس اذا درس  
لغير الطلبة المشروطة يستحق المعلوم **سبل** في واقف  
شرط لنفسه الادخال والاسخراج كما بدله ثم قال كلما ادخلت  
فلانا فهو يخرج ثم ادخله ثم ادخله ثم مات الواقف **اجاب**  
بانه يصح ادخاله لان تخليق الاج بالشرط لا يصح قياسا على  
بطلان تخليق الغزل بالشرط **سبل** في واقف بشرط  
لنفسه التغيير والتبديل والادخال والاسخراج ثم من بعده  
لفلان وفلان مات احدهما هل للباقي ذلك ام لا **اجاب**  
لو شرط الاستبدال له ولفلان اسخر على ان يستبدل بمعا  
ليس لفلان ان يتعدد بالاستبدال وللواقف ان يتعدد بذلك

لان ما شرطه لغيره يكون مشروطا له انتهى **ومقتضاه** انه  
لو شرطه لوجبن لا ينفرد لاحدهما بطل الشرط **سبل** هل العبرة  
وقت خروج الغلة في احتقاق معلوم الوظائف قياسا على الاول  
ام لا **اجاب** ذكر في الخلاصة قسيل الوقف على الاول امام المسجد  
اذ لا اخذ الغلة وذهبت قبل مضي السنة لا يترد منه  
غلة لبعض السنة والعبرة لو قلت الحصاد فان كان الامام  
الحصاد يوم في المسجد يستحق وصار كل جزية وموت القاضي في  
خلال السنة انتهى وذكر في الموازية لفظة وزاد عليه وكذا حكم  
الطلبة في المدارس انتهى ويخالفنا ما في القنية اذا لم يدرس  
المدرس ولم يورث الامام ولم يورث الموذن في تلك السنة فليتلوا  
ان يعطى كل واحد منهما ربا اذا كان الوقف على كل مدرس من مدرسين  
ويوم ويورث ولا يعتبر وقت خروج الغلة قسيل له لو كان  
حقه في الغلة لا يلزمه الا بعض السنة فيشتغل بقدر ذلك  
هل يستحقه **قال الجواب** كما قلنا **سبل** في شخص ملك خبير  
سنة يتصرف تصرف الاعرار وذلك ان وقف وقف على شخصين  
وحكم بالوقفية ثم مات فادعى رجل انه كان عبده واراد الاثبات  
فهل تسمع دعواه ويثبت ويبطال الوقف ام لا **اجاب** رحمه الله  
**قال فخر الدين الزيلعي** في اول كتاب الاقوال ان مجهول النسب  
اذا اتى بالوق لا شان جاز ذلك على نفسه وماله ولا يصدق  
على اولاده وامهائهم ومدبرهم ومكاتبه بخلاف ما اذا كان ثبت  
ذلك بالبيينة لانها انما تكون حجة بالقضاء والقاضي ولاية عامة  
فينفذ في حق الكل بخلاف الاقوال انتهى **قال الظاهر سماعيا** وبطلان  
الوقف لان القضاء بالقضية ليس قضاء على الناس كافة على  
الصحيح **سبل** فيمن وجد مكتوبا وقف لواقف واحد وتاريخها  
واحد والصرف مختلف **اجاب** بانه اذا ثبت مضمونها بالبيينة



يرى المصاريق كلها ثم قسم الفاضل بينهما **سبيل** فمن شرط  
 شاهدان ثم شاهدان **اجاب** ان شرط لنفسه التغيير كانا  
 شاهدان والا فان علم التاريخ فالحق السابق والاستوى يثبت  
 بينهما **سبيل** في واقف شرط بعد انقراض اولاد الرجوع الى اقرب  
 الطبقات من ذريته فترك ابن عمه فقط فهل يستحقه ام لا **اجاب**  
 بانه لا يستحقه لانه ليس من ذريته فان قيل اذا وقف على  
 الاقرب ولم يوجد الا واحد فهل يستحقه او لا بد من اثنين احدهما  
 الاقرب عملا باسم التفصيل ولذا اذا شرط ان من مات  
 عن غير ولد فتصيبه لمن هو في طبقة فيما مضى طبقت  
 فلم يزل في طبقة احد هل يصرف للفقر **سبيل** اقرب  
 الواقف ان له ادخال الزيادة والنقصان بان ولا ان يستحق  
 ربع وقفه **اجاب** بانه يستحقه سنة الاقرار فقط ولا يكون  
 ادخال له في وقفه عملا بالمستحق اخذ من اختلاف الشاهد  
 فانه يعمل بما اتفق عليه **سبيل** في ناظر باع ارضا بتمن ولم  
 يقبضه ثم اشتراه من المشتري بذلك الثمن وقاصصه وهل  
 يرى المشتري ام لا **اجاب** ان الناظر كالوكيل وقالوا انه يملك  
 المخاصمة بدين المشتري عليه **سبيل** فمن يكت في المكاتب  
 فان مات الولد عن غير ولد ولا اخوة انتقل نصيبه الى  
 اقرب الطبقات الى المتوفى فمات عن ابيه هل ينتقل نصيبه  
 اليه ام لا **اجاب** بانه ينتقل لان قوله اقرب الطبقات  
 اليه بمنزلة اقرب قرابتي وفي ضيافة **الحلوم** الطبقة الجنس  
 من الناس فعلى هذا كانه قال فعلى اقرب جنس المتوفى  
 وصرح الزيلعي في الوصايا بان الجنس يدخل فيه الابواب  
 والاحداد والجدات وفي السابق الطبقة القرن من الناس  
**وف** **تكم** **الطرسوي** في مسيلة الاقرب فليراجع في اتبع الوسايل

**سبيل** فمن جوار حدار المسجد كروما فانتشر على المسجد فهل تكون  
 للمقارس ام لا **اجاب** بانه ان غرس في مراكبه او في طريق  
 العامة فهو له ولا تكون للمسجد **سبيل** استاجر انسان جميع  
 جهات الوقف الفلاني وعمل لدا وكذا مكانا فوجدت ارض  
 مما سمي هل تكون للمستاجر للجميع او ما سمي **اجاب** الاعتبار لما سمي  
 لما في جامع المصولين من كتاب الواقف لوقال بعثك جميع  
 نصيب من هذا الدار وفي الثلث فاذا الله النصف كان المبيع في  
 الثلث لا النصف انتهى والاجازة تتبع ولهذا يفسد بها الجمالة  
 والشروط الفاسدة **سبيل** في شخص وقف جميع كتبه الذي  
 في بيته فهل يبيع **اجاب** الوقف صحيح لانه عام وليس يحرم  
 والدليل عليه ما ذكره قاضي خان في الاقرار لوقال جميع بيتي  
 فلان جاز البيع فالوقف او لا **سبيل** في رجل ارسل قحلا  
 الى رجل مع شخص فادعى عليه انه يوقف فلان فيرهن المتولى  
 فسلمه الرسول ثم حضرا الى مصر فانكروا المرسل **اجاب** الرسول  
 مستعد في التسليم لانه ليس بخضم عن المرسل فلزمته قيمته  
 يوم التسليم بحده ولما الرجوع على المتولى بما غرم لانه قبض  
 بعينه حق وملتقى الدعوى على المرسل **سبيل** في ناظر يرب  
 على وقف اجراهما الوقف من صاحبه هل يجوز ذلك ام لا  
**اجاب** رحمه الله لم ارها صراحة لكن ذكر القاضي في كتاب  
 الوصايا يدل على عدم الجواز فانه لو قال لوباع احد الوصيين  
 لصاحبه شيئا من التركة لا يجوز عندنا في حنفية ومحمد  
 لان عندهما لا ينفرد بغير احد هما بالتصرف لان الناظر اما  
 وكيل او وصي **سبيل** اجرا الناظر مشورا ادى هذا اقل من اجرة المثل  
 فهل شفع ام لا **اجاب** لا شفع لما ذكره المؤلف في بيع الاب ابنه  
 لوباع ثم ادعى انه بعين فاشترى لا شفع **والجامع بينهما** السمي  
 في بعض ما تدر من جهته **سبيل** في شخص حضر براءة



بوظيفة تاريخها صفر سنة ثمان وتاريخ قدومه للبيرة الخ  
بما الوظيفة المذكورة في شهر رجب وادان ياخذ المعلوم  
من صفر سنة ثمان من خارج سنة سبع والحال الواقف  
شرط ان يعرف المعلوم في كل شهر من شهر الالهية وقد  
باشرا الماخوذ من يده الوقفت قدوم صاحب البراة و  
هو في رجب سنة ثمان فحق المباشرا الماخوذ من يده هو  
المعلوم سنة سبع كلا والى رجب سنة ثمان لمباشرة  
وموافقة شرط الواقف او يستحق الاخذ من وقت قدومه  
او من صفر تاريخ براته ويكون من حوز سنة ثمان ويستحق  
الماخوذ براته من يده سنة سبع الخراجية وشك والمحرر  
من سنة ثمان **الجواب** اذا صح تعزير العادم شرعا اعطى المولى  
على الوقف الاول معلومه الى وقت علمه بعقدوم الثاني  
واخذه للوظيفة واما الثاني الذي صح تعزيره شرعا  
فلا يستحق من وقت الكتاب البراة ولا من وقت قدومه  
الى البلد واما يستحق مباشرته للوظيفة فان كان  
في الوقف زيادة على المعلوم المستحقين بتمامهم في سنة  
سبع اعطاه المولى من قابض الوقف معلومه من غير  
شهر بشكر الى ان ياتي المال الخراجي في ثمان فيعطيه ما بقي  
مع المستحقين وان لم يكن في الوقف من زيادة صبر  
الثاني كما هل سنة ثمان الى ان ياتي مال سنة ثمان  
حيث قال الواقف في الصرف شهر ابريل ولا من اجهة لثاني  
مع الاول في مال سنة سبع ولا في او ابل سنة ثمان الى  
حين استحقاقه شرعا فقدمناه **سبيل** فيما يبيح به  
بخاص والعامة من قولهم رض الواقف كرض الشارع مبيح  
من اجهة الاسلام وعلماء الاسلام هل المراد من هذا  
العلم انما المصوص الشارع من حيث الدلالة وتقييد المطلق

المقيد وتقديم الخاصر على العام والاخر بعموم المقيد والمعنى  
ام المراد انما كصوص الشارع في وجوب مراعاتها والتزامها  
وتطبيقها ووجوب حقيقتها بخصوصه كصوص واستحقاق  
بالحال ما يستحقه بينوا الناذل فان وجه السنة قد يحتل  
كل المعنيين فالمراد ليترب على كل منهما غرض ومراد **الجواب**  
قال المراد قول الفقهاء بخصوص الشارع يعني في  
الفهم والدلالة لا في وجوب العمل فالواضح ان كان من عبادة مرقبيل  
المفسر لا يحتل تاويل ولا اختصاصا عمل به وكذا ما كان من قبيل  
الظاهر وما احتل وفيه قرينة حمل وما كان من ثوكا لا يعمل  
به لاعمو له عندنا ولم يقع فيه نظرا لمجهذ لتتبع احد مدلوليه وكذا  
كان من قبيل الحمل اذا مات الواقف وان كان حيا يرجع الى ما يند  
انتهى **ويصح ان يكون** التقيد في وجوب العمل ايضا من جهة  
ان الصرف في الوقف عليه انتاع شرطه لانه انما ارضى بملكه هذه  
الشروط فلا بد من مراعاتها وقد كفتناه في القواعد الفقهية ان  
الشروط تراعى الا في سبعة مواضع وعذونا كل حكم الى قابله  
**سبيل** في شخص يدعي محمد اخذ وظيفة نظرا عن شخص يدعي احمد  
ومات وقام ولده يريد اخذ النظر بمقتضى شرطه الواقف  
ذلك للذرية وقلم له اخرا لظروا عات لشروط الواقف فانقلب  
الاخذ وهو محمد المذكور الى جهة اخرى رادى انه له التصرف  
في الوقفية المذكورة بمقتضى انه ثبت ان فلانا من الذرية ومستحق  
للنظر وانه وكله واقامه مقامه وان ذلك الثبوت وقع في حياة  
احمد المذكور فذكر والده احمد الاخر للنظر بالشرط ان جد المذكور ليس  
له التصرف بمقتضى التوكيل ايضا لونه اخذ النظر عن احمد المذكور  
بعد استقراره في التوكيل عن فلان المذكور وهو لاخذ المتأخر  
بعد التوكيل تضمن ان لا حق لوكله ويتشامنه عدم صحته وكالتة

بالمقيد



ورعاية الامران النازعة بغيره بالزامت فهل هذا الجواب  
مستدبره ويعمل بمقتضاه وينبغي محمد المذكور من التصرف في الوقف  
المذكور ومقتضى التوكيل ايضا تقتضوا بالجواب **من ذلك**  
**مقتضى** لا فهل العمل بالانعام والالعام دام عليهم امين **الجواب**  
ان مع تقرير محمد في وظيفة النظر انزل موكله عن النظر واليق  
جانب التصرف في الوقف فانزل وكيله عن الوكالة قالوا ان شرط  
بقاء الوكالة ان يبقى الوكيل في الوقف فيما وكل فيه ولهذا  
تطلب الوكالة فحجر المكاتب بعد وكيله اخذها من في نحو  
بيع ولذا بافتراق الشريكين بعد توكيله احد حمار من معاوض  
ولذا احمد حيث كان النظر شرط الواقفة له وكان مؤذنا قادرا  
على التصرف ولو تور القاض محمد **قال العماد** في فضوله وفي  
**فوائد شيخ الاسلام** على نظام الدين رجل وقف مكانا وجعل له متوليا  
وشرط ان يكون المتولي من اولاده واولاد اولاده هل للقاضي  
ان يجعل غيره متوليا لو فعل القاض ذلك **الجواب** والذكر  
رحم الله لا انتهى بخروجه فقد استغنى عنه ان القاض  
ليس له على وان القاض لو عزل لم ينعزل **شيا** في شخص  
بيده وظيفة انتهى شخص الى الامر ان صاحب الوظيفة قاض وقوله  
بذلك الوجه فهل الاغا المذكور صحيح ويجعل له مباشرة الوظيفة  
المذكورة بالتقرير المرتب عليه وتناول المعالوم مع علمه بان ذلك  
ليس وجهان شرعيا ولا مقتضا للخارج منها لم يقتض بذلك  
ويجب على والى الامر ردعه وزجره ليرجع عن الفسق والافوار  
عليه والحال ما ذكر وهل اذا كانت الوظيفة بيد شخص  
غير المأخوذ عنه واستمر على ذلك الاخر بخاصم وبخا و  
علمه بذلك يلزمه تقريره ويجب على والى الامر تحويله عن  
هذا الخوض الفاسد المخالف لشرع الله الشريف وهل اذا لم يبط

القاضي حقه الثابت له شرعا في بيت المال ولم يأخذ على القاض  
اخر اهل يجوز اخذ وظيفة منه وهل يجب معلوم الوظيفة  
بماله في بيت المال او لا يجازي بذلك بل يأخذ حقه كاملا  
**الجواب** الاغا المذكور لا اجل ان يعزله السلطان لكونه قاضا  
غير صحيح لان القضاء كالتشريع في الدين الزليعي وشرح  
الذين اقتضوا العبادات وبها امر كل شئ **قال الله تعالى** ان  
اتزلنا القدره فيها هدا ونور يحكم بما النبيوت وقال تعالى  
وان احكم بما اتزل الله ولا تتبع اهوام والحكم انما ياب الله تعالى  
في ارضه في اضافة الظالم من المظالم واتصال الحق الى المستحق  
ودفع الظلم عن العباد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
كل ذلك من الصفات الحميدة المبدأ والعباد انتهى ولا يحل  
مباشرة ما لا تناول معلوم ما حيث كان التقرير منزهة عليه  
ويقتض بذلك تناوله ما لا شرعا مستحقا للغير ويجب على  
والى الامر دفعه وعدم تمكنه من الوظيفة هذا القاضي وزجره  
وتقريره ان لم يرجع عن قبيح فعله وانما اذا ظهر ان الوظيفة كانت  
لغير المأخوذ عنه فلا يجوز له معارضته ولا مشارعته  
**ويجب على والى الامر** ايده الله به الدين وقع به الطاعة المحتدين  
منعه وزجره زجرا مستديا ليتوب هو وامثاله **وقدره**  
مسلم في صحيحه عن ابى امامة ايا من بن ثعلبه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من اقتطع حق امرء مسلم بيمينه فقد  
اوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال له رجل وان  
كان شيا يبى يا رسول الله قال وان كان قصبا من اراك  
استنى **وقد ذكر** ابن الملك في شروح المثارق وان قوله حق  
امرء يعومر متناول للحقوق التي لست بحال كحد القذف  
ونصيب الزوجة وغيرها انتهى وهو يعومر متناول لوظائف  
من الحقوق المحترمة في رسالة ابى يوسف الى هارون  
الرشيد وليس للمام ان يخرج شيا من بياض الا تحت ثابت  
يعرف انتهى شئ نكرة في سياق النفي فتم ولا يجوز اخذ وظيفة

القاضي



القاضى من غير سبب يقتضى اخراجه شروعا سوا كان له في  
 بيت المال شئ ام لا سوا اخذ على القضا اجراما لا والقاضى  
 وغيره في ذلك **سواء قال في جميع النصولتين** معزيا الى  
 فوايد شيخ الاسلام برهان الدين شروط الواقفات  
 يكون راولا واولاده هل للقاضى ان يولى غيره بلا خيانة  
 ولو ولاهل يصير متوليا قال لا انتهى فقد افا دعوى تولية  
 القاضى غيره وانه لو قرره غيره لم يصح تقييره فاذا كان هذا  
 في التولية على الوقف فكيف يقتضى الوظائف هذه العبارة مع  
 فيها اذا انت اللبس واوضحت كل تخير وحدين واوضحت  
 الكاذاب المتكرر واظهرت جعل الاستحقاق المعتد في ارباح  
 اخذ وظائف الخير بلا سبب شرعى فقد زاد في التزجية تراب  
 وايد الدين بسوء فقهه قالوا يجب على كل حاكم ردعه وعلى كل  
 مسلم صغفه وقد افا في بيد النعم ومفيدا النعم ان الوظائف  
 لا تحسب عن العلماء والمفتين اعمالهم في بيت المال انتهى **سئل**  
**في تخمين اشترى امر شخص ما هو جار في ملكه**  
 وهو قطعة ارض زرعه بالذرا وحده فاكذا اقام شخص ناظر  
 على وقف كذا وادعى على احد المالكين بان العين البيعة بارية  
 في الوقف المذكور واقام على ذلك **البينة** فهل يحكم بفسخ البيع المذكور  
 ام لا وهل تسمع البينة على العين او في مجلس قضائية واذا قلتم  
 بطلان البيع وقد كان المشتري في الارض المذكور هل  
 يبرئ بنفس بناءه للمسلم العين المتوقى الوقف ولا للورث  
 بنى بوجه شبهة واذا قلتم بابقا البناء فهل اذا ظهر البايع المذكور  
 بعث فسمع ان القطعة الارض المذكورة هل يعمل فيها التواجر  
 جار في تواجبه من حين اشترى القطعة الارض المذكورة هل  
 يعمل بمثل التواجر ان يبيعه بالملكية يدفع مسئله بالجارية  
 في دفع به الموجه حيث قلتم بوضع بناءه للجارة عن الارض  
 الكاملة البناء المستحقة لناظر على الوقف المذكور ام لا وهل

اذا حكم باستحقاق العين الوقف على وجه احد الخصمين للوقت  
 الاخر غايها هل يجعدي ذلك على الشريك الغائب ام لا **الباب**  
 لا يكون احد المالكين بالشرا خصما عن الاخر فيحكم القاضى بطلان  
 البيع من حصة المدعى عليه فقط **في جميع النصولتين** وفي دعوى الغفار  
 القاضى عن ان شاخص بنفسه عنده فيبيع الدعوى والشهادة  
 فان شا استخاف نائيا ان كان ما ذونا له بالاستخفاف فيبيع النايب  
 الدعوى والشهادة ويقضى عنده ثم القاضى يحكم بمضى حكم  
**كما في القادى البرازية** واذا استحق المبيع وقت ديني المشتري ينقض  
 بناءه كما هو حواله لكن قيد في التجنين كما اذا كان ربح البناء لا يضر  
 بالوقف واذا تبين ان الارض وقف وجب اجر المثل للوقف  
 على راضع اليد مطلقا على ما هو المختار للفتوى فقد سقطت والمطالب  
 به هو المتولى واما مدعى الجارة فتد سقطت عند الاجرة فلما تبين  
 ان المشتري عضب الارض فلا مطالبة بالاجرة من الغصب **سئل**  
 في رجل وقف وقفا وكتب فيه كتابا مضمونا على دينه ثم غصبته  
 شغل على النصارى والمساكين وذكر الواقف المذكور في وقفه انه  
 وقف على اولاده الموجودين يوم تاريخه وعلى من سيحدث الله  
 له من الاولاد في بابي عمره ثم على اولاده ثم اولاد اولاده اباها تاسلوا  
 المذكور مثل حظ الانثى هذا اخر ما ذكره الواقف ومن حصل الطبقة  
 السفلى تشترك مع الطبقة العليا المول الواقف ومن حدث من اهل  
 الوقف الى اخره لانه متاخر عند **سئل** كون تاسلوا ما تقدم من اولاده  
 واذا كان مفسرا وكان الوقف على ولدين مثلا يحدث لاحدهما  
 ولد ولم يحدث للاخر فهل يشارك ابيه وعمه ويقسم الربح اثلاثا او  
 لا واذا قلتم بفسخ اثلاثا ثم حدث للاب الاخر الصلبي ولد فهل  
 يشارك في الثلث ويقسم الربح على اربعة او لا يتحقق شئ واذا لم  
 يتحقق في الربح فهل يحوم الابن الحادث الاول معدوم وابن عمه

اذا حكم



ويرجع الربح على الصليبين أم كيف الحال وإذا لم تحدث لقوله الصليبي  
الثاني وقد وجدت أخ للولد الحادث أولاد المشارك لا يشبه  
وعنه المستحق لثلث الربح فما الحكم في هذا الأخ الحادث حصل  
إشارك ويقسم الربح على أربعة أولا لقول الواقف للولد مثل  
حصصة أبيه ويكون هو في الولد الواحد يكون الراقف فيه  
**وقال** للولد حصصة أبيه ويكون الولد ينسب لوالده والآخر  
أبدا **الجاب** نعم يعمل بالشروط المتأخر تكون ناسخا للمقدم كما أفاده  
الامام الحنفى فإذا حدث الأخ الذي الواقف ولد ولم تحدث  
للآخر ولد فلا شيء له لأن شرط استحقاق ولده الولد الحادث  
إن لا يكون للولد الآخر ولا يحضر مستحق لأن الشرط المذكور  
إنما هو عند صدق وثب فلا يضر وجوده وإذا حدث لأحدهما ولدان  
وليس للآخر ولد يشترك أباه وعنه وإناؤه ويقسم الربح على أربعة  
اشمول الولد المنفرد قال في فتح القدير لو وقف على ولد ريد استحققه  
الموجودون من ولده **سئل** شخص أوقف عقارا على نفسه أيام  
حياته ثم من بعد وفاته على ولديه محمد وعبد الباسط ثم بعد  
وفات كل منهما على أولاده وذريته ونسبه وعقبه ثم بعد ذلك بمدة  
سنوات محمد وعبد الباسط ورجع الواقف على تلك الوقفية ثم بعد  
ذلك بمدة وقف العقار المذكور على نفسه ثم من بعد وفاته على  
بنت زوجها الله بعد وفاته ولديه المذكورين فسمى على المدعى  
سعيد وعائنة ولده محمد المذكور في سعد الرجا مدة حياتهما ثم  
من بعد وفاة سعد الرجا المذكورة على بنته ستيتة المذكورة بمدة  
ثم من بعد وفاة ستيتة المذكورة على أولادها وذريتها ونسبها  
وعقبها ما وثبت ذلك وسكر في الشريعة الشريف ومضى على ذلك  
مدة طويلة نحو عشرين سنة ثم بعد ذلك ما كان الواقف  
الى ستيتة بمفردها ثم قام شخص يسمى عبد الباسط بأمر الواقف  
المذكور الغير المشروط أن عبد الباسط بعد وفاته المنقلبة

ولده ويتك بالوقفية الأولى التي رجع عنها ومضت عليه مدة  
المدة المذكورة ولم يتصل بحاكم يرى صحته فحل بمقتضى  
ما ذكرناه لا **الجاب** أن كان الوقف حين الوقف الأول بشرط  
لنفسه الأذن والخراج والتخير والتهديل فالرجوع  
صحيح والأقليات بصحح والاعتبار للوقف الأول إن كان  
الحاكم بالثاني خفيا مقلدا لأن حكمه غير صحيح لكون  
الوقف الأول لزم على قول **سئل** شخص أوقف على نفسه  
وقف على القضاة فلا يملك القاضى إبطاله **وقوله هو المنعني**  
**في المذهب في الوقف** **سئل** شخص أوقف وقف وقف  
على يد استمقيته وأرباب الشجاعة الإسلامية بالمدرسة  
المذكورة وبشرط لنفسه النظر على وقفه مدة حياته  
والزيادة والمقصود بالأذن والخراج ثم من بعد  
وفاته يكون النظر لزوجته فلا لله وبشرط لها ما شرط  
لنفسه من الشروط المذكورة له علام مستقرا أن الواقف  
المذكور انتقل بالوفاة وأن النظر على وقفه لزوجته  
المذكورة على حكم ما شرطه في كتاب وقفه ثم إن  
الزوجة المذكورة جعلت النظر على الوقف المذكور  
لشخص آخر وجعلت له السكنى في بيت معين من  
بيوت الوقف من غير اجرة عليه ولم يشترط له إسكانا  
ثم توقفت الناظرة المذكورة ولم يكن الشخص المذكور  
في البيت المذكور وصار يكربه ويأخذ كراه ويتصرف فيه  
لنفسه ولم يضيفه لجهة الوقف فهل يسوغ له ذلك  
مع أن الناظرة شرطت سكنى لا إسكانا أولا وهل إذا كان  
الامر كذلك ولم يكن بنفسه يرضع ابنة البيت للوقف  
أم لا **الجاب** من جعل له السكنى ليس له الطارة فان  
أمر يستحق الأجرة كانت للوقف **سئل** في أرض غرس



وسلب غالب متفقهما منفعتهما فاستبدلها شخص من  
ناظرها بعد ثبوت المسوغات الشرعية لذي حاكم  
حسني وكلهم يجب الاستبدال وصحته مستوفيا شرابطه الشرعية  
شتمات الشخص في رثه ابنه وبنته فمكثت البنت  
صحتها من ذلك فباع الابن الجميع لرجل اخر فوضع بيده  
عليها ثم من بعده ولد لها صبغها وابجوى الما ووقفها  
على صفات بروصدا قات ومضى على ذلك المثل من سنة  
عشر سنة فقام رايث البايغ واظهر مکتوبا يشهد بوقعية  
الارض من الواقف الاول على البايغ وعلى اولاده من  
بعده وخيه ان الواقف مشروط بالنظر فيه للاستبدال  
وفي المکتوب ايضا ان تخلفا من مستحق الوقف الملق  
على وكيل الناظر الذي هو البايغ بان له فيه كذا قيراطا  
وان الاستبدال لم يصافق ووجه له وجهها عند  
حاكم حسني ايضا فحكم بالاعفاء الاستبدال الذي بالشرط  
والزهر الوكيل برفع الخراج المستحق والحال ان ستارح  
ذلك سابق على تاريخ البيع بطريق الملك المذكور يخو  
بسنه فكل والحال ما ذكر ليحيا بالوقفية التي بينه  
واضع التيد المستند من الملك الى البايغ بالارث  
والتملك المستندين الى الاستبدال المسوغات  
الشرعية او يعزل بالالملق استبداله من الحاكم  
الحسني او لا واذا قلتم بالمعقول به ما يبد الواقف  
الثاني في وقف القضية الى حاكم اخر وجب عليه  
العمل بمقتضاه تقديم الحجة واصنع البدع على الخارج  
ولا يضره الحكم بالاغلا لا نفكك الحجة وان كانت  
في الاصل متحدة عملا بما قال صاحب النزاع  
انه لو ادعى كل واحد منهما الملك مع الحق او التدبير

فدوا ليداولي فقل حكم الحاكم الحسني في ذلك الحادث حكم على كافة  
الناس فبيد دخل فيه واصنع اليدا المذكور ويبطل ما معه وان  
كان غايته **باب** حيث وقع الاستبدال بالشرط فهو صحيح ولذا  
الحكم به ولا يصح الحكم بالغاية وما ترتبت على الاستبدال صحيح  
من البيع والوقف فيبقى العين باذن ذي اليد لعدم المعارضة  
شرعا وليس ذلك من الغا الملغى وحكم الحاكم في الاملاك لا يكون  
على الكافة اتفاقا **وكذا في الاوقاف** على الاصح فلك في الحصرية  
وبحونها كما صرح به **سبل** في مکتوب صورتد وقفت  
فلا له جميع الدار الفلانية الكائنة على المشرقة بالبحل المعروف  
بالشكبية على بقسها مدة حياتها ثم من بعدها على بنتها  
فاطمة وزينب المذكورين ثم على اولادها واولاد اولادها اما  
تتاسلوا فاذا انقرضوا باسرها كان النظر في ذلك لفلان القاضي  
شخص سبعة لا اولاده واولاد اولاده وحكم بضمون ذلك  
جميعه القاضي الذي شرطت له النظر بعد انقراض بنتيها  
واولادها واولاد اولادها باسرها فخذ الحكم صحيح ام لا  
لكون القاضي كمال نفسه فيما يول لنفسه من النظر وحمل  
احد من علماء المذهب نقل ان الحاكم يتجزى فيصح فيما يصح ويبطل  
او لا يتجزى كالشهادة ان ابطل بعضها ابطل كلها كما نصت  
عليه في فتاوى شيخ الاسلام وفي موجبات الاسكندر  
لشيخ قاسم ابن قطلوبغا واذا قلتم ببطلان الحكم فما الحكم  
في هذا الوقف هل يصير ملكا بعد موت الواقف كما هو  
مذهب الامام لعدم لزومه ام يصح وقفه ويعتق **سبل**  
بقول الامام ابى يوسف بجزومه بخود قوله وقفت واذا  
تأملت بيته تشهد على الواقف بضمون الوقف وحكم  
بذلك حاكم شافعي يكون حكما صحيحا ام لا **باب** الحكم



صحیح كشادة القهاره ف المدرسة المشروطة لهر صحیح فی الظهیریه  
ان الشراة مقبولة **وقال في شرح المنظومة** بعد نقله تنبيه  
ومن هذا الضبط مسألة قضا الفاضل في وقف تحت نظره او هو  
ستحق فيه انتهى الفتوى على قول ابی یوسف فی لزومه بالاعمال  
فلا یملک بوقت الواقف **سبیل** الحمد لله الذي اطلع الله بدور  
سجادة تام والمع بروق افادتكم ونفع بجلو مكر المسلمين ونفع بكلمة  
الحق منكم المعتدين بينوا النار ضوا الله عنكم وملا الفتح  
منكم مسوغات الاستبدال بالمكان الموقوف على الوجه  
الائمه على قاعدة مذهب الامام الاعظم والحال المقام ابو حنیفة  
التمنان جعل الله قراه الجنان واقرب عینیه بما یراه لكم من  
الثواب على اقتفاء اثاره والاهتداء بانواره **امین** **الحام**  
مسوغات شرط واقفه وسرايه ونقصان رعية عن ابی یوسف  
ومحمد ببذل احسن منصفنا والشر غلة على قول ابی یوسف  
المتحقق واقفوا واستبدلوا عليه بحيث لا یکن ترعة  
منه واسبر الما عليه بحيث صار بخلاف **سبیل** في رجل  
وقف وقفا على نفسه ثم بعد على اولاده ثم من بعده على  
زفید واولاده من بعده وشوط الواقف لوزید الزیادة والمقتان  
والادخال والاسراج والتغییر والتبدیل بغير زیادة تخاکم  
ذلك حنفی المذهب فهل لوزید استبدال العین الموقوفة فهل  
له بالمشوط المذكور یفعل ذلك ام لا من النصرة بوجوب الاستبدال  
فی الشرط المذكور ام لا **الحام** اذا مات الواقف ولم یبین  
مراده من التغییر والتبدیل فلیس لوزید الاستبدال بهذا  
الشرط **سبیل** في رجل وقف وقفا وجعل النظر منه  
لزوجته ولبنته ولرجل یزکون وجعل للرجل التکلم فی الوقف  
والقبض والحرق فیما شرطه الواقف ثم قوره الحاکم الشرعی

على شرط الواقف واستقر على ذلك مدة طويلة ومستحقين الوقف  
داصين عليه فارسلت ابنة الواقف رجلا وجعلته وكذا غيرها  
وادعى المولدين بعشر سنوات في المدة الماضية بالالعین  
والحال ان الناظر المذكور اعلاهم ابوهم ارجارا شرعيا بحضور  
ابنة الواقف الموكلة للرجل فهل یقبل قوله فیما قبضه الناظر  
السابق وابطال ما فعله فی عینیته او لا مشرق قبض منهم الوکیل  
المذكور اجرة سنة من غير حضور الناظر ما بذنه فی ذلك  
ولم یرفعه لجنة الوقف ولا مستحقه فهل للناظر الرجوع به  
بما قبضه ام على القدامین وهم یرجعون عليه بما قبضه  
وما یلزمه فیما نقدک به على القدامین ودعواه الباطل  
عليهم **الحام** لیس لاحد النظر التصرف بغير اذن الباقي كذا  
الوکیل فیرجع الناظر على الخراجين وهم یرجعون على الوکیل  
حيث لم تثن الوكالة باذن باقي الناظر **سبیل** في واقف  
اماكن وقفا على نفسه ايام حياته ویستفیع شرعيا بيزید  
شخصا كمرحني وحكم بصفة الوقف على نفسه ايام حياته  
ویستفیع به ومن شاتم من بعده على اولاده واولاد اولاده  
وورثته ونسله وعقبه للذكر مثل حظ انثین طبقة  
بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب الطبقة العليا منهم  
الطبقة السفلى ابداما عاشوا وتناسلوا فاذا انقرضوا  
كان وقفا على كذا النسخة شرط فی وقفه شروطا منها  
ان الناظر یصرف منه كذا وكذا وما فضل بعد ذلك یكون  
مقسوما بين الموجودین من اولاده وورثته ونسله وعقبه  
بالفرصة الشرعية كما مشرح اعلاه ثم مات الواقف  
عن اولاد ذكر واناث فهل اذا مات انثی عن اولاد  
واناث یدخلن مع وجود الطبقة العليا اولاد الواقف  
او تحجبن كان رض عليه الواقف بقوله تحجب الطبقة



السفل ابدأ بقوله بعد الفريضة الشرعية كما في شرح  
 اعلاه **اجاب** نعم يدخل مع الطبقة العليا على ما  
 شوط الواقف وهو قوله وما فضل يكن مقسوما بين ذريته  
 وهم من الذرية على القول الرابع ويكون الاثرنا سخا للاول  
 وهو الحجب ومعنى قوله بالفريضة الشرعية ان يكون للذكر  
 مثل حظ الانثيين **سئل** في رجلين استبدلا فريضة باذن  
 مولانا المتاح في قاضي القضاة واقتسما ما نصين وجعل  
 لكل حرد واربع قال الموثق في حدود واحد هما ان الحرد  
 القبل سينتهي الى الرزاق والحرى ينتهي الى الجزء الثاني  
 وفي هذا الحد الفتاة المذكورة اعلاه الداخلين في عقد  
 هذا الاستبدال فكل والحالة هذه يستحق الفتاة من  
 ذكرت في حدوده دون غيره او الا ان الغير لم يذكر في حده  
 الفتاة **اجاب** الظاهر دخولها في حدوده ومن ذكرت  
 في حدوده والمراجع الى ما تشهد به البيانة ولا عبرة بما كتبت  
 الموثقون بحردا عن البرهان **سئل** في شخص اوقف  
 وقفا على نفسه ايام حياته ثم على اولاده وذريته ونسائه  
 وعقبه على من هو موقوف في كتاب وقفه وان العين  
 لم يوجد اخر ارجى شتران الواقف المذكور قبضه صرف  
 بعض الربيع وتناخروا البعض بحرمات فهل المتناخرون من  
 الربيع المذكور صار امرا للكون كان الواقف يستحقه في تلك  
 السنة ويقسم بين الورثة بالفريضة الشرعية او لا  
**اجاب** ان مات بعد خروج الغلة فهي لورثته  
 فلو اوقف **سئل** في شخص ادعى على اخيه نظارته  
 على وقف فلان ان المتناخرون ذمتهم بجملة الوقف من  
 حراج الطين من سنة سبع وخمسين ثلاثا الف الف  
 تحت مائة عن العمارة وما هو المتناخرون يقتضي حاسد بينه

بين الناظر السابق بعد ذلك في سنة واحد وستين خمسة  
 الالف **اجاب** بان الثلاثة الالف الكاينة من سنة سبع  
 وخمسين وغلة الخفة التي تحاسب الثانية التي بعد  
 ذلك عن سنة واحد وستين وان الناظر السابق قبضه  
 والعمارة التي تحت الثلاثة الالف التي هي سنة سبع باقية  
 وقال لا عمارة لي وان العمارة للمفلاحين ثم حول المدعى  
 واعيد الناظر الاول التي وقعت محاسبته سنة احد معه  
 وطلب المدعى به فاطر المدعى عليه محاسبته التي عن واحد وستين  
 فوجدت متضمنة لسنة احد وستين والمتناخروا الى اخر  
 سنة وستين وغنا شهادة شهود وتمسك عليه على دخول  
 الثلاثة في الحصة بالمحاسبة المذكورة المدعى لتناخروا الحصة  
 عن الثلاثة واقام البينة بصدور المحاسبة على ان المتناخروا  
 الى اخر سنة ستين خمسة الالف فهل يكون الثلاثة الالف  
 داخل في الحصة الالف ويصير المتناخرون على حصة الالف فقط  
 لكون الثلاثة الالف تاريخها سبق فاذا فلم به فاراد ان  
 يثبت العمارة التي كانت الثلاثة الالف موقوفة تحتها في  
 المسند الشاهد بالثلاثة الالف التي عن سنة سبع وخمسين  
 لا تستحق لكون المحاسبة التي في سنة ستين متضمنة القادر  
 على تناخروا معلوم وهل يقبل منه دعوى الخلط والسيان  
 فتصح بينه بالعمارة فافها للمفلاحين لقوله مثلها وان  
 العمارة باقية ويقبل تفسير قوله لا حق لي في العمارة بان  
 مراده غير ان تحت الثلاث الالف لقوله قبلها  
 وان العمارة باقية والا كانه غاما في الجواب **سئل** عن المدعى  
 المشروح يلحق الحصة التي والناظر انشا في قبضها صحيح  
 ذلك مقبل به **اجاب** يحاط في اموال الوقف فيعتاد



محاسبة المدعى عليه من اول المدة الى اخرها ليظهر مال الوقف  
 حتى قالوا يفتى بكان انفع للوقف ومع اعادتها فالمحاسبة  
 الثانية ناسخة لما كان قبلها لقوله الى سنة كذا اما لم يصح  
 في اولها بان ابتداها من سنة كذا فيعيد لا يدخل الاول تحت  
 الثانية **وقوله** لاحق في العادة عند وجود منازع فيها  
 اقرار بما يمنع دعواه فيها بعد **وقوله** او لا انها باقية لا ينافيه  
 تقصلا لاحتمال الاختيار بقاء العين بحيث انها لم تحجب  
 للمعني لانه لم يقل انها باقية والواجب على القاضي التثبت في حال  
 الوقف مما امكنه بافتقار المحاسبة حتى لا يضيع مال الوقف  
 ولا مال المدعى عليه ولا تقبل دعوى الغلط والتسليم والتسليم  
 حال من وصي او وارث كما كتبناه في قواعد الفقه **سبل**  
 في بيت من بيوت الله تعالى كان اصله في ابتداءه فتبا ذلك  
 دير الحقل اللين لم يتجدد فيه سوى بحالهم الساجد كالخواب  
 والمنبر والمنار وما اشبه ذلك واما البناء وما كان عليه لم  
 يتغير بطريق من الطرق **وفي** وسط ذلك مرتعا اما كن شبه  
 الرباط والخلاوي واما كن متبعة بوجع فيها محاريب  
 غير المحارب الذي هو للامام الراتب وتداولت على ذلك ايدي  
 المتكلمين عليه ثم جازوا نظرنا في ذلك فوجدنا المسجد المذكور يحتاج  
 الى الترميم والعمارة ووجدنا اما كن المرتفعة فيه ساكنة  
 بانفسه ببعض ذلك ساكنون غافلين افسيا ناهيا بعضها تغديا وبعضها  
 باجرة ويختص في ذلك الحجب والمحايض والنفس وبعض  
 الخلاوي المذكورة مركبة على جدار المسجد لم يخرج عنه  
 شي فنهال والحالة هذه يجوز لمن ذكر ان سكن في المسجد  
 المذكور مع ما ينضم اليه من وطى وغيره مما ذكره **سبل**  
 فيه ما يوجد من راحة كوحدة كالشوم والبصل **سبل**

واتحادهم في الاماكن المعهودة للتعبد بالدجاج والارز ولا يكون  
 ذلك التمايز ولا يجوز عليهم الفعل المذكور وليس للناس ظرا لغيرهم  
 من سكنهم في المسجد مع ما ذكرنا ووجوز له ذلك ولا يجزى  
 عليه فعله واذا كان الساعي في ذلك الثواب الجوزل واذا رفع  
 الامر الى قاضي القضا ايد الله به الدين وعلم بذلك له منع ما  
 ذكره جميعه ام لا **الجواب** لا يجوز السكن فيما كان مسجدا مخصوصا  
 على هذا الوجه ويجوز عليهم ذلك ويجب على الناظر اخولهم ويؤتى  
 الساعي في ذلك واذا علم بذلك القاضي ايد الله ان يمنهم اخراجهم  
 واما الثبوت المعلق للسكن فليست مسجدا فان علم شرط الواقف  
 فيها اتباع والا بقتيت على ما كانت عليه في السابق **سبل**  
 في رجل وقف ارضه على نفسه مدة حياة ثم من بعده على بنته  
 لصلبه هيغه وعلى ولده محمدا الاول القاصر وعلى من بعده الله  
 له من الاولاد ذكورا وانثى ثم على اولاد اولاده ثم على اسلمهم وعقبهم  
 ابداما تاسلوا ودايما ما بقا بقا بطن بعد بطن وعقب بعد  
 عقب من جهة الاصاب لامن جهة البطون الطبقة العليا منهم  
 بحجب الطبقة السفلى فشر من بعدهم على الفقرا وعلى سبل ما  
 وجعل التطور لنفسه مدة حياته ثم من بعده لرجل سما في كتاب  
 وقفه ثم على اولاد الرجل المذكور ابداما تاسلوا ثم للحاكم بركة  
 المشرفة وثبت مضمونه ذلك جميعه على ما لم حنفى المذهب  
 وحكم بصفة الوقف المذكور فمات الواقف المذكور ولم يحدث  
 له شيء من الاولاد وغير هيغه ومحمد وال الوقف اليها ثم مات  
 محمد عقب موت ابيه فهل ما يحضه يكون لاهيه هيغه او المقرا كما  
 يقتضيه المذهب وماقت هيغه المذكورة وتراكت اولادا هل يتقبل  
 ما يحضها الاولادها او لا كونهم اولاد البنات فلا يدخلون في ظاهر  
 الرواية على المفتي فلو قيل يدخلونهم على الرواية الموجبة



التي تقدم بها الخصام فهل قول الواقف من جهة الاصدا  
 لا من جهة البطون بينهم من الدخول واذا لم يدخلوا فهل  
 ينتقل نصيبهم للمنفرد ام لا **اجاب** ينتقل نصيب محمد الى  
 آل الفخر وينتقل نصيب هبة الى اولادها ان لم يكن محمد  
 موجودا عمدا بقوله ثم على اولاد اولاده لشمول الولد والابن  
 وليس هو من قبل دخول اولاد البنات المختلف فيه لان  
 محله ما اذا وقف على اولاده او على اولاد اولاده اما اذا  
 ذكر البطن الثاني فانهم يدخلون على الصحيح **في فتاوى**  
**قاضي خان** عن خلال **سبل** في واقف واقف وفقا لنفسه  
 ثم على اولاده واقاربهم من غير زائد على ذلك حصة في عقار  
 مشاعة في وقف اخر غيره وشروط لنفسه الزيادة والنقص  
 والتغيير والتبديل والاستبدال وحكم بصحة الوقف حاكم  
 حنفى ثم بدالواقف استبدال الحصة المذكورة فاستبدلها  
 بالشرط على زوجته وابنته الموقوف عليهما ونال الحاكم  
 ارباب الخبره عن القيمة فتشده واحده بالقيمة واستيفاء  
 الشرايط الشرعية وحكم بصحة الاستبدال وثبوت القيمة  
 حاكم ثم ان البايعتين المذكورين تصرف في العين المذكورة ببيع  
 على شخص اخر ومالكها بطريق شرعى عند حاكم مالك المذهب  
 وسلام بصحة البيع والمشتري في الحد العين المذكورة عمارة و  
 حقا واصرف ماله على ذلك ثم بعد ذلك قام الواقف  
 لما راي المكان عامرا واقارب يدعوا بطرانا ان البيع الاول يردوا  
 ليعموا في نقض ما نقض ما ثم من الاحكام السابقة بقوله الواقف  
 انه لم يجز فيه النداوانه باقل من القيمة ليعمل فضل يقبل  
 قولهم ونسحق دعواهم وبقيتهم بعد ما تقدم وهل يشترط  
 ادبهار الندا بعد ذلك ام لا وهل نسحق الدعوى على واضع

احد

اليد او على البايعتين بما بقى من القيمة او لا واذا قلتم نسحق فضل  
 يرجع بما بقى من القيمة على البايعتين او على المشتري الثاني  
 او لا **اجاب** ان كان الحكم من الخفي بعد رتانه في صحة  
 الاستبدال رد دعوى صحبة من خصم على خصم لم تسع دعوى  
 الواقف وبنته او لا والارجع القاهل الخبره فان اخبره  
 عدلان ببيع بغيره لم يلتفت الى دعواه ايضا وان اخبره انه  
 يبيع بعين فاحش فظهر فساد البيع وصار ملكا للمشتري  
 تبين بالقبض ولو بهما القيمة فاذا باعها الاسرار تقع الفساد  
 وصح البيع ولزمه المسمى والحاصل ان المشتري منهم لا يلزمه  
 نظم القيمة واذا تبين فساد الاستبدال وانما يلزم المشتري  
 تبين من الوقف **سبل** في قاضا ذن لناظر على وقف في استبدال  
 مكان ضرب شايع للاستبدال شرعا فباع الناظر ذلك المكان فتمت  
 شخص بعد ان قامه البينة ان ذلك المكان قيمته كذا على  
 واستظهر على ذلك ببيع وحكم بالبيع المذكور حاكم بعد دعوى صحبة  
 وللمكان المذكور ناظر اخر حسبة غير الناظر الذي باشر الاستبدال  
 باذن القاضي فهل يقتصر اليه بعد استبدال الناظر الاول الذي  
 هو مامور القاضي ام لا وهل اذا اقام وادعى ان ذلك المكان قد  
 استبدل باقل من قيمته واقام على ذلك ببينة فهل يسع ذلك  
 بعد الحكم بالبيع وبعد ما ثبت عند الحاكم ان قيمة المكان  
 هذا القدي البينة الشرعية وبعد ادبهار الندا او الاستظهار  
 على ذلك المكان ام لا **اجاب** لا يقتصر اليه بعد اذن القاضي  
 واذا اراد فيه فارفع الحاكم بكونه بيع بغيره بعد دعوى صحبة  
 من خصم شرعى على مثله في حادثة الزيادة لم يقبل قوله بعده  
 والارجع القاضي الى اهل الخبره فان اخبره عدلان منهم انه بيع  
 باقل من قيمته حكم بفساد البيع ونسحق وباعه بغيره انما من  
 الاول من قوله **سبل** في امرأة وقفت وقفا على نفسها



ايام حياتها من بعد ما على ترستها ومقرى بقرا القرن العظيم  
وقربات ونيوات ما ريد حاكم شرعي وتوفت بعد ذلك  
الى رحمة الله تعالى وكانت اقامت قبل وفاتها امرأة رصية  
ورفعت لها المكتوب فصارف الوصية الى القدر الشريف  
فلم توفت لم يكن الوصية حاضرة فيقتضى ذلك بيت المال  
لم يطاع احد على ملقب الوقف المذكور فوضع العامل بيت  
المال يده على البيت الموقوف وباعه لامرأة ثم ان المشتريه  
باعت الشخص اخر بوكيل شرعي ومضى على ذلك من الرمان نحو بضع  
وعشرين فجات المرأة من القدر مع المكتوب المذكور  
فغند ذلك نعه حنفى المذهب بشهادة شهوده تنفيذ صحا  
شرعيا وسجلا بالمحكمة بسجل الحنفى المذكور ومضى على ذلك  
مدة نحو السنتين ثم لم يحمل بالمكتوب المذكور ام لا وهل  
اذا ادعى الحياء عدم المكتوب يقبل منه ام لا واذا قبل عدمه  
يعمل بالسجل التنفيذ ام لا وهل يلزم الموكله احضاره ام لا  
**الجواب** لا يعمل بالمكتوب وانما يعمل بالبينة العادلة  
فاذا اتمدت بالوقفية عمل بها وجل البيع **سبل** في شخص  
استبدل حصته شايها في جميع اراضي من وقف بطريق شرعي  
والحصة المذكورة مقر من ديوان السلطان الشريف والمعتمد  
هو كان في الزمن السابق مبلغا معلوما لحماية للديوان  
الشريف يؤخذ من محصول الحصة المذكورة في كل سنة  
فان عني عن ذلك الحماية من قبل والى الامر في الزمن السابق  
فهل الحال ما ذكر البيع في الحصة المذكورة يسرى فيه المقيد  
المذكور ويضم مع محصول الحصة المذكورة ويملك ذلك المشتري  
فانه يقول ان المقيد من جملة نفع الحصة المذكورة او المقيد  
المذكور حق للوقف المذكور والبيع في الارض خاصة او ترجع  
للديوان كون اصل ذلك حماية وهو حق الديوان سابقا

مردف

والحال

والحال حاله البيع لم يذروها في المقيد المذكور **الجواب**  
ان كان المقيد المذكور موصوفا على الحصة المذكورة ظاهرا او عدوانا  
لم يجوز له من المشتري وان كان مزاج الحصة واستقط عنها  
مخال لونها وقت المصلحة فاذا استبدلت رجع المقيد الى الديوان  
ولا يكون مبيعا **سبل** في شخص لقرره معلوم بوقف مزاج  
المصرف راول شهر صفر سنة تسع وستين وتتم اليه الموافقة  
لحدادى عشر بانه القوي السنة الخراجية لثمان مائتين وتسع مائة  
ثم جات غلة من سنة ثمان مائة موقوفها وادركها المتقرر في اخرها  
هل يستحق هذا المقر جميع غلة سنة ثمان ام لا يستحق ما ادركه  
من اشهرها ويجوز ما لم يدركه من اشهرها وهل العبرة في ذلك هي  
بالاشهر او بمحكمة الخلة او بوقت الحصاد او يوم القيمة او بماذا يقبل  
المصرف **الجواب** يستحق المقر معلوم سنة ثمان حيث  
تقرر في اول السنة الخراجية فان تقرر في اثنائها فيحسب له والبقار  
في الاوقات المصروفة كالا يستحق القسط على المتاجر في المراتب  
كأوقاف الزرية وان كان معلوم وطيفة متقابلة عما فان تقرر  
في اوله استحق او في اثنائه وبين المعزول والمقرر **سبل** ما يقول  
السادة الحنفية في باب القضاء ان الخيرة للمدعى عليه هل هو  
يقيد بما هو في الحداصة **قال** قلنا قاضيان في بلد كل واحد  
في النصف فاذا اطلب شخص من اهل نصف الى قاضي النصف الاخر  
فله الخيرة او مطلقا في حق القاهرة فان كل نايب وان كان  
جالس في مكان مخصوص فان ولايته عامة في جميع القاهرة  
وفي ناظر ينصرف في مال الوقف لنفسه ثم يعمل في سنة محاسبته  
الوقف عند القاضي من غير حضور شواهد على المستحقين **سبل**  
قضي المحاسبة المذكورة فاذا قام شخص من المستحقين طلب الناظر  
ادعى عليه بمعلومه المكتوب باسمه في المحاسبة المذكورة فاذا  
رفعناه وانكر المستحق فصل القول قول الناظر او قول المستحق وفي شخص



فقر في وظيفتين عن شغل واحد عليه مسوغ معلوما  
على شغل من السكان ثم جاز الى الناظر فاقره على ذلك وسوفه  
على الشاكن المذكور بلفظه منقطه وصار يكتب اسمه في الحسابات  
المحاسبات مدة تزيد على عشر سنوات بحضور الناظر المذكور  
وموافقة على ذلك **فصل** في بينه وبين الناظر ثانيا على  
معلومه فخرج احداهما الشخص بين يدي القاضي وقوله بجهة  
قاضي الناظر على ذلك واقره وصار يكتب اسمه في الحسابات  
بحضور الناظر وموافقة على ذلك ويخفى المحاسب  
على ذلك ثم بعد مدة **فصل** في بينه وبين الناظر ثانيا  
على معلوم فطلب الناظر وادعى عليه بمعلومه عن الوظيفة  
المذكورة فاجاب الناظر ان يحضر مستدركه الشاهد له  
بالوظيفة المذكورة مريد بذلك قطع الخصومة فهل له ذلك  
فجاء ما ذكره واذا قلتم له ذلك فاحضره واطلع للقاضي والناظر  
التسوية وكفاية اسمه في الحسابات بحضوره ومرفقه بغير علمها  
من غير سماع له في ذلك وما الحكم في ذلك **باب** الخاف  
المدعى على قول محمد وهو لا يصح فاقى بعض العبارات صورة بما اذا  
كله في الجبل قاضيان وفي بعضها بما اذا كان في البلد ثلاث  
وبعضهم قبله بما اذا طلب المدعى قضيته بحلته والمدعى عليه  
قاضي محله ولم ينفذ في الغناوى البرازية **فقال** في الصرف  
قاضيان ووقع الدعوى بين رجلين اراد كل ان يذهب  
الى واحد منهما فالعبرة للقاضي المدعى عليه عند الثاني وعند  
صديق القاضي المدعى عليه وعلى الغناوى فالمحتمل ان يكون في البرازية  
اخذ من التخليل **قول** محمد وقوله في السؤال ان كانا في وان  
كان جالس في مكان مخصوص فولاينه حادثة في جميع القاهرة  
خطا ظاهر اذان ولا يشك الجواب **فقال** في حادثة بكار  
جلوسهم لقول عليا **اذا قال** القاضي جعلت قاضيا في مكان

كذا

كذا اتقده لان القضا يتخصص بالمكان فاذا خرج من ذلك المكان  
لجميع قضاؤه والقول للناظر في الدفع الى المستحقين مع بينه  
واذا اطلب المستحق من الناظر معلومة فانكره تعذر في الوظيفة  
فلا بد من اثباته عليه بالبينة ولا يكفي كتابة اسمه في المحاسبة  
**الجواب** في امرأة ملكت دار الولدها القاصر عن درجة البلوغ  
وقتل والده له ذلك وثبت ذلك على حاكم ثا في حكمه واستمرت  
الدار في يدها ثم بعد ذلك خمسة ايام دفنها فهل يكون  
الوقف رجوعا عن التملك وتصح الوقفية ويبطل التملك  
ام لا **الجواب** لا يكون رجوعا شرعا بل لورجعت صريحا  
لم يصح فالوقف باطل **سئل** في امرأة ملكت ولدها دارها  
القاصر عن درجة البلوغ وقتل والده له ذلك وثبت ذلك على حاكم  
شا في حكمه ثم بعد ذلك وقفتها ولحقه الولد والده بذلك  
وتوفت المرأة وانصهر ارثها في زوجها ولدها من غير شريك  
ولا حاجب وتوفي الولد عن الدار المذكورة والخصم اذنت في والده  
بفردة فظهرت الوقفية واستعد **الاجاب** فيها ثانيا التملك  
المذكور فهل اعداره ما من عليه مانع له من دعوى الملك فيها وانما ادها  
اليها من قبل له المذكور ام لا **الجواب** وقفتها بغير  
التملك لولدها مع قبض ابيه باطل **واذا قال** الاب صدقت  
على الوقفية المذكورة لم يقطع حقه ولما دعوى بميراثه  
**سئل** في شخص تعز في وظيفة من شعبان سنة تسع وستين  
الهلا ليه يستحق شيئا من سنة ثمان الخراجية فان الوقف خرجيا  
ام لا **الجواب** يستحق من سنة ثمان ما مضى منها وهو من  
المحرم سنة تسع الى شعبان وهو سبعة اشهر فيستحق  
**سئل** تنازع في شرط واقف فاحضر الناظر مثالا منقولاً من مكتوب  
الوقف ثابتا فهل القاضي يعمل به ام لا **الجواب** اذا اذن القاضي في



نقل مثال من مكتوب الوقف الاصلي شونا قلده به بعد نقله  
حرفا تحريف وتبسطه عليه وصار كما كتب الاصلي فللقاضي  
الاعتماد عليه حيث ثبت مضمونه بالبينة الشرعية الشاهد  
على الواقف او على حكم قاض من قضاء المسلمين **وقد ذكر الامام**  
**الطحاوي في كتاب الشروط مسئلة** مثال من المكتوب  
**سئل** في واقف وقف قضاء على نفسه ايام حياته ثم من  
بعده على اولاده واولاد اولاده ثم على اولادهم كذلك الذكور  
والاناث من ولد الظهر خاصة ثم من بعدهم على اولادهم كذلك  
ثم على ذريتهم وفضلهم وعقبهم كذلك تحجب العلية منهم  
ابدا الطبقة السفلى على ان من توفاهم ولدا او ولدا لولد  
واستفاد من ذلك من ولد الظهر خاصة انتقل نصيبه اليه  
ومن توفي منهم من غير ولد من يستحق الدعوى في هذه الوقف  
انتقل نصيبه الى اخويه واخوانه المشاركين له في الاستحقاق  
من اهل هذا الوقف فان لم يكن له اخوة واخوانه من اهل هذا  
الوقف انتقل نصيبه الى من هو في طبقة وذوي درجة من  
اهل هذا الوقف وعلى انه من مات منهم قبل دخوله في هذا  
الوقف واستحقاقه لشيء منهم وترك ولدا وولده قبل من ولد الظهر  
والحال في الوقف ان لو كان المتوفى حيا موجودا لم يدخل  
في هذا الوقف واستحق شيا قام ولده ان سفل مقامه  
في الاستحقاق واستحق ما كان اصله يستحقه من ذلك ان  
لو كان حيا موجودا وثبت الحكم على من استحق وحكم بصفحة  
ولدونه فما حضر الوقف في رجل من اولاد الواقف مشر  
ينفق هذا الرجل خمسة اولاد مات احد في حياة والده  
وترك ولدا مشر ان ابو المتوفى توفي عن الاربعة اولاد الباقين  
ثم مات من الاربعة ثلاثة من غير اولاد وبقي واحد مع ولد اخيه

المذكور

المذكور حاله حاله يستحق الولد الثاني من الاربعة اربعة  
اخماس الوقف وولد اخيه الخمس لقيامه مقام ابيه المستحق كذلك  
لو كان حيا باقيا حيا وجود اخوته ام يقسم الوقف بينهم بالسوية  
**الجواب** نعم يقسم الولد الباقي من الاربعة اخماس ربع الوقف  
وولد اخيه الخمس لتمامه الولد الباقي خمسة اخوته الثلاثة  
وليس له ولد اخيه من خمسة ابيه شي لانه انما يأخذ ما استحقه الخمس  
وانما انتصر الولد الباقي خمسة لكونه عملا بقول الواقف  
ومن توفي منهم من غير ولد انتقل نصيبه الى اخوته واخوانه الى  
اخري عارته ويدل عليه ما ذكره الامام الكبير في القدر الذي به في  
**المذهب المختار** في اوقافه في باب الرجل يقف ارضه على نفسه  
وولده وفعله حيث قال اريت ان كان الواقف قد قال  
جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابد اعلو ولدي  
وكلمات منهم واحد اكان نصيبه من غلة هذه الولد وولد  
ولده وسلسلة ابد امانت اسلموا وكلمات لهم واحد ولا ولد له حج  
نصيبه من هذه الصدقة على ولدي اصله يكون بعد انقراضهم  
للساكنين فوجدنا ولد الواقف لصلة عشرة انفس فقسمت  
للخلة بينهم فان مات اثنان ولم يتزكا ولدا يقسم على الثمانية  
فان مات هو لا الثانية اثنان ولم يتزكا وكل ولد منهم ولدهم  
مات اثنان اخوان من الستة ولم يتزكا ولا اقتناع هو الا اربعة  
الذين هم من ولد الصلب وابنا ذينك الميتين فقال الاربعة  
الانصبا الميتين اخيرا راجع اليها خاصة دون ابني ذينك  
والاخوة والافوات في مسئلة السؤال لا يضره في الاستدلال  
ادوجه الاستدلال انما هو كون النصيب على الشيء في عسكرة  
الواقفين بنفي الحكم عن ما عداها لانها عنها كما لا يخفى واما ما ذكره  
**المختار** قبل هذه المسئلة من مسئلة ما اذا كان عدد البنين  
الا عشرة انفس الى اخوها فله يتوهم انما يدل خلاف ما قلنا وليس



لذلك لا غفلة من ان الوقف شرط ان من مات عن غير  
وليد انتقل نصيبه الى اولاد اصل هذه الصدقة واجوز بجراها  
تعيينه ببيتوى الاعلى والاسفل في ذلك واما مسئلة السؤال  
فان فيها ان من مات عن غير هذه ولدا انتقل نصيبه الى اخواته  
فليشبهه كذلك **فان قيل** قد ذكرت انه يلزم من مشاركتها  
ولدا الاخير للاخ الفاء لتخصيص المستفاد من الشرط الاول مع انه  
يلزم الفاءه وايضا حيث اعطا ولد الاخ الخمس قلنا انما العينة  
في الحالة الاولى مراعاة للعمل بالشرط الثاني والاولم الفاءه  
اصل او اما في الحالة الثانية اعني حاله موت الاخوة الثلاثة  
فلا ضرورة لالفاء لتخصيص الشرط الاول فعملنا به مع تقدم  
العمل بالشرط الثاني **فان قيل** كيف جعلت للولد الباق  
حصة اخوته عكسا بالشرط الاول مع ان الشرط الاول انما ذكر فيه  
لفظ الاخوة والاشوات وهو جمع فلا يكون للواحد فتعذر  
العمل بالشرط الاول فيعمل بالثاني فيثبت تركان قلنا ان الجمع خافضا  
ونحوه صادق على القليل القليل وهذا قاله ائمتنا فيما لو وقف  
على اولاده انه يصرف للولد الكل وذكر الامام المحقق ابن الهائم  
في شرح الهداية وغيره وذكر الامام السبكي فتاواه ان الاصل  
والناسر يجعلون قوله في الاوقاف الاولاد للاخوة ونحوه  
كالجملة الصادق على القليل والكثير قال في هذا الذي يصلح  
مستند في انفراد الواحد به صورة الواجب الذي كتب ثانيا لم  
يطلع في المسئلة على صريح المنقول عن ائمتنا والذي ظهر من  
كلام الواقف الولد الباقي من الاربعة يستحق الاربعة اخماس  
وان ولدا لا يستحق الخس فقط عملنا بآثار الشرط فعملنا  
بالشرط الاخير في اعطاء ولد الاخ الخمس لا ولد هذا الشرط  
لم يكن له شيء قديمة الواقف من ان الطبقة العليا تجب  
الطبقة السفلى لم يعط ولد الاخ الباقي بها عكسا بقول

الواقف

الواقف ومن مات عن غير ولده انتقل نصيبه الى اخواته لما  
علم انه اذا تعذر من شرطان وامكن الجمع بينهما والعمل بهما وجب  
العمل بهما وقد امكن هنا **قيل** في مكان كبير وقف  
مشمول على امكنه وقد كان **قال** وقضيت له كان عامر  
البناء حكم الصناعات والبياع والتزيم فانه سكن الاكابر  
ووقف الاكابر فتمت اركانها وسقط بياضه وتخرقت  
مواضع من سقفه فوق الله تعالى شخصا من اهل المحلة فنذب  
نفسه الى عمارة هذا المكان واعادة نظامه ولحقا بما ليه  
فاستاجر المكان من ناظره وكشف على المكان قاضي المحلة باذن  
مولانا **قيل** فوجدنا جوابا من هذا ما وكتب بذلك محضرا  
عوضا ناطقا بصورة الحال وبصفة المكان واحتيل له ان  
التعير والحضر الكشف شهودا ومصدقين من اهل الخبرة  
فقدروا المصروف وغيره وبصلوه بحيث انتفت الجملة  
واذن الناظر يستاجر بعمارة بهذا المبلغ المعين وان يكون  
وبيا على الوقف وبما سببه من الاجرة التي عينها وقبض بعضها  
**وقد كان** مولانا **قيل** اذن لناظر بعمارة اذنا ثابتا  
تلوا وصدر التجار ثمان بعد الاول للمستاجر المذكور من  
الناظر على امر حسن في سنين معينة وحكم الحاكم بصحة الاجارة  
وموجبها وصرح بان من موجبها منع قول الناظر الزيادة وبان  
الناظر اغتر وبان الاجرة المعينة اجرة المثالي اعتبارا ما كان  
المكان اذ ذلك عليه من الصفات وباعتبار تقبيل هذا  
المصروف من المستاجر بعمارة هذا المكان لما راي الناظر في ذلك  
من الصلحة الموقفة وذكر الحاكم الحسولي في حجة التوبة  
في شان ذلك القدر الذي عينه المهندسون في الكشف الثابت  
من قاضي المحلة لما صدر من المستاجر من الضبط والتفريط في العمارة



والساعة لجملة القف فهل اذا اذن بولانا اذن واذن المتناظر  
بالعمارة واعادة المكان على ما كان امر مشدق على الوجه المذكور  
شايح بالطريق الشرعي ام لا وهل يكون المصروف دينيا على الوقف  
المذكور كما ذكرنا في نظر وثبت وحكمه وقد اوردنا على الجواب  
المستجاب من الاجرة المحينة على الوجه المذكور ام لا وهل  
اذا انقضت مدة الاحدة واستقصى المستجاب كانا بما له من  
المصروف يلزمه مثل الاجرة السابقة لقول الناظر ان اجرة المثل  
وهل اعادة البياض والتخيم في مثل ما كان عليه مثل سكن الكا بر ما دون  
فيه في مثل هذا المكان ويقام على بركة الوقف ام لا وهل اذا غرس  
المستاجر غرسا في الجنة التي بالمكان يكون للوقف ام لا واذا قلتم  
ان التخيم والبياض والغرس ليس مواضوريا له قلناه واخذنا وحكم  
حكم الله في ذلك **احاب** اذن القاضي المستجاب صحيح فيما كان  
من المرات التي لا بد منها ليكون دينيا على الوقف ولا على الغلة  
للموقف حينئذ وانما ما لم يكون من الضروريات كبياض وحرارة  
وتحت رخامه في قال اذن غير صحيح وان كان الواقف قد فعله  
ابتدا ولا رجوع للمستاجر به في مال الوقف لما في التخييرة قال  
هلال اذا احتاجت الصدقة الى العمارة وليس في يد القيم  
ما يعمرها فليس له ان يستدين عليها لان الدين لا يجب ابتداء الا  
في الذمة وليس في الوقف ذمة والمنقرا وان كانت اهر الا اظهر  
للمشهور لا تنصور مطالبهم فلا يثبت الدين باستدانة القيم  
الا عليه ودين يجب عليه ولا يملك قضاءه من غلة غلة الفقرا  
**وعن الفقيه ابو جعفر** ان القياس في ترك هذا التيار  
فيما فيه ضرورة بخوان يكون في ارض الوقف زرع يأكله الجراد  
ويحتاج الى النفقة يجمع الزرع او طالبه السلطان بالخزاج جار  
له الاستدانة لان القياس في ترك الضرورة فالا يحوط به

الصورة اما ان يكون بامر الحاكم لان ولاية الحاكم في مصالح  
المسلمين من ولايته الا ان يكون بعيدا عند الحاكم ولا يمكنه  
المصنف ولا بأس ان يستدين بنفسه **وفي فتاوى** **ابو الليث**  
في وقف طلب منه الجنايات والخزاج وليس في يد من مال  
الوقف شي واراد ان يستدين فان امر الواقف بالاستدانة  
جاز وان لم يأمرفه لم يمتنع المتشايع **قال المصدر الشهيد**  
والخيار ما قاله الفقيه ابو اليسر اذا لم يكن للاستدانة بدل  
يدفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالاستدانة ثم يرجع في  
الغلة انتهى كلام صاحب التخييرة وصريح في الخلاصة  
بان الاصح ما قاله الفقيه ابو الليث وحاصله ان الاستدانة  
على الوقف لا يجوز لابشوط الحاجة واذن القاضي وعدم  
وجود ربح الوقف فاذا افتقد واحد لم يجز على الوقف ولا بد  
لمدعيها من البرهان عليها ولا يكفي الا باذن القاضي **كلامه**  
**في جامع المصولين** حتى قال ان المتولي على الوقف اذا اتفق عليه  
من مال نفسه ليرحم فله الوجع في مال الوقف من غير ان  
يدعي عند القاضي اما لو ادعى عند القاضي لا يقبل قوله الا  
ببينة وهي كذا **في الفتاوى البرزانية** واذا سكن المستاجر بخير  
اجرة فهو غاصبه يلزمه اجرة المثل ولا اعتبار بالاجرة السابقة  
انما يتقرر في كل زمان الى كثرة الرغبات في ذلك المكان وفي فتاوى  
الامام الاجل الزاهد كاستاجر دار معدة للاستغلال سنة  
باجرة معلومة دون اجرة المثل او فوقها ثم سكنها المستاجر  
سنتين يلزمه اجرة المثل فيما ورائك السنة لا المسمى والسنة  
الاولى انتهى واما حكم القاضي الحنبلي بعدم قبول الزيادة  
فلا يمنع القاضي الحنبلي من قبولها اذا ازدادت الرغبات  
فيها لان الحاكم المخالف انما يمنع الخلاف ولذا كان بعد دعوى



صحيحة من خصم على خصم ما اذا فاق هذا الشرط فلا يكون  
محتالة الا فتا كما صح به في البرازية ولم يوجد الشرط في  
حكم الجنب في المذكور الا اذا كان بعد دعوى زيادة من  
راغب عليه بحضور المتوفي في حينه يرفع الخلاف والواقع  
في زماننا ان الجنب في حكم منع قبول الزيادة وقف  
الاجارة فتبيل ان يزيد احد فلا اعتبار به واما حكم  
غراسه فان تولا للوقف كان له اولاه فهو للغراس فيلحقه  
ان لم يضر بارض الوقف وان اضر به قيل له تضر الى ان  
يتخلص فحذره او يملكه الناظر للوقف بقيمته مقلوعا من  
مال الوقف انتهى **سبل الحجة** الله الذي جعل لكل  
شي اساسا وجعل اساس الخلافة الحجة السادسة بنى  
العباس احمده تعالى بحامده حمدا من راقبه وخافه وامر  
باوامره ولم يبتع خلافة بل امتك باديال الشريعة الشريف  
واهل الخلافة واشكره شكر من عظم البيت الشريف  
وزاده من توفيق امتسك من قوله انما يريد الله ليذهب عنكم  
الريسر اهل البيت ويظهركم قطعا احمد وشكر ايدفع الله  
تعالى عنكم عباد الاذنية والاسية ويوفقنا بهما للاستعداد  
من حضرات السادات العباسية والصدادة والسلام  
على افضل بني شيداركان التولية وساس واعظم رسول  
انتمي له بالعمومة سيدنا العباس صلي الله عليه وزاده  
فضلا وشرفا لديه ما كما سنا والعباسية سودا عيون  
الاحباب والعباس الاعداء اخذهم على ما دل منهم من الرقاب  
وما تشابه مداد سطوط ورس القرآن وما يورع بالاهنة  
الغطر على مرموما اختلف الاولون ولحقا الجديان  
واشرق النيران **وبعد** فلما كان احب اهل البيت فوضا

لازما والجمع الائمة عامة على غير بعضهم وصبر ودة هار ما غميرا  
اهل العباس فان تجوز طيبة الاساس من الغراس وهو بكل عصر  
الحق وسادات الناس ائمة لا ونبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم  
اولا ولا ابداء على امواتهم وبامرائهم ولا اخرهم كما فاقهم وموساهم  
وحسبة من حسيبتهم ونسبت من فيهم برضى لرضاهم وبغضب لغضبهم  
**فقد روى الامام احمد** والترمذي وقال حديث حسن الشافعي  
في السنن والخامس المستدرک عن المطلب ابن ربيعة رضي الله  
تعالى عنه قال دخل السيد العباس بن عبد المطلب رضي الله تعالى  
عنه على النبي صلى الله عليه وسلم مغضبا ولما عنده فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم ما اغضبك فقال يا رسول الله ما لي ولقرش اذا اتوا  
بينهم تلاقيهم بوجوه مبشرة واذا الاقوتنا لقوتنا بعين ذلك فغضب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى احمر وجهه **ثم قال والذي**  
نفسى بيده لا يدخل قلب رجل الايمان حتى يحكم الله ولرسوله ثم  
قال يا ايها الناس من اذى عبي فتدا في فائما الرجل صنو  
ابيه **وروى الحافظ الترمذي** وقال حديث حسن عن الامام  
الاكبر ترجمان القرآن سيدنا اهل الاسلام والايمان الامام  
عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم للعباس اذا كان غداة الاثنين فائتني انت وولدك  
حتى ادعولهم بدعوة ينفعك الله بها فحينئذ وعدونا معه  
فالبنا كسائهم **قال اغفر للعباس** وولده معفوة ظاهرة باطنة  
لا تغادر ذنبا اللهم احفظه في ولده واد الحافظ ورس  
العبد راي اخره واجعل الخلافة باقية في عقبه **وروى الحافظ**  
ابن ماجة عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان الله اتخذني خليلا كما اتخذ ابراهيم خليلا فترلى به منزل  
ابراهيم في الجنة وللعباس بيتا موسى بن خليلين وراواه الحافظ



ابن شاهين ايضا في السنة وقال هذه فضيلة تفرد بها السيد  
العباس **وقد ذكر الحنف والحنابلة** ان الله تبارك وتعالى ذكر  
مودعة ال البيت امر تعالى بها في قوله سبحانه وتعالى قل  
لا اسئلكم عليه اجرا الا المودة في القربى **وروي ابن حاتم** في تفسيره ان  
ابن عباس رضي الله عنهما ذهب الى ان المراد من قوله تعالى  
ومن يقرن حسنة تزدله فيها حسنا مودة ال البيت  
المصطفى صلى الله عليه وسلم **وروي الحافظ** الحاكم في المستدرک  
وقال صحيح على شرط مسلم عن ابن عباس رضي الله عنه ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد الله لطلب اني سالت  
الله تعالى ان يثبت فيا ترو ويهدي ضالككم وان يعلم جاهلكم  
وان يجعلكم جود اجزا رحما فلو ان رجلا صنع بين الركن والمقام  
فضلي صام ثم لقي الله مبغضا لاهل البيت دخل النار **وروي**  
الحافظ البيهقي وابو نعيم كلاهما في دلائل النبوة والحافظ شاهين في  
السنة عن ابى اسد الساعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا تخرج متروك غذا انت وبوك حتى اذا دنوه استعمل عليه  
بملأه انيكم فان لي حاجة فلما اصبح اقامه فقال تعاربا حتى اذا دنوه  
استعمل عليهم ملائكة فقال هذا عمي وصنوا لي وهو اهل بيتي فاستمر  
كسرى ايامهم ملائكة هذه فامت اسكفة الباب امين امين  
الى غير ذلك من الاحاديث الشريفة السعيدة التي صارت عدتها  
عديدا وراويها الحافظ السيوطي وغير ذكرها في التظيم  
والترتيب افردوا العلم بالتصنيف وكان معاملة اباهم في  
التظيم والاکرام فوضا لزاما على الحكام وحصل لهم المعازاة  
في رزقهم الثابت على الدوام الذي مضت على شوهرهم الشهور  
والاعوام ولم ينقصه ناقض من اهل ساير الامصار في جميع  
الاعصار بل اجمع على صحة العلم اجمع ونفا تصحيح وقفة عليهم

على زوى المذاهب الاربع لرزيدان يعرض على السادة العلم  
الاعلام سوال يتعلق بذلك المساجد التي يكاد ان لم تحدث  
مثلا في الاسلام هو انه ما ذا يقول علماء الدين وموالي  
المسلمين في وقف وقف قرية على نفسه مدة حياته ثم من  
بعده على اولاده ونسله وعقبه وحدودها وحدودها  
بحيث لم يبق ينقص منها موضع ومن ذلك الكتاب وقف  
صحيح منفذ على الامة اهل الترجيع واستمر وضع يد الموقوف  
عليهم جملة من السنين نحو الخمسين والستين فكل اذا  
سمحت بعد ذلك وظهر فيها زيادة في العذات هنالك  
وتلك الزيادة داخله في تلك الحدود ولم يخرج عن  
حدودها الاربع عن حد محسوب ولا معدود تكون تلك  
الزيادة داخله في الوقف المذكور ام يخرج عند خصوصا  
اذا كانت موصدة على السلالة الهاشمية وسبله على القرابية  
المصطفوية ونجسة على الزكية العباسية وهل ما نقل عن  
السادة الخفعية زادهم الله تعالى اجلالا في البرية من انهم قالوا  
الوقف حصه وهي الثلث فظهر ان الحصه اكثر من الثلث  
جميع الحصه وقف وكذا الوقف ارضا وحدودها وعير فذنها  
فظهر ان العذات اكثر يكون الكل وقف صحيح ذلك ونفي به  
ويقتضى ام لا وهل رعاية بنى العباس لارثة على المؤمنين  
من الناس ام لا وهل الوقف عند حدود الله تعالى وما  
بين شرع بنبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم واجب على جميع المؤمنين  
متكامل قوله تعالى ولا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما  
شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرج مما قضيت ويسلو تسليما  
فينهل بما تضمنه كتاب الوقف الثابت المحكوم به ام بما  
شهدت به الدفاتر الديوانية من المساجد الداخلة في الحدود  
الاربع المذكورة فبما لا يصحح الى الجواز والاساطة وهل اذا



الدفاتر الدواني تشهد قديما وحديثا بسايد وفذن مقده بها  
محصورة معقومة ثم حدث ساحة دلت على زيادة تلك  
القادير المحكومة وبالجولة قال لكل تشله الحد وتكون تلك الزيادة  
من حظ الوقوف عليهم ام غط من يريد ان يبذل في استخلاصها  
منهم للجهود افتونا ما يجوزين وابطلوا الجواب بطاشافيا  
وبينوه بيان كافيا **باب ما نقل عن علي** الائمة المجتعة  
صحيح وهو مذهب المعتمد ولم يتخلق خلافا في المسئلة في  
مذكورة في فتاوى قاضيان وفضول العبادي وجميع الفصولين  
والاسعاف في احكام الاوقاف ولا خصوصية للوقف في هذا  
الحاكم بل جعلوا الوصية والاجارة كذلك قالوا واستلجوا رضا  
معينة وعين قدر فذمنا فاذا في التركان الكل له وان كانت  
اقل لم يستطع من البعثة شئ لكن له الخيار وتعرض رعاية بنوا  
العبار خصوصا على الحكم ولا يجوز محارضة فيما بأيديهم ولا ان  
شئ منهم **وقد كتب القاضي الامام الثاني ابو يوسف** من رسالته الى  
هارون الرشيد رحمه الله في باب الاقطاعات ليس للامام  
ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق واجب وفي باب احيا الموات  
ليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف  
انتهى وقال في مواضع اخر منها وكل من اقطع الولاية المديون  
ارضا من ارض السواد فلا يحل لم ياتي بعد من الخلفاء ان  
يرد ذلك ولا يخرج من هو في يد وارث او مشركي فاما من  
اخذ من الولاية من يد واحد ارض واقطعها اخر فهو هذا بمنزلة  
غاصب غضب واحد راع على اخر ولا يحل للامام ولا تبعه ان  
يقطع احد من الناس حق مسلم ولا معاهد ولا يخرج من يده  
الا بحق يجب عليه انتهى **ونقل فيه ايضا** ان عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه جعل للعباس رضي الله عنه في بيت المال في كل سنة  
اشئ عشر الف فيجب الكرام بنو العباس وتخليهم ورعاية الاحسان

٧٦  
لم امتثال لقوله تعالى قل لا اسألكم عليه اجرا الا المودة في القربى  
اي قولي رسول الله صلى الله عليه وسلم **كارواه البخاري** ومسلم  
والترمذي وابن جرير وابن المنذر ونسوه ابن عباس الا المخط  
لي في قرابتي فيكم **وفيه** بجلد كما رواه ابن عبد الله بن حميد  
وابن المنذر مرفوعا الا ان بطلوا رضى ومن طريق يونس  
ابن مهران الا ان يود ولي في قرابتي ولا يودوني ومن طريق  
ابن المبارك تحفظوني في قرابتي **واخرج ابو نعيم** من طريق  
بجاهد ان تحفظوني في اهل بيتي وتودوهم **واخرج ابن خنسر**  
قال المودة الا لا تحذروا اخراج احمد والترمذي وصححه النسائي  
والحاكم عن المطلب ابن ربيعة قال دخل العباس على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال انا لنخرج فتوى قريشا فاذا راونا  
سلطنا فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وودعوق جبينه  
ثم قال والله لا يدخل قلبا امرأ مسلم ايمان حتى يحكم الله ولقراي  
واخرج مسلم والترمذي عن زيد بن ادم ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال اذكر الله تعالى في بيتي واخرج الترمذي وسنه  
الطبراني والحاكم والبيهقي في الشعب مرفوعا احبوا اهل بيتي بحبي  
**وروى البخاري** عن ابي بكر الصديق مرفوعا من بغض اهل البيت  
فهو منافق واخرج الطبراني عن الحسن مرفوعا لا يغضنا احد  
ولا يحسدنا احد الا يدرى يوم المتباعدة عن الحوض بسيلط  
من نار واخرج البخاري عن الحسن مرفوعا الكل شئ اساس  
واساس الاسلام حب اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واهل بيته وحب الاقرباء والحكم الشرع بالظاهر والباطن وهو  
فعله قوله تعالى في سائر آياته **واخرج** الحافظ رجم في تفسيره  
عن عثمان ابن ضمره عن ابيه ان رجلين اختصما الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقضى الحق على المبط فقال المتقضى عليه  
لا ارضى فقال صلحه فامريه قال فذهب الى ابي بكر الصديق



فذهب اليه فقال لها انتما على ما قضى النبي صلى الله عليه وسلم فاني  
 ان يرضى قال فاني عمر فاتيته فدخل من منزله فخرج والسيوف  
 يده فضرب به راس الذي انى ان يرضى فقتله فاقول الله تعالى فلا  
 وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم وتجب العمل بما ضمنه  
 كتاب الوقف الثابت واما الدفاتر فانا يعمل بها عند  
 عدم وجود حجة شرعية خصوصا ان الدفاتر القليلة شاهد  
 بما في الكتاب فلا اعتبار بالساحة الحادثة انتهى **سبيل**  
 من وقف خراب استبدل حكمه حتى به ومن جعله سفاه على  
 لاخره لم يلزمه **سبيل** العلو تعليقه به **سبيل** السامى ملكه  
 ام لا وهل صحة الاستبدال تقتضى عدم العلو او تعاقبه او غيره  
 على البيع او يورد البيع ام **الجواب** لا يلزم صاحب العلو تعليقه  
 وصحة الاستبدال تقتضى ملك العين لا عدم ملك العين ولا  
 تعليقه ولا جرمه **سبيل** على البيع ولا رد البيع وانما يصير صاحب  
 السفلى القرض للعلو بشي راء اعلم **سبيل** في شخص قتر عليه  
 القاضى كسوة ونفقة لزوجته بعد مدة عشر سنين وفاة  
 الزوج الى رحمة الله تعالى فهل الكسوة والنفقة تسقط بالموت  
 ام لا **الجواب** سقطت بالموت **سبيل** في شخص باع شخص  
 قطعتين جوخ بفضي من غير تفصيل والقياس عنهم اربعة  
 ادراج وربع ذراع اصطنبوا بتمن معلوم على حكم التفصيل  
 وتشاهدوا بالحاكمة على قاضى شافى في ثمنها بصحة البيع والتفصيل  
 في كل يوم وتسليمها المشتري بالحضرة والمعاينة من بائعه  
 بعد النظر والتقليب والمعرفة الشرعى وثبت ذلك عند  
 القاضى المذكور وحكم بموجب ذلك ثم ان المشتري المذكور فضل  
 على نفسه وفضل منه فضلة وما عاها ونصرف فيها وخطبها  
 ولبسها واعاها للناس ثم بعد ذلك ادعى المشتري المذكور  
 ان الجوخ المذكورة معترفة واكلاها العت ويريد ان يبطل البيع

لغيره

ويرجعها لصاحبها والحال ان صاحبها واخذ من ثمنها على علم ما قطع  
 عليه مدة شهرين فهل تقبل دعواه فيما يدعيه ام لا وهل للقضاة  
 ان يبطلون البيع بدعواه بانها عاتدام لا **الجواب** ان كانت  
 العت المذكورة منفصلة للقيمة عند التجار فان عيبا فان كان قد باعها  
 ولم يعلم به المشتري وقت البيع ولا وقت التسليم واقر البائع  
 بعد مدة او برهن المشتري او نقل البائع على العين فقد توجه  
 الخلف عليه وتعدز مرده بسبب ما فعله المشتري فانه يرجع على  
 البائع بالنقصان ولا يبيعه منه الحكم المذكور حيث لم يشوط البراه  
 من كل عيب به او من ذلك العيب لم يتصرف بما ذكر بعد الاطلاع  
 عليه انتهى **سبيل** فيما يقطع يورده الامام ونائبه من اوصى  
 بيت المال الاجناسه مستحق لشي من بيت المال لونه لم يتعلق  
 به منع عام كطلب علم واقتا وتدرير وغير ذلك هل يصح ذلك ويجوز ام  
 لا واذا انقطع وارصده بتوقيع صورته انتهى فلان وفاة فلان  
 وسال ان يستقر هو واولاده وذريته ونسله وعقبه فيما كان ماسد  
 فلان ثم من بعد ذلك يكون ذلك مرصدا على صاحب كذا وشرح ذلك بدفق  
 الموقعين له والجاب لذلك الى الامور انما يبيد ثم مات كل منهم وبقي  
 واحد من الذرية ولو بصفة الاستحقاق او لم يبق وبقي المكان المرصود  
 عليهم بعد دم وتولى الى الامور انقطع التوقيع عن البيوت  
 وفي كتابه يكون ذلك مستقرا من ذكره لا بالتوقيع المذكور  
 او لا يكون ذلك بل لا يجوز لولا الامر ولا نايبه العمل به لانقطاع التوقيع  
 وان وافق ما فيه ما في الدفاتر المجمع الملقق بعد تفرقه لانقطاعه  
 وعدم حفظه وعدم معرفه كاتبه ولا عدالتة وحفظه وصنطه  
 بحيث لو نقل رتب في دفتر اخر جديد لا يجوز الاعتماد عليه العمل  
 به لما تقدم واذا قلتم بعدم صحة اعتماد العمل به ونحوه  
 في ذلك شرعا فقال **سبيل** يعمل به او لا يعمل به شرعا في ذلك بل  
 بالعادة والقانون هل يكفي او يختص على الكفر ام لا وهل يصير



المقرر فيه اطاعا او ارضا او بعد موت من تور فيه بحق محلا لا يتر  
فيه والامور او نايبه من شام من هو من اهل الاستحقاق لشوم بيت  
المال سواء ورثته والمرصد عليه بعدد او غيرهما ولا يجوز ان  
يتر منهم احد **حديث** لم يكن من مستحق بيت المال فانه تور فيه  
لم يصح الترسر ويجب على ولاية الامور نقضه او لا وهل اذا وقف  
على الامور او نايبه على مصالح مسجد وضريح **وسيل** وطلبة **علم**  
وجماعات بروقرباقت شيئا من الطين المذكور ثم لا توفيق منقطع  
مستدوح سابقا او شرح لا يحق اتمد للورثة او بالارصاد والنفق  
زاوية بعد وفاة كل من المذكور والسائل وانقطاع التوفيق كما  
شرح فليفلو او الامور او نايبه نفق بعد نقضه وابقاوه للورثة  
او نحو الزاوية **مسألة** او اذا قلتم بصحة الوقت وعدم جواز  
نقضه وبطلان الخراج عن الموقوف عليهم فابدوا فيه من  
محلول طين الاحباسي **في رواية** فيه من نايب او الامر مستوف  
ذلك من البديل والمبدل ويجب على ولايت الامور تكمهم من ذلك  
ورفع يد من اعيد ذلك له او تور فيه ابتداء هذه الاعادة والعتر  
الباطلين ويثابون على ذلك **الثواب** الجزيل او لا وما الخمر  
في ذلك **افئونا** وابطوا **الجواب** لا يصح الصواب  
ومزيد **الثواب** ما يجوز **الجواب** لا يصح ولا يجوز على القول  
به **قال** مولانا قاضي خان في فتاواه السلطان اذا جعل  
المعوق خراجا لصاحب الارض وتركه عليه جاز في قول **ابن**  
**يوسف** خلافا لمحمد والفتوى على قول **ابن** يوسف اذا كان صاحب  
الارض من اهل الخراج وعلى هذا التشريع للقضاة والمفتين  
انتهى **ثم قال** السلطان اذا وهب لرجل خراج ارضه ذكر في  
التيسير انه لا ينبغي له ان يقبل لانه سيق الخجاعة فان كان مصرا  
كان له ان يقبل وتصرف خراج الاراضي والجزية وما يوجد من خراج  
بني تغلب المقاتلة وذرايعهم وكل ما تقر منفعته الى عامة المسلمين

نحو المراء والسلاح والعدة للعدو وحجارة الجسور والقناطر وحفر  
الانهار العامة وبنات المساجد والنقطة عليها والقضا والفتا انتهى  
والمقطع والرصد انما هو خراج الارض واما الرقبة فباقية لبيت المال  
ولا تكون ملكا للمقطع او المرصد عليه **كما افاده الامام الخفاف** في احكام  
الاوقاف ولا يجوز العمل بالتوقيع المذكور ولا اعتماد الدفتر المذكور  
عند وجود منازع لما فيه قال مولانا قاضي خان رحمه الله في الفتاوى  
وجعل في يده ضيقة فجاء رجل وادعى انها وقف واحتضر تمسك فيه خطوط  
العدول والقضاة الماضية وطلب من القاضي القضا بذلك الضك  
قالوا ليس للقاضي ان يقضى بذلك الضك لان القاضي انما يقضى بحجة  
والحجة هي البينة والاقوال انما الضك لا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط  
انتهى **ومن قال** يعمل به ولا يعمل بالشروع فقد استحق بالشروع فقد  
صح لغزو صار مرتدا ان سبق منه ايمان صحيح يقوى عليه احكام  
الموتدين واذا مات المقر بالطين فقد صار محمولا ولا يورث  
لما قد منا ان المقطع له ينفع به وهو باق على اهلان بيت المال  
فلا امام ادنا يبيد تقرير من هو من مصادف من قد منا قارب  
مولانا الكوثري في الفتاوى المشهورة بالبرازانية له عطا بالديوان  
مات عن كسيف فاصطلى على ان يكتب في الديوان اسم له حيا  
وياخذ العطا لما معلوما والاخر شي له من العطا ويبدل من كان  
العطا لما معلوما فاصلم باطل ويؤيد بذلك الصلح والعطا  
لذي جعل له الامام العطا لان الاستحقاق للعطا ثابت  
باثبات الامام لا دخل لرضا الغير وسبب له غير ان السلطان  
ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية محرمان المستحق وانما  
غير المستحق في مقامه انتهى بلفظه واذا قرينة من ليس المصارف  
وجعل في الامر ايدى الله ابطال تقريره وتقريره لمصرف واذا وقف  
الامام ادنا يبيد شيئا على مسجد ونحوه من المصالح العامة صح وثاب



على ذلك كما صرح به العلامة ابن وهبان في المنظومة وشرحها  
عن غيره ايضا وحيداً لا اعتبار بالتوقيع المذكور السابق  
ولا يجوز له في الامتناع الرقعة المذكورة بسبب ما ذكرناه  
ابدلوه غيره من يحل له على طريق الايقاف كان البديل وقفا  
كالاول ولا يجوز ابطال واحد منهما وتجب تملك ما في المسجد  
او نظره منهما ويثابرون على ذلك الثواب الجزيل والله سبحانه  
اعلم **كتاب الوكالة** **سبيل** عن نظر وكيل  
شعر عزل الموكل عن النظر هل ينزل وكيله أم لا **باب**  
بانه يعزل اخذ من قوله ان الموكل لو كان مكاتباً فنجزها  
او عبداً ما دوننا نحن عليه فان وكيله ينزل **قال النبي** يشترط  
لبقايها ما يشترط لا بد ايها من جواز التصرف للموكل ولا شك  
ان الموكل لا يبقى له تصرف بعد عزله فان عزل وكيله **سبيل**  
في رجل وكل رجلاً وكالته مفوضة مطلقة وخلف بنتاً قاصره  
ثم ان والدها تزوا الى رحمة الله تعالى فادعى الوكيل بانه باع  
الجارية وتجعل تحت يده خوفاً انها توت **باب** اذا وكل  
شركات بطلت وكالته **سبيل** في رجل له دين على اخر ففزع  
له بعضه وكل له وكيله في قبض ما تاقضه واستمر عليه وهو  
كذا معلوم عندهم ثم ان المدين غلق للموكل المبلغ الذي تاخر  
واشهد عليه حجة شرعية مثلها ابيوت والحكم فيل لرب  
المال او لو وكيله نقض الحساب اصلاً وخلقة وتفضل به حيث  
ان المدين لما ان دفع لرب المال بعضه كان تكات  
بذلك اخذها منه وبوالدي تاخر وكل فيه الوكيل فقل له نقض  
الحساب بعد اخراج التكات الذي كانت لجد الدين  
اولاً وهل اذا كان رجب الدين غايبة في البلدة التي بها  
الوكيل والمدين فمنسل يلزم المدين يسيراً بانه غلق جميع ما عليه

وكله

وذكره

وذكره برب لوب الدين او اليمن يلزم لرب الدين فقل للموكل  
ان ياخذ المال الذي يكره المدين من غير بينة ام لا **باب**  
ان المتأخر على مديونه لداو وكل فيه ثم طلب من المدين اعادة  
الحساب لم يلزمه ذلك ولكن بامره القاضي باعادته فان امتنع  
لم يجبره القاضي على ذلك **كتاب في فتاوى** ولذا وكل الدين فيه وكيله بالخصومة  
والقبض او نقض ما عليه من الدين فان انكره اصلاً ولا بينة للموكل **باب**  
المدعى عليه وان ادعى الايقاف من الموكل بامره القاضي يدفع ما ادعاه الوكيل ويقول  
له اذا البقية الموكل فخلعه ولا يمين على الوكيل **سبيل** في امرأة وكلت  
اخاه في شراء نصف بيت معين واشترى الاخ الكل النصف لها والنصف له  
ثم هاد واشترى من بايعه بمثل الثمن الاول لنفسه خاصة **باب** بان  
الشرط الثاني للاعتبار به اما في نصف اخيه فلا ان الوكيل بشر اشترى معين  
لا يملك ان يشترى لنفسه واما في نصفه فلا ان قوله في جامع الفضولين  
الشرط الثاني الثاني الحق ويكون نسخاً لا اول ليس على اطلاقه  
بل معتبه بما اذا كان الشرط الثاني بالكثر من الثمن الاول او ما قبل مسنده  
**كتاب في القنية وصورة في فتاوى قاضي خان** من باب الهزبان يكون الثاني  
بالكثر من الثمن الاول وما في القنية اولي واما اذا كان الثاني بمثل الثمن الاول  
فلا يفسخ الاول لعدم النافية في نسخه وهذا بمثل الاول **باب**  
كان المعتبر هو الشرا الاول كما لا يخفى وبديل عليه ايضا من الصريح ما في  
البرازية من الاقالة اشترى شيئا بثمن عشرون درهما ثم شطروهم  
ثم جدد العقد بعشرة لا يفسخ العقد انتهى **سبيل** في رجل  
وكل اخر توكيل شرعية في قبض حقوقه حيث كانت لقبض الوكيل  
من غير عزم او وكله ما وصلت قدرته اليه واستقر الحال على ذلك  
مدا حتى مات الوكيل فادعى الموكل على تركته ما قبضه له من  
عزمه فادعى ورثته الوكيل ان مورثهم رد لوكله ما قبضه له في  
حال حياته فقل بقبول قوله في ذلك بايمانهم ولا يكون بينة على  
ما ادعى به ام لا وهل اذا اصدق بعض الورثة على بقا المقبوض  
عند مورثهم وانما بعضهم ذلك وادعى رد مورثه على موكله في ذلك

قاضي خان



وعلى ما دعا به من قبله في حقه ويبرأ من عهدة ما يخصه من  
ذلك ويؤخذ العذر باعتزافه في حقه ام لا **الجواب** لا يقبل قولهم  
ولا بد من البينة على الدفع للموكل او على قول الوكيل في حياته دفعت  
ما قبضته للموكل او على قوله هلكت ما قبضته ويؤيد تصديق المقر  
على نفسه فقط **سبل** في رجل وكل اخوان يصارون له بسعر  
المسلمة في البلدة وكان اذا كان الواقع ان يصرف الدينار باحد  
داربعين نصفاً وثمانى وكان الوكيل ياخذ من الموكل ثلاثاً  
داربعين وثمانى وكان الموكل فعل له الرجوع عليه بالزيادة مع ان  
الواقع ان يصارونه كانت بما امر به الموكل **الجواب** لا رجوع بعد  
ما وقع التراضي **سبل** عن رجل ادعى بالوكالة من زوجته فلان  
فانكر وكالته فيزعم ان زوجته فلانة بنت فلان ابن فلان  
وكلته في كذا او حمله فثبت حمل يثبت النكاح بذلك **الجواب**  
نعم يثبت **والعمادى في فصوله** لم يفرق بينهما وعلى ما يفرق به صاحب  
الجامع ينبغي ان يثبت الزوجية لا نكاحاً تكن كاهنة ولم يحصل  
لقرينها الا بذكر الزوجية لانها لم تكن حاضرة فثبت صحتها  
**سبل** في ناظر وكل وكيل في امر الوقف ثم عزل القاضى  
فل يعزل وكيله بعزله ام لا **الجواب** يعزل بعزله اخذ من  
قوله يشترط لدوامها ما يشترط لابتدائها **كتاب**  
**القضا والشهادات سبل** في القاضي اذا كان  
بينه وبين شخص عداوة دينية هل يجوز له ان يحكم  
عليه او لا ويكون كالشاهد اذا كان بينه وبين الشخص عداوة  
لا يجوز له ان يشهد عليه فان وجد بخط بعض من الغائبين  
من الخفية وقد **سبل** عن هذه المسئلة فتاوى **الجواب**  
فيها على التخصيص ان كان قضاؤه عليه بعلمه لا ينبغي وان  
كان بشهادة العدل محض من الناس في محاسن الحكم  
بطلب خصم شرعى ودعواه ينبغي والفرق بينه وبين شهادة  
العدوات اسباب الحكم ظاهرة واسباب الشهادة خافية

والله الموفق للرشاد ولم يعده المحيى الى شئ من كتب المذهب فحل  
هذه **الجواب** موافقا للمذهب ام لا بعيد **الجواب** واعرف  
النقل الى قاييدان وقسم الى شئ وذلك **الجواب** فكل **الجواب**  
المفصل كلام ابن وهبان في شرح المنظومة وليس منصوصاً عن علمائنا  
**وذكر** العلامة ابن السخند في شرح المنظومة انه ينبغي التفاتاً مطلقاً  
اذا كان القاضي عدلاً وهو الذى ينبغي حفاً اصحاب الشريعة اعتقاده  
للموفق بين القضا والشهادة بظهور اسباب الحكم ولا حفاً اسباب  
الشهادة **سبل** عن قاض حنفى وقعت الدعوى عنده وطلب  
البينة من المدعى وعنده قاضى مالكي فاجاب المالكى القاضى الحنفى  
بحق المدعى من غير طلب من المدعى وشهد شاهد الحنفى به فحكم  
الحنفى فحل بجمع علمه وهل الشاهد ان يشهد فحل ان يشهد  
او لا **الجواب** اجاب المالكى للحاكم الحنفى الذى وقعت عنده  
الدعوى لا اعتبار به وهو شاهد فاذا لم يشهد بلفظ الشهادة فلا اعتبار  
بقوله وليس للحاكم القضا الا بشرط تقديم دعوى صحيحة وشهادة  
مستقيمة ولا الشهادة بالشاهد يشهد من غير ان يشهد اذا  
خاف ضياع الحق **سبل** في حاكم شرعى يجاهر باخذ الرشوة  
و يجوز لاخصامه على ذلك ويقول للخصم خصمك او عدنى بكذا  
اعطينى انى كذا ويجزم حكماً واذا ارشاه الخصم الاسر فنقض ذلك  
الحاكم يحكم غيره فحل اذا اقيمت البينة والخاله هذه يتعاطى حكماً  
او لا **الجواب** اذا ثبت ذلك عليه عزله الحاكم وعزله ويجوز  
توليته بعد ذلك **سبل** في شخص اقام بينة شهدة  
بان فلان ضرب فلان في يوم الاحد مثلاً في محل كذا وشهدت  
بينة بان الضارب كان في ذلك اليوم في محل اخر من الثلث في ذلك  
اليوم فحل تنع البينة الشاهدة بانه كان في محل كذا لا في محل  
الضرب وتعارض البينتان ام لا تنع وهل اذا ادعى شخص على  
اخر بانه ضربه او قذفه وانكر المدعى فطلب المدعى البينة فوعده

هذه



بأعضادهما في ثاني يوم الدعوى وطلب المدعى حله للونه غير  
 معروف وقال استثنى ان لا يحضر معي تمام الخصومة هل يسجن جزا  
 ام كيف الحال **وقال** اذا وجه القاضي رسوله بطلب خصم باذن  
 القاضي فتعمل عليه جماعة ومنعه من التملك معه هل يلزمه التعر  
 ام لا **الجواب** عن الاول ان البينة اشاهدة بانه لم يكن  
 في محل الضم غير مقبولة لانها بينة نفي الاذي لو اثر عند الثاني  
 وعلى الكل عموم كونه في ذلك المكان والزمان لاستمع الدعوى عليه  
 ويتضح بفراغ الدمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة في  
 الضرورية ما لا يلزمه الشك **كذا في الفتاوى البرازية**  
 معنيا الى المحيط والجواب **ب** عن الثاني انه اذا ادعى عليه الخصم  
 فانه لا يجبر الا بعد البتوث اذا راي القاضي ان يعززه والا  
 فلا واما اذا ادعى عليه القذف فلا يجلس حتى يثبت مستورا  
 وواحد عدل وقيل لا يجلس **كما صرح به في الهداية** والجواب  
 عن الثالث انه يلزمهم التعرير وكذا يعز المطلق المنتع **سبل**  
 في شخص ادعى على اخيه انه اشتري جارية وعبد او عين لكل ثمن  
 وانه تم العبد واذن له في تسليم الجارية من فلان **فاجاب**  
 بالاعتراف في الشرا وتسلم العبد دون الجارية وحصة فلانة  
 بخسورهما وانكرت ان يكون البائع سيدها فمنعه القاضي  
 الخفي من معارضة المشتري ثم ادعى البائع عند قاض اخر  
 بغيره الدعوى **والجواب** المشتري بان القاضي منعه من  
 معارضة وقت دفر كان له بينة على اقراره بالتسليم فتصل  
 المنع او لا تمنع ولو كان الشهادة على الاقرار **ب** **سبل** المنع لقولهم  
 من كان محكوما عليه في حادثة لا تمنع دعواه في تلك الحادثة  
 الا المم وتكون الخصومة بين البائع والمرأة ام لا وهل اذا  
**قال** البائع ان القاضي منعني من معارضة منعه وقد قلت  
 له ان اي بينة بذلك هل يقبل ذلك منه **ب** **سبل** المنع ام لا

**الجواب** هذه الدعوى نافضة لاستحقاق جوابا لاما ادعى عليه انه  
 يستحق الثمن وانه يطالبه ولا انه تسلم الجارية المبيعة لانه لا يلزم  
 من كونه ن البائع اذن له في تسليم الجارية ان تكون تسليما ولا  
 يدخل المبيع في ضمانه بالاذن بتسليمه وهو في يد الغير فان كانت  
 الدعوى الاولى على هذا الوجه الناقص فالجمل المرتب عليها غير صحيح  
**وسبب الاشكال** في سماع البينة لعدم محكم عليه وان كانت  
 الدعوى تامة بانه ادعى انه باعه كذا وكذا ثمن كذا وتسليمها وانه  
 يطالبه بثمنها فوقع الحكم بغيره كان صحيحا ونيا د على انكار المرأة  
 ان ليست عند الجارية للبائع غير صحيح لان الدعوى انما في اذنت البائع  
 فلا اعتبار بانكارها واما اذا كانت الدعوى صحيحة تامة **والحكم بعدها**  
**مسنون** الشرائط ظاهرا وبرهن المقضي عليه على ما يبطل المقضا  
 بدعواه مسروقة وكذا برهانهم وكذا من حيلة المشتريات من قولهم  
 المقضي عليه في حادثة لا تمنع دعواه **ب** **سبل** في رجل  
 ادعى بطريق الوكالة عرسا على ورثة ميت ان موكله دفعت  
 الى مورثهم حلقتين بلخشي بربع لولوا بق وبنو زتين وقيتهم مائة  
 دينار ما عرقية البلخشي ثمانون دينار او ما عرقية الروات  
 والغير وزتين عشرون دينار او طاقية مسحور كرش خالص  
 فيها من الذهب ثلاثة عشر مثقال وجوز اساور ذهب وزنها  
 ثمان مثاقيل انما دفعت جميع ذلك لورثتهم فيورثهم فطلب  
 منها بيان ذلك فاحضرت شاهدين شهدا احدهما ان الميت  
 اخبره ان فلانة الموكله المذكورة دفعت اليه جوز حلق في  
 بلخشي وجوز اساور ذهب وطاقية بر كسه لارثتهم ثم اعدم  
 لها من غير ان يخبر الشاهد المذكور بقدر ولا قيمة وشهدت  
 الاسنان فلانة الموكله المذكورة حضرت الى منزل الميت  
 ودفعت له الجوز الحلق المذكور والطاقية وزنها ثلاثة عشر



في الجوز الاساور وزنه ثمان مثاقيل وان المرأة المذكورة  
جاءت الى المستعير وقالت له اني اخاف ان يبدل البعش وقد  
دفع لي فيها ثمانون ديناراً فقلت المستعير ان ضلعواهما  
قلتى دفعت لى عنهم فنتسل والحالة هذه شهادة الاول صحى  
ام لا **واقله** لعدم صحته لكونها شهادة بجهول وهمل  
شهادة الثاني صحيحة او لا لكونها شهادة بجهول ايضا لانه  
لم يشهد بالقيمة في الخلق وليس من اهل الخبرة في معرفة  
ذلك ومعرفة ضمنه فكل بيان مما اخبر به من موصوف وذن  
الطاقة مع ان وزنها مستعدز لكونها موزونة ولا يعلم  
ما فيها الا بطريق الخزر والظن وهما يشترط في شاهدك  
والقيمة ان يكونا من اهل الخبرة والعرفه بالشهود به اولاً وما  
ذا يلزم مستعير الرهن اذا هلك **باب** في الجمالة لاه  
تقع قبول الشهادة **قال قاضى خان** اذا شهدوا الله ومن  
عنده ثوباً ولم يبرقوا عين الثوب ولم يسموا الثوب بالثوب  
شهادتهم ويكون القول قول الموثق في اى ثوب كان وكذلك  
في الغصب **الضمان** فاذا كان هذا مع فحش جمالة الثوب  
فكيف مع خفتها ولا يشترط في الشاهد ان يكون من اهل الخبرة  
وانما حديث الحاط عليه بشئ لانه ان يشهد به واذا مات  
المستعير بماله كان ضامنا للعين **سبيل** الى تحضر  
ادعى على ثلاثة اشخاص انهم ورجلهم ضرر بها بالعصى  
ورجوها بالاجار في يوم كذا في وقت كذا والحال ان  
حال المدعى عليهم لم تحضر والجلس الدعوى وشهد ان المدعى  
عليهم ارجوا بالانكار فاقام المدعيان المذكوران ان البينة  
الشاهدة لهما با ادعياه وشهد عندكم شريعى على  
رجل المدعى عليهم بانهم ضرر بها بالاجار ورجلهم لغيره

قبل

قبل الدعوى على الغائبين من مجلس الدعوى ام لا وهل اذا ثبت عليهم  
الدعوى بالضرب والرجم ما اذا ثبت عليهم بالشرع الشرع  
شهر ان الشخصين المذكورين ادعيا ايضا على الثلاثة المدعى عليهم  
المذكورين انهم من اهل الشر والفساد والنجس والدعوى الباطلة  
وسيرتهم زمنية واقام بذلك بنية شهودا شهدوا عليهم  
بذلك فقبل قبول شهادة الشهود المذكورين وهم لا يعلمون معنى  
ما شهدوا به وانما شهدوا اجمالاً من غير بيان ما شهدوا به  
اولاً وهل اذا قبلت شهادتهم بالجهول وثبت ذلك على الثلاثة  
المذكورين فماذا يثبت عليهم وما يستحقونه بالشرع الشريف  
**الجاب** لا تنفع الدعوى على غائب مطلقاً الا ان يحضر من يقدر  
مقامه وان ثبت عليهم ما ذكره عزهم القاضي بطلب المدعى واذا  
ثبت عليهم ما عرفهم اهل شر وفساد وانما المسلمين فامروهم مفوض الى  
القاضي **سبيل** في رجل في يده بيت ملك يشهد له بذلك مكانت  
شرعية ثم نقل بالوفاة وخلف ورثته فوضعوا ايديهم على ذلك  
البيت وتقرر فوافيه بخوصة عشرون سنة ثم ان الورثة المذكورين  
با عواد ذلك البيت لشخص فظلمهم الحاكم الشرعى ببينة تشهد بجريث  
الملك في البيت المذكور وان في ملك مورثهم الى حين وفاته ولم ينقل  
عن ملكه بنا قل شرعى فافوا ببينة فشهدت كذلك وانما الى  
الورثة بالارث الشرعى فحكم الحاكم بصحة البيع والملاكية فظهر  
بعد ذلك قامة على الورثة جماعة ونازعوهم وانزعجوا من  
ايديهم حجة شرعية تشهد بان هذا البيت المذكور وقف  
من جهة مورثهم فهل يقبل ذلك بعد ان تصرف الورثة المدة  
المذكورة في قوله وحكم الحاكم بصحة البيع والملك **الجاب**  
مضى المدة لا تمنع الدعوى وتنفع دعوى الخارج على نفي اليد  
وكوكان بعد القضاء الصحيح واما ببينة ذى اليد له بلا خصم  
له تصرف منبرعه **سبيل** في رجل ادعى على اخيه بحق شرعى  
بطريق الضمان ولم يصل الحال ويطلب الشرعى عند حاكم



شروع فاجاب المدعى المذكور عن اصل موافق الضمان واصل  
 المال ويطلب منه بنية تشهد بالضمان المذكور فقط وعمل  
 لاحد الشهود ان يبرز الخصم فيه وبخروج قهرا بالفاظ غير المناسبة  
 للامور الشرعية فاذا شتم الخصم المدعى عليه وقال له يا جاهل  
 وما شبه ذلك فهل له ذلك وهل يفيق ويعزر التعزير الالاق  
 بحاله وينع من ذلك النع الشرعي **اجاب** لا تقع دعوى كفاالة المال  
 بلا بيان السبب وليس للشاهد ما ذكره ويعز اذا شتمه بطلبه  
**سبل** في رجل شهد على اقرار رجل بحق وكتبه القاضي فقد  
 شهدا وتما ان المال عليه الان فهل تقبل هذه الزيادة ام لا  
**اجاب** لا يقبل ان اختلف المجلس **سبل** في تحضر له دين  
 على اخوي يسمي يوسف فتوفي رب الدين وحضر احد الورثة واثبت  
 تركيله عن الوارث الاخر وقبض من الدين اربعة واربعين  
 دينار عوض عن الفاضل وثمان مائة نصف القدر المتأخر وهو  
 لينتقل للمنفى المذكور في ذمة يوسف من ثمن بضائع حديد وغيره  
 ابتاعها منه سابقا وحل وصل ليوسف من مال بنته او على يد  
 سعيد المعين اصل ذلك بالمستند المكتتب من محكمة البرمسية  
 المحلوم عنها الورخ بالمشوي من ذي الحجة سنة خمس وستين  
 وتحرارية في صدر الحجة بين الورثة والمدعي المذكور اقرار بعدم  
 استحقاق وثبت ذلك وحكم به حكم جسي في انتهي نظر الوثيقة  
 ثم ان الوارث المهرى بالوثيقة المذكورة يريد ان يطالب  
 يوسف بمال زايد على ذلك الاصل المعين بمستند البرمسية مستند  
 ان الاقرار بعدم الاستحقاق والابرا المشدوحين فيه من  
 مات على الاصل المشدوح بنجحة البرمسية المنبه عليها بالوثيقة  
 المذكورة والحال ان ما كتب بالبرمسية الاصل له بمقتضى ان  
 بنية المورث المذكور في يوم التصديق المسطر بالبرمسية لان  
 قبل ذلك بخمانية ايام وبرز من يده ورقة مضمونها انه حضر  
 لدى الحاكم فلان وفلان واخبر ان بنية المذكور قبل بالجوانية

بالاقرار في ذلك فهل يحل ان يكون يسال المدعى المذكور

في ثاني عشرة الحجة سنة خمس وستين وتحرارية انبعاثا شرعيا  
 فنل تقع بذلك الصدور التصديق منه بعد موت بينتوا  
 على ما كتب بالبرمسية والصدور والاقرار بعدم الاستحقاق  
 والابرا العام المطلق كما شرح بالمستند المذكور للنفى  
 سماعها تلذيبا للتصديق السابق منه خصوصا ومن قواعده  
 ان من كان نكحها عليه في حاشته لا تقع دعواه في ذلك الحاشية  
 وهذا الاجتناع صحيح لما ذكره وللونه لم يبينه على انه صدر  
 بعد خصومة ولا يبينها بثبوت ولا حكم ولا وقع بلفظ الشهادة **اجاب**  
 ان كان المبري جميع الورثة لم تقع دعواه بعينه  
 ونسبهم بان الابرا مبني على شك التصديق فهو لا اصل له بسبب  
 ما ذكره فاسد الان لان الاخبار لا اعتبار به في حقوق العباد  
 وانما المعنى شهادة العدل في مجلس القاضي على خصم حاضر  
 مطابقة لدعواه في صحبة بلغة اشهد ولا يقوم غيره مقامه  
**وقال الشاهد** اعلم او اتيقن لم يقبل وعار قاضي الاثبات بلغة  
 الشهادة بشرطها المذكورة لم تقع لانها شهادة يفتي محني  
 كما مضى في كذا في ذلك اليوم للونه كان فيه ميتا ولا اعتبار  
 للمعنى في النقي لا للفظ فلا يقبل الا ان يكون النقي متواتر فيقبل  
**وان كان المبري اجمعه** اصالة وكالة لم تقع الدعوى في خصمة  
 المبري لنفسه وتقع دعوى الاخر الموكل لان الابرا منه غير صحيح  
 لان شرطه ان يصنف الوكيل الى موكله بان يقول ابراك موكلي او  
**قال موكلي الحق** في عنده الى اخره وما ذكره من القاعدة المنسوبة  
 اليه اخبروا منها ثلاثة فقالوا الا في ثلاث **سبل** في رجل  
 ادعى على رجل ما لا يسبب حساب هل تقع ذلك الدعوى ام لا **اجاب**  
 لا تقع لما في البرازية ادعى عليه ما لا مقدار بسبب حساب جوك  
 بينهما لا يصح لان الحساب لا يصلح سببا للوجوب **سبل**  
 ادعى دينا والتبته ببينة شهدت به في تاريخ محلي فاقام



المدعى عليه بينة على المدعي العام المطلق في ذلك اليوم بعينه ولم  
 يحصل سبق **اجاب** بان لا ابرأ يحصل موثر لما في **جامع**  
**المصولين** من فصل الشاقص ودفع الدعاوى من ان الاصل  
 ان المراجعة والمستقط اذا تعارضا يوتر المسقط **سبل** ابراه  
 عن الدعاوى مطلقا ثم اقر المدعى عليه بعبه الا برأ ان عليه  
 دينا قبل الا برأ فحل بواحدة **اجاب** بانه لا يواخذ به لانه  
 اتم بلا مسقط بالابرأ وايضا لا تنفع دعوى المدعى به لا يحق  
 سابق على الا برأ **فاما** يستمع فكيف يواخذ وتطيره في طرفي الشوب  
 وقضى به القاضي ثم اقر المقضى له **بعب** والقضا انه لم يكن له عليه  
 حق فانه لا يبطل الحكم **سبل** في رجل ادعى على رجل انكر بانه  
 قتل زوجته بتم **فاجاب** بالانكار ولم يحضر المدعى بينة بانه  
 قتلها وخبر شيئا فحل له الرجوع فيما عزمه له بالطريق الشرعي  
 ام لا **اجاب** لا رجوع له عليه ان كان صادقا فيما ادعاه  
 والا فله الرجوع **سبل** في رجل ادعى على اخر عند قاصرت  
 عنبلى تدعى شوعى وطلب بوا **اجاب** المدعى منه بما اعترف  
 به فامتنع فامر القاضي بالذبح فنهل ذلك يكون حكما شرعيا يرتب  
 عليه مقتضاه حتى ليس لاحد ان يبطله **اجاب** امتنعوا في  
 لونه حكم **اجاب** بتمس الاية انه حكم **كافي** **البرازية** **سبل** في  
 ثلاث اخوة شهد جميع كبريهم بانهم من العشق وايدوا الفاك  
 والتر ويرفحل تقبل شهداء واثم **اجاب** تقبل الشهادة  
 عليهم ليرجعوا اليها ثم دفعا للضرر العام **سبل** في حاكم  
 شرعي يفيض على شخص حبسه عنده الى ان اخذ منه ما لا صورة  
 عليه وقال لا اطلقك الا ان تشهد مقت على نفسك عند حاكم  
 شرعي ان هذا المال كان لي عندك ودبعة فتشهد على نفسك بذلك  
 خوفا من السجن والقتل وحكم بذلك الحاكم الشرعي فحل اذا قام  
 بينة تشهد بالاكراه تقبل منه ويرجع بما اخذه منه وما يجب

على من له الولاية خلاصه **هذا** المظلوم **اجاب** اذا برهن  
 على انه كان مكرها في اقراره بطل اقراره ويرجع بما اخذه منه  
 ظلا ويجب على الوالديه ان يخلصوه **هذا** المظلوم **اجاب**  
**سبل** في كتاب نقل من قاض الى قاض مضمونه **سبل**  
 بالنقل والتحويل في محل الجرح والتعديل الرجلان السلات  
 السقيان العدلان هما فلان ابن فلان ابن فلان العدلان  
 وفلان ابن فلان ابن فلان العدلان على الدعوى الاستشهاد  
 والصحيحة الشرعيين الصادقين من اجل هذا الكتاب  
 وناقله شهاب الدين ابن فلان العدلان بانه استقرى سابقا  
 من الخواجه بكسر التاج بآل مالك من بلاد اناطولى الهز بآل  
 بآل مدينة اورند المحمية الغيم بهما جميع التخصيص الايض  
 احد هما كان يدعى على وشهد ادعى بهام سبيدي الحبس ابيض  
 اللون متوسط القامة الى اخره واصافه وثانيهما يدعى فورد  
 بحرى الجفنى بالغ طويل القامة بتم فذره من الذهب السلطان  
 الجديد مائتا دينار وثمانية وعشرون دينارا حلا لمقبوضه  
 بيده منه على ما يفضل فيه فاما عوضه خمسة وثلاثون عدلا من  
 الخناكل عدل ثلاث قناطين الخجلة مائة قنطار وخمسة قناطين  
 مائة دينار واثنين وتسعون دينارا ونصف دينار حسابا عن  
 كل عدل خمسة دنانير ونصف دينار وثلث ذلك وما قبضه  
 منه فعدا باقى ذلك وهو خمسة وثلاثون دينارا ونصف دينار  
 وان شهاب الدين المشتري المذكور تسلم التخصيص للبيعين المذكورين  
 وماح احدهما وهو على المذكور للامير الاكوز بن عبد الله الحاروليتي  
 بدويان مصر وامين بيت المال المعون بهما ثم باعه الامير الاكوز  
 المذكور لحسرو بن عبد الله ابن حمانو افليحان من بلدك ثم ثبت  
 حريه على المذكور بالطريق الشرعي ثم رجع خسرو المذكور على بايعه  
 اياه الامير الاكوز المذكور بما قبضه له ثم اعان على المذكور وتصرف







الى غير وجهها من الخلاف **الثامن** انه لم يذكر صفة الحامن الجودة  
 والرداة **التاسع** انه لم يذكر نوعها **العاشر** انه لم يذكر حريته  
 اذ هما بما اذا ثبت هل بالبينة ام بالاقرار وان كان بالبينة  
 على تعيين الحريه او بالبينة على اقرار المدعى عليه عند انكاره  
 بالاقرار **الحادي عشر** لم يذكر ان حريتها بالاعتقاد او  
 بكونه حرا اصليا وفيه وجوه اخرى من التحلل اقوام من هذا  
 يقول ذكرها الواسع وناها انتهى **كتاب الاقرار**  
**سبل** عن امرأة قره ان جميع امتعتها المعينة ملك امها في مرض  
 موتها فلهذا الاقرار نافذ **الحاب** ان صدقها بقتية الورثة  
 تعد الاقرار والا ارتد وكان ميراثا يبدل عليه هذا النسخ وهو  
 ما اذا اقر بعد لامرته والاقرار معين للوارث كالوصية  
 له لا ينفذ الا بالاجابة باجازه البقية بخلاف ما اذا اقر  
 بعين لا بعين فانه يصح ان يمتنع **سبل** في اجل اعترف  
 عند حاكم ان عنده امانة لفلان وفلان قد راعينا ثم في ثاني  
 تاريخه اقر عند حاكم اخوان عنده وتحت يده لفلان وفلان المذكور  
 او الاقرار دون الاول لكنه من حبه ثم طوب بعد ذلك بالماليين  
 فقال ان اقار في ثانيا من جملة الاول حل القول قوله بيمينه  
**قول الخليل** في اتحاد حلين المقرب والمقر له ان يلزمه اكثر  
 الماليين استحقاقا او لا يلزمه المالان جميعا **الحاب** حيث  
 اختلف الاشهاد واختلف الشاهدان اقول ان المالان لزمه  
**عند الحنفية** تساوى المالان او تفاوتا والزماه بالاكثرتان  
 تفاوتا والمعتد قول الامام الاعظم فيلزمه المالان ولا يقبل  
 قوله ان المال واحد **سبل** في رجل مات عن زوجته واولاد  
 ذكر وبنات ثم ان الزوجة حضرت الى الحاكم الشرعي وطالبت  
 بصداقها ودين شرعي لها على الميت فاقول الجميع انصاصا قد

فيما عدا الا شخص واحد امتنع **الحاب** بالانكار وانما بطله  
 فيما عدا عيه فهل ثبت الحق بتصديق من المقرين بقدر نصيبهم من  
 غيريين من الجانبين او جميعه او لا يثبت شئ الا ببينة او  
 يمين **الحاب** لو خذ المقر له جميع دينه من نصيب المقرين ولا يباخذ  
 من نصيب المنكر شيئا ولا بينة على المقر له ولا يمين **سبل** في رجل  
 اقر ان في دينه لولد قاصر كذا بدل قرض افرضه له والده وصدقه  
 والده على ذلك ثم بعد ذلك عقد والده الصغير والمقر عقد  
 شركه بين الولد والمقر ودفع الوالد من مال ولده مبلغا  
 وحكم به حاكم ثم امس **الحاب** الوالد على نفسه ان اخوما يستحقه على  
 المقر كذا وان لا يستحق على المقر حقا مطلقا لانفسه وللولده  
 فلان والاخيره وحكم بيمينه البراءة حاكم يراها فهل يبي المقر  
 بعد ام لا **الحاب** الاب اذا ابرأ عن مال ولده الصغير  
 وحكم بها حاكم يري صحته برك الغريم وان لم يتصل بها حاكم  
 الحاكم فان كان المال وجب بعقد الاب **الحاب** متاعا للصغير  
 او ابرا المشتري عن الثمن صحته البراءة وان لم يكن واجبا بعقد  
 لا يصح **سبل** في حاكم شرعي قبض على شخص وجبته عنده الى  
 ان واخذ منه ما لا له صورته وقال لا اطلقك الا ان شئت  
 على نفسك عند حاكم شرعي ان هذا الملك كان لي عندك وديعة  
 فتردد على نفسه بذلك خوفا من السجن والقتل وحاول ذلك الحاكم  
 الشرعي فهل اذا قام بينة تشهد بالاكراه تقبيل منه ويرجع بما اخذه  
 منهم وهل يجب عاونه الولاية على هذا الحاكم الشرعي خلاص **الحاب** في  
 لمظلم ام لا **الحاب** اذا برهن على انه كان مكرها في اقار به بطل اقار به  
 ويرجع عليه بما اخذه منه ظلم ويجب على ولي الامر ايداه الله خلاص  
 هذا المظالم **سبل** في رجل اقر لآخر بالف درهم  
 من قبل ابيه فهل يختص بها المقر له ام لا ام تكون بين الورثة  
 اذا ادعوا **الحاب** مقتضاها ذكر في شرح ادب القاضي



لخصاف انما تكون للورثة اذا ادعوا والاختص بها المقر له  
 لأن قول القاضى من تركه ابيه بمنزلة قول المقوم من قبل ابيه  
**كتاب المزاحمة** سبيل رجل زرع في  
 ارضه قصباً وقطعة فبقي عقده فغصبها انسان وستاها حتى  
 بنت القصب فالقصب لاى منها **اجاب** مقتضى قول ابي جعفر  
 ان القصب لىافى وعليه قيمة العقد لما لك **سبيل** في العصة  
 اذا التقوا على ارض لرجل وزرعوها فحل لرجل ارض ان يدفع  
 للحدثى بزوره واجرة حوته ويأخذ الارض والزرع او انما يكون  
 لرجل الارض الاخذ للبر والارض يجب كالزرع لا يبتفع به لصغيره  
 حين القصار على الغاصب او يلزمه انما الزرع ويأخذ الاجرة ما لم  
 يكون ذلك يودى الى تجزى الغاصب على الارض المذكورة في كل  
 سنة فان كان يودى الى ذلك فحل له ان يأمره بفتح زرعها وانما  
 بلائى لسكون ذلك رجوع للعصة المتقدمين ام لا **اجاب**  
 ان كان الزرع يقول بزرعها لنفسه فهو غاصب فله ارض  
 ان يدفع له مثل بزوره ان كان قابلاً ويملكه **والخارج له** ان  
 يدفع له مثل ولا يلزمه دفع اجرة الحوت وان كان البر مستهلكاً  
 في الارض لم يجز دفع اجرة الحوت وان كان مثله وهو غير ان شأ قلع الزرع  
 وان شأ ابقاه باجرة المثل حيث كانت معدة للبراعة **وان قال الزارع**  
 انا اكارلك وكان زرعها من لا زرعها بنفسه حتى مزارعة فاستد  
 والخارج للزارع وعليه مثل المثل **سبيل** في رجل زرع قصباً  
 وله رباطين يربطوه اطنانا لجهل امر غير ورت على ما يورث به العوايد  
 وبان يكون به الى الساحل فينادى عليه السمان بحفرة المشتري من المسبيين  
 فكل منهم يزيد الى اخذ القنعة ببيع المالك ثم ان شخص اشترى ببيعة  
 بالسعر الواقع وقبضه التمن وراح الى حال سبيله ثم انه اتا للبايع  
 اخيراً منها وقال له **هذه** اعطيتنى شئ من الغلوس الذى قبضتم  
 فقال له انك اشتريت بالرضا والقبول فاشتكاها الى القاضى وضربه  
 ضرباً موجعاً وقال له انت تبقيع على فحل لزمه ضرباً او لا **اجاب**

ليس للقاضى ضرباً على هذا لان البيع من تراص وقد حصل التراص  
 وقت البيع حتى **قال علما** ان القاضى اذا سمر الطعام عند  
 اتخذى اربابه وحالف واحد منهم ما وقع السعر عليه لا يفر به في المدة  
 الاولى والثانية وانما يجزوه ويعطيه فاف لثالث في الثانية عزوه  
**سبيل** في ارض مزرعة او قنما مالها مع سقيها على نفسه  
 مدة حياته ثم على ورثته من بعده وثبت الوقت على حاكم حنفى  
 وحكم بموجبه فباع بعض ذرية الواقف الارض المذكورة مع سقيها  
 لشخص متامناً ولم يعلم المشتري بالوقفية ويسقى المشتري بالماء  
 المذكور ارض نفسه دون الارض الموقوفة ثم علم بالوقت المذكور  
 وتبين بطلان البيع فحل يطالب باجرة الثوب الذى استعمله في  
 ارضه لانه صار وقتاً تبعاً للارض ومنافع الوقت او لا **اجاب**  
 الثوب لا يقضى لانما اف على رواية الاصل وليس هذا من قبل  
 ان منافع الوقت مصنونة لتعذر التصديت اما بجهالة او انه ليس بمال  
 مستقور **كل في البقيس** **سبيل** في شخص ملك قوتية من اقليم الصوم  
 بالطريق وبجافنة تجزى مالها بقبضات معاملة عند اهل الاقليم  
 بحق واجب من يحوسبها يوسف الصديق لشرب زراعاة الصيفية  
 في زمن تافقن نحو النبيل عند الاعتناء عند بعبد الزراعات  
 الشوية وقت النصف منها الاولى على جهة وحكم بموجبه حاكم ثم **بعبد**  
 ذلك وقت النصف الثاني على جهة اخرى غير الاولى وحكم بصحته  
 حاكم حنفى **فقال** **يقف الجمة** الاولى وقت فلان ابن فلان جميع ما هو  
 جاز في ملكه وهي الجمة التى تزرعها اشترى عشر سهما من اربعة  
 وعشرين سهما تاربعاً ذلك في جميع اراضي مثل خلاء بالصيفيه  
 تحت ذلك وحدوده وصقوقه ولم يصح بوقفية القصب المذكور  
 المحدث ذلك بسقى الزراعات الصيفية ولا بشئ منها **ثم قال**  
 موقوف الجمة الثانية متاخراً عن الاول وقت فلان ابن فلان وهو الواقف



الاول بعينه جميع النصف اثني عشر سهما في جميع اراضي منشاء في  
 خلفاه وذكر حدود ذلك الى ان قال بعد ذلك فجميع النصف  
 التي قد رعاها النصف الموصوف اعاده من الماء المخصوص بشرط  
 ارض الناحية ويبقى ذرعها وما شيهما صيفا وشتا الجاري  
 ذلك من البحر اليوسفي وثبت ذلك كله عند حاكم حنفى المذهب  
 وعلمكم بصحته ولزومه وانبراهمه ثم بعد ذلك تنازعوا  
 مستحقين الوقتين المذكورين في ربيع الوقت ذلك المتبعض  
 المذكور فاصحاب الوقت الاول يقولون لنا حقا في ربيع في  
 ملك المتبعض التي ينتفع بها زمن الصيف لانها داخله في  
 قولنا الوقت وحقوقها وما ينتفع بها ومستحق الوقت  
 الثاني يجهلون ذلك ويقولون ليس لك سني من ربيع تلك  
 المتبعضات المذكورة ولا الشاة فما هو حرج في ربيع المرمى  
 التي بالاقليم المذكور وهو المراء يقول **الوقت** وحقوقه  
**فصل في حال** ما ذكر يكون جميع الوقتين المخصوصة بالعدد  
 مخصوصة بالوقت الثاني ويستقلون بالربيع الصيفي  
 لكونه لظواهر مجالا مشتركا واصحاب الحكم وجريبات  
 البينة لذلك الوقت الثاني بالمتبعض المذكور ام يشتركون  
 مستحقين الوقت من الصيفي **واذا قلتم** بخصوص ربيع الصيفي  
 للوقت الثاني يجهلون مستحقين الوقت الثاني على  
 مستحقين الوقت الاول بما اخذه به من ربيع تلك المتبعضات  
 التي ينتفع بها في زمن الصيف للزراعة او لا **باب** الغمر  
 يختص بالمتبعضات المذكورة اهل الوقت الثاني ويستقلون  
 بالربيع الصيفي ولهم الرجوع بما تاداه اهل الوقت الاول فيها  
 معنى والحالة هذه ووافق على ذلك اهل عصره يستحق  
 جميعها يجب الحق بين الرضوان **كلا**

البيع

**اليوم** **سبيل** في شخص اشترى عبدا من اخو باليمن واقام يده  
 ستة سنين ثم تنازعا في قدر الثمن في مصر فادعى البائع الى باعده  
 باليمن وقال المشترك باليمن ومنسماية فهل يخلو فخلو حديث  
 لا يبينه او طول المدة وبها لالة الاسواق واختلاف البلدان مانع من  
 ذلك ام لا **باب** لاضمان على الدلال واملا القابض للسوم فانه  
 ان يبين الدلال الثمن واحده المسام على ذلك فانكسر الضمان عليه  
 وان لم يبين ثمنه ولا يرك بهذا الفصل ولم يجاوز فلا ضمان عليه  
**سبيل** في بايع باع امته بشرط ان ياطبaxe واشترها المشترك  
 على ذلك فخل ذلك الشرط معتبرا ام لا وهل اذا قلتم باعته يصر  
 اسم الطبخ الى الاطعمة المعتادة للمعتاد او الى المعتاد الخواص او الى  
 الجميع **باب** ان باعها على ان ياطبaxe مع البيع وينصرف الى اولى  
 ما يظنق عليه اسم الطبخ ولا يشترط كماله واذا اوجده ضالا يبرق او دنا  
 فبئله الخيار ان يشا اخذها بكل الثمن وان شاورها **سبيل** في  
 رجل باع اخر نصف غنمه بثمن مع لوم واشترطا تاجيله الى اجل معلوم  
 ووقع الحكم بذلك من الحاكم الشرعي ثم بعد مضي الاجل ومنعه  
 من الغنم وجبر **باب** امته باليد العادي فهل يتلزم المشترك ذلك  
 ام لا وهل اذا مات شيء من الغنم تحت الشريك البايع يلزمه غنمه  
 الشريك المشترك منعه منها هذا عليه وغلته ام لا **باب**  
 لا يلزم المشترك ذلك واذا هلك بعضه في يد البايع قبل ان  
 يقتضيه المشترك سقط من الثمن بقدر الهالك وخير المشترك  
 لوم البايع قيمة الهالك لكونه غاصبا **سبيل** في شخص قال لاخر  
 اني اشتريت بيتي بستين دينار اذها فانه بعوضك البوس  
 فقال اشتريت وافترقا ولم يزيد على ذلك فهل ينعقد البيع بذلك  
 ام لا **باب** لا ينعقد البيع لانه لم يزل بعثك بعد ذلك **سبيل**  
 في شخص باع عقارا او ثما ثم باعه المشترك لاخر فادعى ان البايع ح  
 الاول ان لا ملك للمشارك منه لسبب ان اياه كان يتصرف فيه

حيث



يقرب المالا لا يحضره من هدم وبناء طيلة ويرهن على ذلك  
**باب** ان يرهن على ما ذكر في بيع قبل بيعة كان اقرا بان المالك  
له فلا ينعقد بيعه **سبيل** في شخص ان يرهن فربا من يرهن  
شخص يقتضي انما يحتاج فريده ثم ان باع المستحق من يرهن  
ادعى بان المرس المتزعة نتاج فريده ايضا فكل تكون الخصومة  
بينه وبين المستحق الآن وتكون بيعة الاول بالتتابع بينة  
الثاني بالتتابع ام كيف الحال في ذلك وهل اذا اشترى المستحق  
من يرهن السلعة المستققة من المستحق يكون ذلك مانعا  
من رجوعه على بايعه لان شراءه لضعف رجوعه **باب**  
يقع الخصومة بين المبيع وبين المستحق واذا لم تكن العين  
في يده كاصح به العاهة في فصوله وتقدم بيعة الباي بالتتابع  
على بيعة الخارج واذا ثبت الاستحقاق بالبيعة وحكم ثبت لشرى  
حق الرجوع باليمن على بايعه فلا يضره **سبيل** شراءه من المستحق  
الا اقرا له بالملك **سبيل** فبين باع واخر سلعة ثم معلوم وقت  
ثم انه اشترى تلك العين من مالكها باقل مما باعها به وقبل  
حلول الثمن قبل والحالة هذه يكون البيع صحيحا اولا واذا قلتم  
بعد صحته وتسلم الباي تلك العين فهل يكون صميمة عليه  
باليمن المذكور وله تلتقيان فاصلا او بالقيمة **وهذا** قد  
قال يكتفى الى افضى القيم بشرط ان لا يتجاوز عن الثمن الاول زجرا  
له او بارسط القيم او ادناها **باب** البيع فاسد ويجب  
على الباي بذلها اذا هلك من المشلى في المشا والقيمة في  
القيمة **ولا يجب** الاقتصار وانما يجب الوسط عند اختلاف  
الموقوف **سبيل** في شخص اشترى مكانا من شخصين  
بشوا شرعيا يستند شرعي باجده ذلك على انفسهما وبطريق  
التحدث عن احدهما للونهما قاصرين يحدث شرعي  
لجود ثبوت المسوغ الشرعي لمقتضى المبيع من قبل الحاكم  
الشرعي لاذن بالتحدث وقبض الثمن بهما ولا خويهما ثم افضى

من حين الباي عن الثلاثة والثلاثون سنة ثم ان القاصرين المذكورين  
ان يدعيا على المشتري بخصمتهما يغيب فاحش تسمع دعواهما ولا فلا  
**باب** في رجل باع عقارا من ابنه وامرته بخصومة رجل وقابضا  
ويصرف المشتري فيه زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى المشتري ان  
ما اشترى ملكه ولم يكن ملك الباي وقت البيع فهل يقع تلك  
الدعوى **باب** لا يقع الدعوى عند مشايخ **سبيل** وقد وقع عند  
مشايخ بخاري والحاصل على قوله مشايخ بخاري **سبيل** في رجل باع  
فصولا ثم اخلفا قال المشتري شرطت يا قوتا فظهر خلافه وانكر  
الباي **باب** ان كان ما ظهر من خلاف جبر ايا قوت فقد اخلفا  
في جبر المبيع فيتم الفان والافان كان برأي من عينة فلخييار  
فلواق الباي بالشرط والا فالقول للباي للاختلاف في الوصف  
هنا ما دل عليه كلام **الخاتمة سبيل** في شخص باع لشخص قطعتين  
بشيء بغير علم من رجل اشترى جارية تركية ومكثت عنده اياما  
ثم طلبت البيع فأتى بها الى السوق فتكلم معها بعض الاروام ثم  
قال لسيدي ها انا اشهد بانها مسخرة الاصل هو ومن بعد فهو  
تركو الشهادة مدة عشرة ايام ثم باعها السيد بخا واشهدوا  
عليه عند القاضي فهل تقبل هذه الشهادة مع تأخيرها ام لا  
**باب** ان اخروا الشراة لعين عدل فسقوا ولا تقبل  
شهادتهم **كتاب الصلح سبيل** امرأة  
قالت بعد موت زوجها الحق لولي في وصية تزوجي ولا ورث  
فطلبت ميراثا وادعت بذلك هل تسمع دعواها ام لا **باب**  
ان لها المطالبة **لا ذكر في فتاوى الزانية** ان الوارث لو قال  
بريت من الميراث فهو على حقه لانه جبري لا يصح تركه وقال  
ايضا في كتاب الصلح لو ابرأ احد الورثة الباقي ثم ادعى  
الميراث ان انكره لا تسمع دعواه وان اقروا بالتركة تسمع دعي  
رائظا هان قوله الحق لولي في التركة مشىل برت منها فله ان



سيدى حيث كانا مفرسين بالتركة وبلونه ارتقا وفي جامع النصارى  
لوقالت كنت وارثته ثم ادعى انه وارثه وبين الجهة اذى التناقض  
في النسب لا يمنع صحة الدعوى **سبل** في شخص قتلوه جماعة  
ولد زوجة وبنت قاهرة واب فادعى ابو المقتول على الجملة عند  
حاكمى المذهب وشهدوا شخصين بان الزوجة وكلت ابوز واما  
فلما سئل ادعى ابو المقتول على المتهمين فسالهم القاضي فسالهم  
فاجابوا بالابكار فتحدثوا بما عرفت بينهم بالصالح وجعلوا الآية  
مبلغا على الجماعة وتضمنت القبط وتأخر البعض صلح على الكار  
ولم يجيئوا الزوجة ولا البنت القاصرة نظى من المبلغ المذكور والحال  
ان الزوجة لم تוכל في الدعوى وانما شهدوا في غيبتها من غير ادنها  
وحاكم الحاكم المذكور وكتب حجة شرعية فهل للزوجة والبنت  
بعد بلوغها المطالبة بما اخذه الاب وعلى ذلك ام لا  
المطالبة على المتهمين **باب** الصالح صحيح على الاب  
والزوجة والبنت القاصرة فيقسم البذل بينهم على تراخيهم  
من الخصام لصحة صلح الاب عن البنت القاصرة وعن وكلته  
لصحة اثبات التكيل في غيبتها على خصم حاجده فللزوجة  
والبنت بعد بلوغها المطالبة بما يخصها من بدل الصلح بافضه  
الاب وما تأخر ولا مطالبة لغيره على المتهمين **كتاب**  
**الشفعة سبل** في امرأة اشترت حصة في بيت ثم اشترى  
شخص حصة اخرى منه ثم اشترت المرأة ما بقى فادعى الشريك  
في الحصة ان له الشفعة **اجاب** اذا سالت المرأة الشفعة  
لمشترى الحصة فما اشترته المرأة بعده بقيت بينهما نصفين  
بالشفعة وان طلبها حين العام بالبيع ثم اشترى بعده بالشرائط  
المعروفة **سبل** في شخص بجواره دار ثم ان صاحب  
الدار باعها لشخص فهل للجار الاخذ من المشتري بالشفعة  
فهو من اعليه **اجاب** ان وجد الطالبان طلب الواتة

حين العتق بالبيع والى في طلب الترتي وهو ان يشهد على البائع ان  
كان المبيع في يده او على المشتري او عند العقار ثم يطلب طلب  
الاخذ والتملك عند التناضى **كتاب الكفالة**  
**والحوالة سبل** في رجل له على جماعة دينان وضمنهم  
على شرط ان دفعوا له ما جود ادفع ما عليهم من الدين والا فلا  
فهل الشوط يتعقبه ام لا **اجاب** لا يصح بتقليق الكفالة بشرط  
غير ملائم وقد ذكرنا الشايع الملايم ولم يذكر واحدة الصفة ونحوها  
منه فلا يلزمه شي على اقتارده قاضون في قناواه من انه اذا علمتها  
بغير الملايم فالكفالة باطله ولا يلزمه شي ويبيحه الزيلعي والعيني  
**سبل** في رجل له على اخوين فامتنع من اتيابه لعدم قدرته فاراد رب  
الدين ان ياخذ منه كفلا فلم يجد كفلا للوفاء عرياً بطلت  
ام لا **اجاب** من انه لا يطلقه على قول في حقيقته ويطلعه على قولها  
لان بناءه على الملازمة بعد الطلاق من الحبس وهو يتوان بها وحمل  
لا يتوان بها وهذا يقتضى انها لا يتوان بالكفيل مطلقا **سبل**  
باع بالديوان شيئا من ابنة بدينه ولم يسله المبيع ولو كفل هل يبا  
بجود المبيع ام لا بد من تسليم المبيع **اجاب** لم ارها الا ان صرح به لكن  
في حواله الرخيره ما يدل على براءة الكفيل فانه قلل لحواله ابا بيع  
رجلا على المشتري بالدين ثم هلك المبيع قبل القبض لم يتطل الحوالة  
بخلاف اذا استحق المبيع فاعفا يتطل والفرق انه في الاول سقط  
الدين بعد وجوبه منقوضا بخلافه في الثانية انتهى نيات  
براءة الكفيل لبراءة الاصيل حين باع الدين واذا هلك المبيع فقط  
سقط الدين فقد ابعد وجوبه **كتاب الماذون**  
**سبل** في شخص له ما ذون سافر الى الهند مثلاً ثم ان  
شخصاً وضع يده على عبده ثم ان وضع اليدي باع العبد المذكور  
بغير حضور سيده الماذون ثم ان سيد الماذون ادعى على  
المشتري بالعبد وان باعه اخذ رشوة من الماذون حين



اراد الله وحب بالسيده فاجاب المشتري بان حضوره مجلس  
 البيع من واضح اليد يكون مستظلا لحقه في العبد المذكور لكون  
 المستدعي السيد ثم انه وان كان حاضرا مجلس البيع لكنه لم يملك  
 قاطعا ملكه للعبد لانه لم يباشر شيئا بنفسه وان جاز اليه  
 الخبر بانه من المال الذي في يده الماذون ولم تكن بيئته بالكلية  
 او ذاك حاضره فهل يقبل بيئته في ذلك ويقوم البيئته بملكه  
 ويرجع من المشتري ويرجع المشتري على بايعه او لا **باب**  
 ان اتى السيد بان العبد الحاضر كان في يده عده الماذون  
 له في التجاره لم يمنع دعواه به ولا تقبل بيئته لانه لم يملك  
 العبد ويده لم تكن بيد نيابة عن المولى لكونه بعد الاذن  
 ينصرف باذنية نفسه والافدعواه سموعة بانه ملكه  
 والمضرة مع السكوت لا تمنع سماع الدعوى والله اعلم  
**كتاب المدائيات وفيه مسائل من الابرار**  
 المدين في رجل كتب له على كذا بعتك دين شرعي وضمنه  
 له في ذلك شخص واسلف لك عليهم وحكم بذلك الحاكم ما لم يفسد  
 ان الرجل المدين جاسه الدين استمد على نفسه **باب**  
 ذلك ان يعلق له في المبلغ المذكور وان فلا يعلق العذر  
 يستحق ذلك دونه ودون كل استحقاق الشرعي  
 بالطريق الشرعية يقتضي ان اصل المال مال فلان المذكور  
 والله كان وكبلا عنه في مداينة زوجته المذكورة بذلك  
 وان اسفه في ذلك عار فيه وصداقة على ذلك وثبت ذلك في  
 لدى حاكم حنف في المذهب وحكم بموجب ذلك الحكم الشرعي  
**باب** وتقوم المدعوى ودعوى شرعية فهل الحاكم المذكور  
 صحيحا وهل المذكور والمدعوى به على المدة المذكورة للحاكم  
 المالكى نقضه وهل يستحق فلان المذكور الدين المذكور والدعوى  
 به على المدة المذكورة الضامن وهل اذا صدر بين الزوج المذكور

وزوجته

وزوجته براءة بعد الاستناء والمذكور لدى حاكم ما لم يفسد  
 بين فلان المشهود له بالدين انه يستحق من الدعوى على الزوجية  
 المذكورة والضامن لها او لا **باب** نعم حكم الحنفى بتحويل المدة  
 صحيح وليس لها على نقضه وصار الدين للمقرض وتبين ان الاول  
 كان وكبلا ولشأن المطالبة واما حاكم المالكي بالابرار العام فان  
 كان المرجع الى مذهبه في ذلك وان كان نعم الدعوى فهو اقل لا يرفع  
 الخلاف كما **باب** **البارة سبل** في ناظر  
 على وقف اجرة من الوقف مدة كذا في اثناء المدة اخذت الدار وصارت  
 مسلوقة الانتفاع فهل تنقص البارة بالاعتماد واذا اعرجها الناظر  
 يلزمه ما بقي **باب** الصحيح المعتمد انها تنقص ولا تنقص قالوا  
 فلو عرجها الموجر ليس له ان يمنع في بقية المدة ويلزمه اجور ما بقي  
**سبل** في ناظر اجرة حصة وقف عند حاكم حنبلي وحكم بصحة  
 الاجار فهل الحاكم الحنبلي ان يقتضي الزيادة ويوجب ما بقي  
 من المدة الاولى ولا يكون الحكم من الحنبلي ما نفا من قول الزيادة  
 والمحال ان الحنبلي لم يقتضي عند دعوى في زيادة وانما حكم  
 بصحة النقل **باب** ان كانت الزيادة زيادة اضرار  
 وهي التي لا يقبلها الا واحد واثنان فهي غير مقبولة وان كانت  
 الزيادة زيادة باجر المسفل في نفسه بان كان الظرفون  
 بها عرضت على المستاجر فان قبلها فهو الاحق والا اجور  
 الناظر من اثنان ولا يمنعه ولحاكم الحنبلي حكم الحنبلي بالصحة  
 لان هذه حادثة لم يحكم فيها الحنبلي ولو قال وحكم بموجب  
**سبل** في رجل من رجل استاجر ارضا من قبل الناظر  
 من وقف من الناظر على الوقف مدة معلومة لينتفع بها بالزرع  
 والغرس فتعطلت الارض في السنة الاولى من مدة الاجارة  
 بسبب ما ملح عنها ومكث عليها مدة فافسدها ثم لم تنبت شتاء

هذا حكم دعوى حنفية شرعية  
 على حاكم حنبلي



في تلك السنة تضاعفت على المستاجر المون التي اصرها عليها  
ولم يتحصل منها على شيء وارثت له الديون بسبب ذلك فقل  
سليوم اجرة السنة المذكورة او لا **واذا قلتم** يلزم المذوم  
فقل يجوز لناظر الوقف المطالبة بذلك او لا اذا مات  
الحق ظر للمذوم فتنص عليه ووضع في الجحيم اخذ منه الاجرة  
فهل يصير ظالمًا بذلك مخالفًا للشرع الشريف ويجب عليه  
اذا ما اخذ منها او لا واذا مات الناظر المذكور هل يتعلق  
ذلك بتركته او لا وهل يجوز لورثة الناظر المذكور ان يدعوا  
على المستاجر ببقية اجرة السنة المذكورة او لا واذا قلتم  
سليوم المذوم فهل يجوز لناظر الوقف المطالبة بذلك او لا واذا  
قتض عليه ووضع في الجحيم واخذ منه الاجرة فهل يصير  
ظالمًا بذلك مخالفًا للشرع ويجب عليه اذا ما اخذ منه او لا واذا  
مات الناظر المذكور هل يتعلق بتركته او لا وهل يجوز لورثة  
الناظر المذكور ان يدعوا على المستاجر ببقية اجرة السنة  
المذكورة وتسع دعواه بها او لا واذا ادعوا عليه وسجنوه بسبب  
ذلك مدة فضاقت فيها مصالحه واقترى وبدا به واولاده  
لعدم من يتعاهد به بما يحتاجون اليه فماذا يترتب عليهم مقتضى  
الشرع الشريف **وهو يجب** على ولي الامر ابيه الله ان ينظر في حاله  
ويخلصه من الجحيم على وجه الشرع ويبيد عنه وثيابه على ذلك  
او لا **اجاب** اذا صار في الارض حال لا يفتتح بزراعتها من  
اول السنة فلا اجرة عليه وليس لناظر مطالبة به واذا  
طالب بما ليس عليه صار ظالمًا **واما وضعه في الجحيم** فاقبح  
فان المديون لا يجل به ذلك وانما اخواه الجحيم ان كان موسرًا  
او المستاجر الرجوع على تركته وليس لورثة الدعوى عليه بالبقاء  
الاستع دعواهم ويجب على الحاكم النظر في امور العامة اذ ارفع الامر اليه

في الحديث

والاطلاق

92  
والاطلاق من الجحيم لكونه مظلوما وثياب ولي الامر اياه الله تعالى  
على النظر في حاله ثوابا جويلا حيث كان قصده جميلا **سئل**  
في دار موقوفة اجورها الناظر لوجله مدة معلومة بأجرة  
معلومة حاله قبضها منه على سبيل التجيل ومات الناظر والاجرة  
مستقرة عنده فهل لمستحق الاجرة الطلب بها على المستاجر  
او على تركته الناظر المذكور واذا لم يكن له تركته قضى ما جرت  
الوقف ويستحق حق المنفعة باق للمستاجر والعزم بيد الانتبا  
مدة الفاجر المذكور **اجاب** رحمه الله لا مطالبة على المستاجر  
ولا على التركة لان الناظر اذا مات بمجهول اللغاة لم يضمن **سئل**  
في ارض قرية موقوفة بني انسان فيها بئر وصار يزرع بعض طينها  
مضبا ويسقيه من ما البئر بلا اجارة فهل يلزمه اجر المثل فان  
العقب ولا ينظر للون المامن بيرة او يلزم اجرة مثلها لو كانت  
تزرع خيارا وهل اذا انقصت الارض بزرعه العقب بلا اجارة  
ليضمن نقصانها للوقف او لا **اجاب** يلزمه اجرة مثل تلك الارض  
لو زرعت مضبا او زرعته حيا **سئل** في ناظر اجرة فدان  
من قرية موقوفة بني فيها المستاجر بيرا فهل فلان بني حصل ضررا  
بالقرية فهل لناظر ان يملك بنا المستاجر للوقف ويدفع العقب  
ويسقيه من ما البئر بعض الطين **اجاب** اذا كان رفع البناء  
بغير بالوقف لم يل لناظر ان يملك للوقف بغيره ويصير  
وقفًا وان امتنع من ذلك لا يجبر بل يترى بصاحب البناء الى  
ان يتخلص بناوه من غير ضرر بالوقف باخذ كذا في الاسكان  
**سئل** في ناظر اجرة فدان معين من قرية معلومة موقوفة  
مدة طويلة مستحاجر المستاجر في السنة الثانية بجميع القرية  
ولم يثن الغدان الذي كان اجرة فهل تنفسح الاجارة للغدان  
ضمن الاجارة للجميع **اجاب** تنفسح الاولى بالثانية  
**سئل** في شخص اقر لناظر امة معلومة مد فحكم في ذلك حكاه



حتى لم تكن المزية في ولايته والاقرار المذكور في او اخر السنة  
 عند ضمن الزوج بالجنون ولم يزوج المستاجر شيئا منها بل زرعها  
 الفلاحين القراء بها ولم يكن للمستاجر شريك في الطين في امر  
 تعيين الشهود في الرشقة بالاقرار ان الناظرين ولا احدا مما  
 منقول من قبل الواقع ولا من قبل السلطان ولا من قبل  
 القاضي فهل هذه الاجارة صحيحة والحال ما ذكر واذا افتر  
 المستاجر بانتهى المدين في مدة بعيدة عنه هل يبيع اوراقه  
 ويلونه اجراما مستاجرا او لا **جواب** لا اقرار المذكور صحيح  
 والاجارة والحالة هذه صحيحة واذا علم القاضي في عقاره لا في  
 ولايته فعليه اخذ ان فاختار في الدكن عدم الصحة واذا لم يبين  
 في المحجة ان الناظر من الواقع او من القاضي كان ذلك خللا يوجب  
 ردها **كافي في الخلاصة** واجارة الشاع من غير الشريك فاسدة عند  
 الامام الاعظم وافق به الامام قاضي خان في فتاواه والصدقات  
 الشهيد **سبل** في امرأة عزبا سكنت في دار من غير اجارة  
 مدة طويلة بل صارت كمال مضي شهر دفعت اجرة ثم تزوجها  
 رجلا وهي في الدار واقامة معه مدة وهو يات بها بخار او ينام  
 معها في ليلتها لانه متزوج بغيرها ثم سافر لبلده فذهبت  
 الزوجة اليه واقامت في بلده مدة والدار المذكورة مشغولة  
 بانتعها مخالفة عليها وصار الزوج يذهب لبلده ويعود **هـ**  
**فقال** له مالك الدار هذا الامتعة منه فقال **عز في تيب**  
 ثاني الزوجة فقال مرة سالته في خلوها على غيبتها فقالت  
 لي فيه مال مدفون فطالبه بالاجرة من حين دخوله بالزوجة  
 فقال **تزوجت بها وحدها في دار لا اعلم لمن هي فهل يكون**  
 عدم علمه بمالك الدار مانعا لزوم الاجرة له كما زعم ذلك فهل  
 يلزم الزوج اجرتها او بشرط اللزوم كونها غير مملوكة لها عينا  
 او منفعة وقال في مدة اقامة زوجته في بلده زوجته كانت

في بلدي فليكن تلونه اجرة هذه الدار فخل تلونه الاجرة لكون  
 الدار مستخولة بامتعة زوجته ام لا تلونه اجرة هذه المدة  
 الثانية حيث لم يكن له فيها استعانة وانما تلزم الزوجة **اجابة**  
 الاجرة على الزوج من دخل بالزوجة فيه الى ان يزوجه **سبل**  
**سبل** اول شرط كون الدار مخصصة للاستعمال **سبل**  
 في يمين لهما ان ياتي لهما في مصر ويبيعوها بالكرى للقاس  
 وياخذوا احدهما لنفسه باكله معتقدا احدهما لظالمين هذه السلع  
 له بالشرع فخل يجوز له ذلك وهل له عليه ولا يملكه او حكمه موقوف  
 احدهما قارب البلوغ والاخر قاصر ام ليس له ذلك فيجوز له  
 ويمنعه لهما لم يخل ذلك **جواب** لا يملك له ذلك ولا ولاية  
 له عليه في المال فيمنعه لهما لم يملكه ان لم يزوج **سبل**  
 في تخلف له حصته في وكالة ورعيته وقفت على تلك الحصته  
 على مصنفين قرا وعيز حمرا والآخر فيها حصته مملكت ثم ان المالك  
 استاجر حصته الواقعة مدة وانقضت مدة اطارته وحصته  
 الواقعة لا يرغب احد فيمنع الاجل حصته المالك لانها غير مختصة  
 قبل للحاكم المستوعى اذا وقع اليه في ذلك طلب منه احكام  
 حصته الواقعة ليشتمل على الدار على جميع المكان وايجارها على  
 الجميع بالاجل عليها يلزم منه تطبيق حصته الوقت  
 ارايجارها للمالك باجرة لسيورة وما الحكم في ذلك **جواب**  
 ليس للقاضي ايجار المالك بغير رضو المالك واما يمتا نون  
 فيؤجر الناظر في نوبته **سبل** في شخص متولى على  
 وقت اجريها **سبل** الوقف ما قبل من اجرة المثل  
 بنقص فاحتسب فهل الاجارة صحيحة او باطله واذا ع  
 صحف الاجارة فهل المتولى الرجوع على المستاجر بما نقص  
 من اجرة المثل ام لا الرجوع وهل ينحزل المتولى بسبب  
 ذلك ام لا **جواب** في فاسدة وان صحت فلا مطالبة له

يشترط ان يكون المالك على المالك او ليس ذلك



الا بالسمي وما اجره بغيره فاعش. عالمنا طايحا استحق الغزل  
ولا ينزل **سبل** رجل اجر جاريته من نصرا في  
هل يجوز ام لا **باب** يجوز كالأجر نفسه منه  
كل في خايته لا أن ان كانت مسلة اجرها لحزمته بكرة كل  
كل سيد اذا يعرفه للخدمة **قلت** وكذا جاريته **سبل**  
في رجل استاجر قطعة أرض وقف من باظر عليها بقتاد فقام مدة  
طويلة وحمل عليها من قبل ثم انفق استبدل من النظر قبل انفق  
مدة الايجار فهل يصح الاستبدال وهل المستاجر وضع له اوجه  
التسك بالايجار فيها بعد دخولها في ملك المستبدل **ولا** **باب**  
بيع العين الموهبة بلا اذن المستاجر صحيح على الصحيح موقوف  
على اجارة المستاجر ولا يملك المستاجر شيئا وانما يستمر ارضع اليد  
عليه حتى تنقضي المدة او تنقضي اجازته بوجه شرعي فيرفع الاجر  
الى قاض حنفى فيقضي الاجل ان الاجارة الطويلة في الوقت  
من جازبه وعليه الفتوى كما في الفتاوى قد لم ينعى القاضى قبل  
الاستبدال كان اولى فان **سبل** كيف ينعىها وقد حكم الجبل  
في صحتها قلنا حله اذا لم يكن بعد دعوى صحيحة من خصم  
على خصم في خصم من اربعة في الصفحة اثنا للبرقع الخلاق فان  
كان بعد دعوى وحادثه قانا لا الحكم ببطلانها لكون ذلك  
مخالفا لحكم الحبلى وانما يحكم القاضى الحبلى بفسخها بعد صحتها  
لصلحة الوقف لا ينافى الحكم بفسخها ابتداء وتظيره اذا حكم حبلى بصلحة  
اجارة لا يمنع الحنفى من فسخها بعد من الاعذار فانها عندنا  
تفسخ باعذار **كتاب** **خط** **الاثابة**  
**سبل** مال الجزية الرقبة المربعة على ارباب الذمم ما على الغنم  
وما على الاوسط منهم وما على الفقير منهم **باب** الجزية ان وضعت  
براض لا بعدل عنها ولا توضع على الضيق الظاهر الثمن ثمانية واربع  
درهما فضة وعلى المتوسط نصفها وعلى الفقير من المقتل نصف  
اننى عشر درهما ولما العقيق المربعة **سبل** **سبل**

فانه لا يؤخذ منه شي ولا يؤخذ من صبي وامرأة وعبد ومك  
وزمن واعشى وفنير غير معتل وراهب لا يخالط الناس  
**سبل** في شخص ومنع يد على قطعة أرض وبنائها  
فسقية للموتى ودفن فيها فانه فاراد ان يدفن فيها ميتا  
اخر فتمعه خادم المكان وتنازعها فهل للنارع شي والحال  
انه بنى وعمر **باب** ليس له الدفن في فسقية غيره  
**سبل** في رجل له بيت مملوك وفيه ثلاث اصول  
يلج فسقطت منه واحدة فالتفت انسان فهل يلزمه صاع  
البيت شيئا ام لا **باب** لا شيء على مالك البيت حتى لم يمل  
سقوطها **سبل** في رجل سافر مدة قبلى فمات ولد  
فما لت زوجته ام المتوفى لا خرافة على تجهيزه فاذا  
جاء والده اخذت لك ماصرفته تجهيزه واخرجه ثم جاء والده  
فطالبه الرجل بما صرفه فامتنع فهل والحال هذه يلزم والده  
بما صرفه هذا الرجل باذن زوجته واذا قلتم لا فهل يلزم الزوج  
ام لا **باب** لا يلزم اياه ولا امه الا امره اذا قال  
على اني ضامن **سبل** في التتم بالعقيق هل هو جائز او لا  
وما معنى قول المشايخ انه يكره التتم بالجور الذي يقال له  
البشم وما معنى البشم في اللغة هل هو جرح العقيق او هو  
نقشه وهل الشر باليم او بالياء الموحدة وما التوفيق بين ما  
يقوله الامام الخدادى عن الرخصة ان الصحيح انه لا يجوز التتم  
بالعقيق شح نقل عن صاحب الثانية ان الصحيح انه يجوز فما  
قاعدة هذين التخصيصين والتوفيق بينهما وبأى يعمل وما قاله  
الامام قاضى خان في فتاواه من ان ظاهر لفظه عليه السلام  
في قوله لعلى ابن ابي طالب **سبل** تتم بالراق ولا تزده على شقال  
يقضى كراهية التتم بالجور الذي يقال له البشم والصحيح  
انه لا بأس به هل هو الشاهد له **سبل** الصحيح المتقدم بالتتم  
بالعقيق عنه او لا مع ان قاضى خان لم يصرح به بان الصحيح  
ان التتم بالعقيق جائز او لا بأس به **باب** البشم بيا



تحتانته وبعد ما شين مجزة وبعد ما وقد تبدل الميم فاما اوبا  
 وهو العقيق وقد اختلف في لراحة التخم به فما صح في الزخيرة  
 المراد به الكراهة وما صح قاضيان فالمراد به نفي الحرمة فلا  
 معاوضة مع ذلك فالعقد في المذهب عدم الكراهة لما ورد انه  
 عليه السلام كان يختم بالعقيق ونقلك **اجاب** ان مع ان  
 قاضيان الى اخوه عقله عظيمة لان قاضيان بما نقلت  
 عنه **وقد علمت** ان اليشم هو العقيق فتصحيحه في اليشم  
 تصحيح بالعقيق ولو تأملت في عبارة السراج اوجاج لم تنج  
 الى هذا النظر انتهى **سئل** في تزويج امه فولدت  
 ولدا ذكرا وانثى هل يكون الولد شرفه لابيها او لامه وهل يعطى  
 له حصة الشرف واذا كان على العسر فهل يكون لذلك **الجواب**  
 شرف الولد شرف ابيه فان الشرفي شرفي وان كانت امه امه وابن  
 غير الشرفي ليس شرفي وان كانت امه شرفيه **سئل** في رجل يستعمل  
 البوش ويحب والحب وقد التفتة الى الله والرجوع عن ذلك ولا  
 يمكن قطع ذلك الا بعلاج وهو شرب الخمر العرقى وبعض الاطباء  
 اشار عليه في ذلك لحفظ صحته فهل اذا شرب ذلك بسبب المداواة  
 والاعانة تعافى قطع ضرر ذلك يا ثم ام لا **اجاب** يجوز المداواة  
 بالخمر بشرط ان يخبره طبيب مسلم حادق عادل ان دواه مهنه  
 وان لا دوا له غيره وان فقد شرط منها لا يجوز **سئل**  
 في الجماعة اذا اجتمعوا وكل منهم يحيط درايم ويدفعونها لشخص  
 بعينه ويسمونها بجمعة وغالب الناس يفعلون هكذا فهل  
 هي حلال ام حرام **الجواب** هي حلال حيث لم يشترط فيها ربا  
 والمرأة الجمعية رسولها بالاستقراض من الجماعة المعينة  
 او وكيله وتبيع الرض لها ثم هي تدفع ما تقتضيه وتدفعه الى  
 المرأة في نوبتها **سئل** في شخص قال اني قلت في فلان  
 كذا وكذا فما لك عرض فقال تركته فقال مالك دين فقال  
 تركته فادعي عليه بذلك فانكر فشهدت عليه بنية بذلك وهو

مصر على الانكار فهل يكون ذلك رد فتستتاب منه فان  
 تاب والاقتل فهل اذا تاب يعز لا قدامه على هذا اللفظ  
 تشع وهل يتقبل منه التوبة بعد الانكار واقامة البينة  
 ام لا **اجاب** ان اراد بالدين الايمان وقصد به رجوع الضمير  
 في قوله ثانيا تركته اي لا يمان كان ردة والا لا احتمال هي  
 رجوع الضمير الى فلان او الى الدين يراد به الطاعة او الى  
 الجزاء فلا يلزم لا احتمال **سئل** في رجل يفعل القضا وير  
 قصصه ويحكي بها اشخاص الناس ويقول عن هذا يشبه فلانا  
 وفلانا فيسئل عن ذلك فاجاب انه ليس بحرام واشتغل ذلك  
 بحجده لفظه فماذا يلزمه على فعل القضاوس بالطريق الشرعي  
**اجاب** يكمن باستحالة تصوير الحيوان **كتاب**  
**الرهن** **سئل** في رجل رهن دار تحت يد اخوه وسلمها للموت  
 شهرا عارها للراهن ليتنفع بها مع بقا احكام الرهن واستبد  
 على نفسه والراهن حين صدور الرهن انما ملكه وجده وقره  
 واقام ايضا بنية تشهد له بجويان الدار المذكورة في ملكه  
 الى حين صدور الرهن وحكم بذلك حاكم حنفي ثم بعد مدة  
 ادعى ولد الراهن لدى حاكم شافعي ان اياه وقف عليه الدار  
 المذكورة وعلى ذريته ونسله وعقبه من مدة كذا ثم رهنها  
 بعد ذلك فاجاب بالانكار فاقام بنية شهدت له بذلك  
 وحكم بقضية الدار الحاكم اشافعي المذكور فقال بطل بذلك  
 الرهن السابق والحكم بالجويان الى حين صدور الرهن وقصر  
 الدار وقفا او لا مع انه حين صدور ذلك لم يكن انقضى  
 بالقضية حكم حاكم اصلا **اجاب** لا يقع الدعوى في المرهون  
 الا بحضرة الراهن والمتمين وفاقا **في جامع الفوائد**  
 وغيره واذا لم يقع الدعوى فالحكم المترتب عليها لذلك  
 خصوصا ان الدعوى في العقار لا تقع الا على ذي اليد



والأول زائد فلا يلحق تصادقهما **فان قلت** المختار التفضيل  
 فان كان على مسجدا وعلى الفتى صبح بلا دعوى وان كان على معين  
 فلا تصح تسليمة السؤال **سئل** في شخص رهن عند يهودى  
 رهنا على قدر معين وقبضه ولم يعطى الرهن وكلما يطالبه بالرهن  
 فيؤديه مروقته الى وقت اخر ثم ان صاحب الرهن طالب اليهودى  
 عند حاكم حنفى فأنكر اليهودى نوجه الحاكم عليها اليهين فحلفت  
 اليهين المشرى ثم ادا الرهن تزكيتة بين بعد الخلف فتم حل  
 يقبل ام لا وهل لصاحب الرهن ان يطالب اليهودى عند حاكم  
 غير الاول عند خلاصه **اجاب** تقبل وله الدعوى ثانيا  
 عند قاض اخر **سئل** في رجل استدان من شخص مينا ورهن  
 داره تحت يده على ذلك ثم بعد ذلك وقعتها وهرن موهونة فحل  
 الرهن صحيح موقوف على اجازت المدين ان اجازته مضى وان  
 رده واخذ الدار من دينه **اجاب** **قال اصحابنا** ردهم الله لو  
 وقف الموهون بعد تسليمه اجيره القاضى على دفع ما عليه  
 ان كان موسرا وان كان معسرا بطل الوقف وباعه فيما عليه والله  
 اعلم **كتاب الجنائيات سئل** في عبد  
 مملوك ركب فرسا واقفه رفقت مملوكا والاخر راكبا على فرس  
 اخرى واقفه فلكست رجلاه فاميلوز المولى المذكور **اجاب**  
 اذا ضربته بخداقها فان اوقفها في الطريق صم وان اوقفها  
 في ملك سيدها او في مشترك او في مغارة او في ما دون فيه  
 او في موضع جعله الامام لا ينافى الدواب فلا ضمان عليه  
 في البقرة المذكورة وان اوقفها في ملك الغير بلا اذن  
 ضمن كالاول وجناية البهية مضافة الى الرأب وجناية  
 العبد في رقبته فبدفعه الرولى فيما ان لم يبعده بارثا  
**سئل** في صغير قاصر عن درجة الباطع ادعى على ابيه  
 رجل بان الصغير المذكور ضرب ولد المولى بنحو فاصاب

فاصاب عينه وانكسر فاميلوز اب الصغير في ذلك **اجاب**  
 قالت البرائة في فتاواه رضى صبي فاصاب عينه البنت  
 ان كان للصبي مال يورثه فكيف البقية منه وان لم يكن له مال  
 فتارة الى صبيته ولا يورثه بها لا ب قال للمفتي انما امر  
 ببيع شيئا على الاب لانه كان لليرى في البيع عاقلة وانما  
 يجب الدية في ماله اذا اثبت فذلك بالبيعة او بالعاقلة  
 لا بالاقراء لان اقراره بالبيعة به والحق ان البيع عاقلة بالخط  
 كاهل الحرب والتجار فتكون الدية على العاقلة والاولى  
 منها **سئل** في رجل له نسوة في البيع ثم ان رجلا عالجها  
 وقلبه فضر به الفرس فمات فماذا يلزم له من الدية **اجاب**  
 لا يلزمه شي **كتاب الديات سئل** في رجل  
 نازل بحجرة في مكان فيه جماعة فقتل الرجل داخل الحجرة فسنبل  
 من اهل الحجرة المجاورة بحجته عن الجاني فقتلوا انه كان معنا  
 ياكل ويشرب الى العشاء وذهب الى الحجرة فقتلوا اهل الحجرة  
 قاتل بيلو حرم ديتة على الجماعة المختارين بالحجرة المجاورة بحجته  
 المختارين بين يديه كان معهم ياكل ويشرب الى العشاء لا جماعة  
 يمكن واحد وسمهم الصوحتهم لا **اجاب** **سئل** ان كانت الحجرة  
 الذي وجد فيها القاتل واحدا فقط فقتل الدية واذا المولى  
 معه احد او معه اكثر من واحد فالقتل على صاحب  
 البيت والدية ولا شيء على البيت المجاور له **سئل** في  
 رجل وجد طويحا وقعد ريق الحيات فربى بغير دابر على  
 سياج موقوف على بيت من بيوت الله تعالى والحرمة  
 الشريفين وجملة من الامور بجوار الضبط المذكور بركة  
 معدة لمصالح القصارين موقوفة المصالح ايضا على  
 مصالح مسجدي دابر البركة المذكورة غراس من اثار غيره  
 لا اقام متفرقة فذلك الطريق المذكور اياها ثم استغل بالوقفة



فتعلق اولياؤه على ناظر الوقف المتحدث على العنطة المذكورة  
خاصة فهل في الحالة هذه يهدر هذا الطريق لتكونه وجعل  
خارج الصياح بالعنطة المذكورة خاصة المذكور ام تقسم دية  
الطريق المذكور على المتحدث على العنطة والبركة والعقار من  
وارباب الغراس المتقدم ذكره اعلاه **باب** ينظر في هذا  
المطروح ان كان به علامة خالصة على قتل فهو قاتل لم يعلم  
فان كان كان المكان الذي وجد فيه ملكا لا حيا فالدية  
على عاتقه فملكه والا فلا اعتبار **باب** فان كان  
الوقف على العنطة المذكور وكان وقتا على مسجد فالدية على  
اهل بحلة ذلك المسجد لا على الشاظر حيث لم يكن من اهل الحلة  
وان لم يكن به علامة القتل فاميت لا شيء عليه **سبل** في شخص  
وحد بجوار ارض خارج سياج بيتان جاري وقف ولوقف  
ناظر الارض قريبة من البستان جارة وقف بحيث يسع  
سياج من يمين البستان من ثوابها ثم نقل المخرج الى  
يمينه فمات من تلك الجوارح اهل الوقف دية على جهة الوقف  
او لا يلزم على جهة الوقف المذكور وهل بين هذه المسئلة  
وبين ما اذا اوجد بين قريتين متقاربتين ام لا **باب**  
ان كانت الارض ملكا لا خالصة على المالك وعاقلة  
يعتبر القرب في هذه المسئلة لما في البرازية وان وجد في ارض  
قريبة لكان القرب الى يمينه قرية اخرى ان الارض ملك  
يملك المالك اقربهما ان تبنى وفي تلخيص الجامع للكتابر  
ذلك القرب والمخطط على سكة تشبيه واهوى الملك  
بالمالك كما لو وجد في مكان بملوك ثم بالنسبة عما بالجامع  
والشاقويم بالقرب انتهى وان لم تكن الارض مملوكة  
اعتبر القرب فان كان قريبا بالبستان بحيث يسع السياج  
فهو كما لو وجد فيه والقرب لا يختص بمسئلة ما اذا كان

بين قريتين مولدا قال في الهداية وان وجد خارجا من القساطر  
فصل في قرب الاجنبية اعتبار البعد انعدام الملك انتهى والطلاق  
ما في التلخيص من اعتبار القرب وسلم القاتل الموقوف في ارض  
موقوفه ما ذكره الامام الويلع بقوله ولو وجد قاتل في ارض  
موقوفه او دار موقوفه على ارباب معلومة فالقتل دية والدية  
على اربابها ان تدبر اليهم وان كانت موقوفة على السجدة كما لو كان  
في المسجد وقد ذكرنا حكمه انتهى وظاهره ان الدية لا تؤخذ  
من مال الوقف مطلقا وانما تؤخذ من الموقوف عليهم ان لم يكن  
وقف المسجد ومن اهل بحلة ذلك المسجد ان كان وقف المسجد  
**سبل** اذ التقي قوت في الوقف وكانوا طائفتين طائفة من  
اهل السفينة وطائفة من اهل الحصن ضرب كل طائفة منهم طائفة  
اخرى فمات من اهل السفينة رند يضرب تلك الطائفة الاخرى  
من اهل الحصن شهيد فامتن اهل السفينة رجال ان ضارب  
رند المذكور عمر وهو من طائفة اهل الحصن فهل يقبل شهادة  
المذكورين في الخصم المذكور او لا ثم ان شهيد رجل من طائفة  
اهل الحصن ان رند المذكور لعبد اسير بالهدية المذكور والوا  
في المعركة المذكورة فهل يقبل شهادتهم هذه او لا وان لم يعلم قاتل  
رند بخصوصه ولم يثبت شرعا فهل على الطائفة المذكورة من اهل  
الحصن الجاضر في معركته الخصومة لابل الخصومة لعبد  
ثبت ان رند الميت مات بضرب هذه الطائفة المذكورة  
دية او لا **باب** لا يجوز الا ان يكون المولى المدعى على  
متعين او لا فان ادعى على طائفة وجدها او على واحد من اهل  
طائفة فقد ابرأ غير المدعى عليه ولا يلزم المدعى عليه شيء بحسب  
دعواه حتى يغزو او ينكر واخيرا قد قيل شهادة من شهد من



احد الظاهرتين اي طائفة كانت لانهم لم يدعوا شيئا لبراهمة  
 يدعوا على من يدين وان لم يدعوا الولي كذا فهو معتدل ومجرب  
 في الشارح والقسامة فيه والدية في بيت الملل **سبل**  
 رجلان احدهما ساق فوسد في الوجه التسل والآخر ساق  
 فوسد في الوجه البوي فاطل بعضهما فوق بعضا ميتان فما يلزم  
 في الرجل **باب** اذا اصطدم فارسان فماتوا فاعاقله  
 كل واحد الدية **سبل** في رجلين التقيا وحماسا يتين  
 يحميهم فمات احدهما فما يلزم الاخر **باب** يلزم الاخر  
 في المدة على عاقلته **سبل** في رجلان راكبان هم  
 وقت لا طما فمات فوسد احدهما فما يلزم الاخر **باب**  
 سائرهم قيمة الفرس **سبل** في القتل يوجب بين المبلدين  
 ولم يعلم قاتله فسل تكون دية على اهل البلد المقت بعدت  
 بعينه او على الاقرب اولاديه المطلقا **باب** اذا وجد  
 قتل بين قريش ولم يعلم قاتله وكان بحيث يبيع الفرس  
 حصنا وجبت القسامة في القرب سوا وجبا عليها **سبل**  
 في رجل واحد قتل في غيلة ووطنه وما علم له قاتل فمات  
 اثم اقام الولي بيته وادعى بطلبه كدنة على اهل بلده للوث  
 انه لا يبيع الولي له قاتله من قبل دعواه في ذلك ويلزم  
 اهل البلدة الدية ام لا **باب** اذا وجد قتيل في البلد  
 لا في بليته ولم يجد له قاتلا ولا دعي الولي القتل على اهل  
 البلد تشع دعواه ويختار الى من يدين رجلان يجلون  
 بايديهما قتله ولا طما فمات فوسد الدية على عاقلته  
**كتاب الدية**  
 اوضح ما دونها في التجارة ثم انه اقرا نسيده اخذها فمات

بغير العبد ام لا **باب** لاضمان على العبد ان له ان يحفظها  
 بيده اخذ من قول العبد ان الران يحفظها من هو من عبه له  
 ثم يسجل السيد فان كذبه لم يقتل قول العبد في حقه فان  
 برهن المدعي على اخذ السيد لزمته وصار ضامنا لها بالبحر وان  
 صدق ردها ان كانت قايمة وقتيل قوله ان ادعى هذا **سبل**  
**سبل** في رجل دفع الى اخر الفاء قال هذه الاغلفة ان فافا  
 مت انا فادفعها له فمات الرجل فهل له ان يدفعها الى امره اليه  
 او لا **باب** نعم يدفعها للمامور الى فلان كما امره ولو لم يقتل  
 في فلان ولكن قال ادفعها اليه فمات الامر فان المامور لا يدفعها  
 الى فلان **سبل** في رجل ادعى شخص شيئا فوضعه فدامه ثم قام  
 ونسبه هل يضمن او لا **باب** بان المودع اذا قال وضعت  
 الوديعة بين يدي ثم تمت ونسيتم فضاغت بغير ان النسيان  
 هنا قضى منه وهذه عبارة الولي بجهة متا ولا من كتاب  
 من غير تعبير **سبل** في عبد موقوف او دعه شخص وديعة  
 وقال له حطها في علبه ومضى ثم عاد اليه لباخذها قال له حطتها  
 في حجرى ثم فتمت فضاغت فهل تلزمه قيمتها او لا هل اذا ادعى  
 سيده بانه يحجر له ولم ياذن بالوديعة ولا بغيرها هل  
 تلزمه **باب** اذا ضاغت منه بلا تعريض ولا نقض لا ضمان  
 عليه **كتاب التكفير**  
 رجل جماعة جاؤا الى محكمة شرعية للدعوى فجا رجل الى  
 المحكمة ومجها ومنهم من الدعوى وبهدل مجلس الشرح الشف  
 وضرب رجل او اقباها طما وعدوانا وكان ذلك بمشاهدة  
 القاضي فما يلزمه في ذلك **باب** قد تقرر في الشريعة  
 ان تعظيما واجب والاستحقاق بما كره ولا يكون الانسان



مومنا حتى يكون متقادا للشرعية ظاهرا وباطنا قال  
 الله جل وعلا فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم  
 ثم لا يجدون في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما  
 وينقادوا والآن انقيا فانظروا بطونهم **وقال مشايخ النوري**  
 من قال لحضه اذهب معي الى الشرح فقال لا اذهب الا برسول  
 كثر وقالوا الوكيل قلم الاظفار سنة فقال لا افعل وان كانت  
 سنة كثر وقالوا الوكيل لا استخفاف والحاصل ان هذا الرجل  
 ان كان يحتمل له الحرج في الشرح للاستخفاف بالشرعية ان هذا  
 الرجل ان كان قد كثر وصار مرئيا وتبين زوجته وحبط عمله  
 وبطل عجه ووقفه ويعرض الاسلام عليه فان يرجع قتل  
 كثر او لا يغفل ولا يصلي عليه ويلقى في حصيرة كالكلب وان  
 لم يكن للاستخفاف عزره القاضى تفريرا شديدا من ضرب  
 وحبس لينزجر مثاله واماض به لذلك الرجل طال فان طلب  
 المصروب تفريره عند القاضى كذلك للرجل عزره تفريرا  
 شديدا وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لقودون الحقوق  
 الى اهلها يوم القيمة حتى يباد للشاة الجمل من الشاة القربا  
 وفي الحديث عنه عليه السلام السلام من سلم الناس من ليل ولسانه  
 والمهاجر من هجرته ما نهى الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم من ضرب  
 مملوكه ظيلا وعدوا فانا اقتص منه يوم القيمة ومن قذف  
 مملوكه وهو بري بما قال اقيم عليه الحد يوم القيمة **سبل**  
 في رجل عاى حبل يقول لرجل من العاى اى شى انت وكل من  
 كبر عمايته صار يتكلم بين الناس و اى شى تقاى الى غير ذلك  
 من نحو هذه الالفاظ القبيحة الشنيعة **روى** الاسهام  
 ما يدل على رتبة ذلك العالم ربح الله شافعا بقوله هل يستوى

السلام

الدين يعلمون والذين لا يعلمون ويقول نبيه عليه السلام على  
 امتي كاذبا بنى اسرائيل يا ايهم اقتديتم اهتديتم ويقول له العاى  
 بنى لم يوسى اليه الى غير ذلك من الايات والامور القاطعة  
 بشرف العلم ونفاسة رتبهم **باب** الاستخفاف بالعلم  
 لعلمه استخفافا بالعلم والاستخفاف استخفافا بالدين والاستخفاف  
 بالدين كثر وردة عن الاسلام حتى نقل عن اصحابنا ان من  
 قال لعالم يا عويلم بالتصغير فانه يكثر وقالوا التشبيه على  
 وجه السخرية كثر خيف عليه وقالوا من اغضب عالما من غير  
 سبب ظاهري خيف عليه الكثر ويحكى عن علامة جوار زر مولانا  
 همام البيكلى انه قتل واحدا من عوانه حين طال لسانه الى  
 قذف واحدا من الطلبة واموال الامام الفضلى بقتل صاحب وكان  
 طال لسانه في حق طالب وكيف لا والعلم صفة الله تعالى منحة  
 الله تعالى لخير عباده ليدلوا بحكمه على شرعه نيابة عن  
 رسله فهو الوارث الحقيقي والادلة الواردة بفضل اهل  
 العلم مشتملة على البيان **سبل** فحين يجمع اهل السنة المعروفين  
 بالمحيطين ويوقد لهم قناديل ويعطيهم دراهم تجهمها من الناس  
 الموافقين له في ذلك ويعتقون من العشا الى الصبح يفعلون  
 افعال قبيحة منها انهم يخرجون شخصا يلبسونه عمامة  
 كبيرة جدا وفي راسه خشبة كبيرة عوضا عن السوال وفي  
 رقبته خرقه تجوز الارض عوضا عن الشد ويسمونه العاى  
 فاضيا وخطيبا فباقي هذا الرجل وبين يديه حمالة ليصير يرب  
 الدفوف حتى يجلس فوق مكان عالى فيقف عليه ويجا الى الخطيب  
 بالفاظ قبيحة بحيث يذكر اسم الله مع ذلك الا القاطر ويتداعون  
 بين يديه ويقولوا حكمت وفعلت وياتون برجالين يلبسونهم شيا

الدين



الفاء ويجلسونهم امام هذا الشخص ويقولون له يا مولانا انظر  
 الى هؤلاء فيقول مرادى اجتمع بهم فيقال له حتى تاتي بالحجة  
 والخبر فيخرج لهم من تلك العمامة الخبيثة القبيحة جوارا صفارا  
 لجر او اخضر واقداحا ونقلا وفاكهة وغير ذلك ويضع ذلك بين  
 يديه ويجلس ذلك الشخص مع هؤلاء المشبهين بالنساء ويقبل  
 ويبايعهم ويكشف عورتهم على هيئة الجماع والنساء والرجال  
 محتجبين عليهم ويجدونهم وهم مصلحون ويضحكون ويحتججون  
 الفسقة وسائر الخيالات ويعتقون على هذا الفساد والظلم  
 الى الصباح وغير ذلك من ابواب السخرية والالحالة هذه من  
 جميع جمع هؤلاء على هذه الصفة يكون مستهزيا بالشرع ويعتقون  
 وبالعلى الوارثين للرسل عليهم السلام اولاد اذا  
 كان مستهزا فاصفته وما يلزمه وما صفة المباشري لتلك  
 الافعال باغضهم ما يلزمهم **الحاب** لا شك انه مستهزى به  
 وبهم وقال اصحابنا رجل يجلس على مكان مرتفع او لا يجلس عليه  
 ولكن يبالونه منه مسائيل بطريقتي الاستهزاء ويفررونه بما شاؤوا  
 وهم يضحكون كثر وقالوا التشبيه بالحلم على وجه السخرية به  
 ما يخذ الخشبة وضرب الصبيان كثر انتهى ويكفر الفاعل والضاكن  
 اختيارا فيقتلون ان لم يتوبوا وحبطت عبادتهم كلها وبانت  
 زوجاتهم من قتل منهم على كرهه او مادت فانه لا يغسل  
 ولا يكفن وانما يلغى في خرقه وتخزله حفيرة ويلقى فيها  
 كالكلب ويجب على كل امرئ منهم وزجرهم والسب في ذلك  
 او العين عليه او الراضى به شوكي الفاعل والاشهر  
 ويجب على كل مؤمن انكاره **كتاب الوصايا**  
**سبل** في رجل اوصى بوصية في وجوه الخيرات

وانواع

انواع الخيرات الميراث والوصى بانه يدفن في محل عينه **بقر**  
 من لا امام الشافعي وبان بطبيع طهرا في ايام بعينها بعد وفاته وبان  
 يقو عند قبره ختمات فهل هذه الرضايا صحيحة وبان ثلثي ماله لصالح  
 الخيرة البتة والى المسجد النبوي وذلك **بقر** ان عين الثالث  
 لجهة بر لغري والحال انه لا وارث له مطلقا فكل نص هذه الرضايا  
 وتقدر على بيت المال اذا حكم بموجبها **الحاب** **الحاب**  
**جواب** المسئلة الاولى **سبل** فقال في البرازية اوصى بان  
 يدفن في قبره **بقر** فلان الزاهد يراعي شروطه ان  
 لم يلزمه مونة العمل في التزلة **الحاب** **الحاب** **الحاب**  
 فقال في البرازية اوصى بان يتخذ الطحار بعد موته للانا  
 الوصية في الاصح وذكر قاضي **الحاب** **الحاب** **الحاب**  
 الوصية الفقيه ابو جعفر **الحاب** **الحاب** **الحاب** في البرازية  
 وصى لثلاثين العرق **الحاب** **الحاب** **الحاب** فلو وصية باطله انتهى  
 وهو محرم على قول المتقدمين **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب**  
 القرائن **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب**  
 ماله لصالح المسجد النبوي **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب**  
 بمن غير لوقف على رواية السلطان ولا شي لبيت المال  
 مع وجودها **سبل** في الوصي من قبل القاضي اذا ما  
 جهل الاول بوصى بحال اليتيم وقتلته **الحاب** **الحاب** **الحاب**  
 الخفي بالضممان **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب**  
 ماله يتخذ الحكم وينص **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب**  
**الحاب** نعم يتخذ ذلك الحكم قال **الحاب** **الحاب** **الحاب**  
 الدين الصدق **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب**  
 مرجوع عنه جاز وكذا اذا قضى في فضل بجهت فيه انتهى  
 وفي جامع المصولين القاضي لو لم يبين بجهت او قضى بتقليد  
 فبغيره **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب** **الحاب**  
 اتفاقا واما قوله لا يملك نقضه عند اني يوسف ونقضه عند



محمد واما من جهة كون القاضي عالما باختلاف العمل المقتضى  
 بقضائه مذهباً معيناً في اشتراطه لقاد قضاياه في المجتهدات  
 روايتان في الفتاوى على عدم الاشتراط كما في الخلاصة والبرهان  
**سبل** في رجل مات وترك ولدين صغيرين ولم يبق عليهما  
 وصية فاقبل الحاكم بحسب دعوى عليهما وصيهما قتلتهما  
 الولدين من تركتهما ثم ماتت ام الولدين فاقام الحاكم وصية  
 ثالث على ما يخصهما منها مع كفاية كل من الوصيين الاولين  
 اولاداً فاذ ابيع فهل يشار له الاولان فيما جعل وصية لثمة  
 اولاداً اذ اقلتم لا يبيع فهل يجب على الوصيين الاولين مناديتهم  
 واخذ ما وضع عليه من حق الايتام **ام لا** **اجاب** قالوا لا  
 وصى الا بما مر يقتضي انما تركه لامل مع وجود وصى الابن  
 ولا ينبغي له ان يقيم وصية مع وجود وصى الابن ولو كان  
 تولى من الحاكم حيث اقامه وصية عليهما امرهما اما اذا استعزا  
 بما وصى الابن فيضم اليه القادر وصية عليهما فيكون  
 وصية مع وصى الابن ولا خلاف ان لا اعتبار بما نصه وصية  
 على تركه الا الم مع وجود وصى الابن فليس لمن جعل وصية  
 على تركه الا الم قبض تركتهما ولا التعرض في شيء منهما فكل وصية  
 الابن الاولى تسليم المال كله الى وصى الابن ولو تركه بالدار  
 وما يخصهما واذا اقتيل وصاية على يمين عليه جف خطم  
 اماله ومانعة من يريد وضع يده على شيء منه **سبل**  
 في وصى مختار على يثيمة فهل له عزل نفسه عند الحاکم الشرعي  
 ممن له ولاية الامور في ذلك واذا اقلتم ان له عزل نفسه  
 وعزل نفسه عند الحاكم الشرعي وقول الحاكم الشرعي غيره وتكفي  
 شيء من ماله لليتيم فهل يلزم الوصي المختار الذي عزل  
 نفسه عند القاضي من الذي تكلف غيره الوصي الثاني ام لا  
**اجاب** اذا عزل نفسه عند الحاكم ورا القاضى المصلحة  
 في عزله وعزله ان عزل فاذا اولى القاضي وصيا غيره وسلم

العزل مال اليتيم يخرج عن العدة فلم يضمن تلقى ماله **سبل**  
 في شخص مات وعليه ديون كثيرة فوضعت اقوام متفرقة  
 من الورثة وغيرهم على شيء من متروكاته المتوفى بيتا واستمر  
 شراؤه الندوة انتهت الرغبات فيهم بقدر معلوم فارادوا  
 ارباب الديون بيع ذلك ليتخلصوا ذلك من بعض حقوقهم  
 فذكر بعض الورثة ان عندهم بنية تشهد على المتوفى انه وقف  
 ذلك في حال حياته على ابنته ويريدون صياح مال ارباب  
 الديون ويلحقون الباقي بالاول فهل اذا ثبت شيء من  
 متركات المتوفى وانكر يلزمه اكل من ادعى من ارباب الديون  
 يميناً او يميناً واحداً الواحد من ارباب الديون ويسوغ ذلك  
 على ارباب الديون واهل الوقفية من الديون من غير تسجيل  
 ثبت بجر وسامع البينة وتضييع حقوق ارباب الديون  
 او لا **اجاب** يخلف الوارث على نفي العلم لكل مدع  
 يميناً ولا يلتزم بيمين واحد ووقف للديون صحيح والواقع  
 سافر بجر والمقول الدال عليه من غير توقف على حكم على قول  
 الامام ابي يوسف قالوا وعليه الفتوى **سبل** في وصى  
 ومحمد **سبل** على تركه ادعى على اخوته دتمه للتركه ثم قنع  
 وسمم كذا وكذا ديناراً فانكر المدعى عليه فالقن يمينه  
 ثم اعترف بان القن اخذه من دين الميت والسمم شوكه بينه  
 وبين الميت فهل يسمع دعواه **سبل** دال انكار ام لا واذا  
 قتلتم نغم وعجز عن الاثبات فهل يوجب منه نغم وسمم  
 الان او يوجب منه شتما حين القبض واذا اصالح الرضى  
 في هذه الدعوى ببيع صلحه او لا يبيع فيها وصى به المدعى  
 عليه وباقيه يوجب من المدعى عليه **اولا** **اجاب** ان قال  
 انكاره ولا اعرفه ما جرى بيني وبينه معاملة واخذ وعطى



كان تناقضا باقراره فلا يقبل ولا يقبل ويلزمه اليقين الدعوى  
الشري واعتراه الثاني لا يمنع اليقين لانه ما اقر بما ادعاه الوصي  
من الشري واذا اختلف على الشرا ولم يثبت ما ادعاه لزمه رد العاين  
ان كانت قايمة والا فذلك والمثل ان لم تنقص القيمة الا عن  
وقت القبض والارتماء القيمة يوم القبض **سئل** في المنع  
من التصرف بحكم حاكم شرعي صاحبه عليه وعليه وصي هل  
تصح الدعوى عليه ام لا **الجواب** لا تنفع الدعوى عليه بما لا يصلح  
اقراره به **سئل** في رجل له على اخو درهم بطريق شرعي  
ثم ان رب الدين مات عن اولاد قاصدين ذكر وانا ثلثا ثم ان  
القاضي اقليم نصب وصيا على الايتام لكن حين نصب الوصي لم يكن  
في محل ولايته والايتام في محل ولايته والوصي غائب في غير محل  
ولايته وانما ارسل اليه بنشور الوصاية يصح ذلك ويبرأ بالرفع  
اليه اولا والحال ان من عنده الدرهم لم يكن حين ذلك كله في  
ولاية القاضي المذكور وهل اذا نصب القاضي وصيا في حقه  
من عنده الدرهم لكنه لم يكن قاضي اقليم الايتام ولا يخضعه  
يصح ويبرأ بالرفع اليه اولا وهل اذا طرد رب المال قبل  
وفاته من عنده الدرهم اسبابا فارسلها اليه فوصل اليه بعضها  
وتعدي ام يبرأه على بعضها يقبل قوله **الجواب** المرسل في قوله  
الاستعداد ام لا **اجاب** الشرط في نصب الوصي كون اليتيم في ولاية  
الترلة لمن عنده وصيا ان يدفعها اليه اذا ثبت انه وصي  
**واذا نصب** وصيا غايبا وارسل اليه فقبل وصح ويبرأ  
بالرفع اليه ان لم يكن من عنده الدرهم في ولاية القاضي لانها  
من الزكاة ولا بد من حضور الايتام وقت نصب الوصي  
واذا ارسل شيئا على وجه البيع بعد ان تقي ثمنها فملك  
بعضها ووصل البعض فان كان الرسول رسول المشتري

فالحال ان

فالحال ان والغصب على المرسول وان كان رسول البائع فلا شيء  
على الطالب ولا يقبل قوله في قلة الامتعة اذا كانت مبيعا  
ولا بد من بيعة **واما اذا كانت امانة** فالتول قوله مع يمينه  
**سئل** في شخص كان تحت يده امانة لا تخاف معلومة  
ونائبه وفصوص وغير ذلك فلما مرضى دفع الامانة المذكورة  
لشخص وقال له هذه امانة فلان ادفعها له ثم ما مضى  
قبل ان يدفع الرجل الذي سلم تسليم الامانة المذكورة  
لاربابها فطالبه اصحاب الامانة بامانتهم التي سلمها من الميت  
واذنه بدفع ذلك لهم فقال لا ادفع لكم الا ان حكم الحاكم بدفع  
ذلك لكم فخل والحال هذه ما ذكر اذا اعترف ان الميت اذنه بدفع  
ذلك لم يبرأ يوم بان يسلم ذلك لهم ويكون القول قوله في ذلك  
اولا وما كان في ذلك او لا بد من يمينه تشريدا على الميت بالاذن  
في دفع ذلك فلان وفلان **الجواب** لا يدفع ما اعطاه ذلك  
الميت الا الوصيه ولا يدفع لمن سخط الميت ثم انهم يدعوا على  
الوصي ويشبهون ويجازي القاضي على الوصي بدفعها لهم وهذا  
هو الطريق فان دفع اليهم ما عنده ممن سخطه هناك بيعة  
تشريدا على الميت اولا لانه لا يملك الدفع لانه لا يكون وصيا  
لله الميت له **سئل** اذا قال مثلي خا في امه عنهم **سئل**  
اوقت امرأة ان استعيرت المغيبة ملك لا بها فلان والحال انها  
في موضع موتها فهل يصح ذلك ام لا **الجواب** ان صدقها بنية  
الموت وقت الاقرار صح والا او تدركت ميواتا يدل عليه  
هذا النزاع وهو ما اذا اقر بعينه لانه والمخاصم **سئل** ان  
الاقرار معين للمواثمة كالوصية له لا ينفذ الا باجازة البقية  
مخلاف ما اذا اقر بعين لا بعين فانما يصح **كأن**  
**المرافق** **سئل** في شخص اشغل بالوفاء الى رحمة الله تعالى



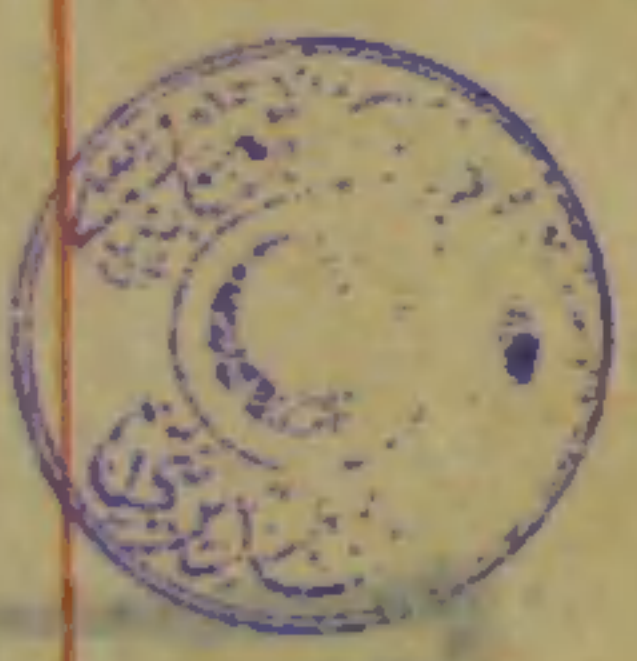




فهل اذا مات يقدم العتق من الثلث ويقسم ما بقى اثلاثا  
**اجاب** ان لم يكن له وارث عتق المدبرون بلا سعاية  
 ونفذت وصيته من الثلث وان كان له وارث واجاب  
 فليذلك وان لم يجوز قدم عتق المدبرون من ثلث ما له  
 فان بقى منه شيء قسم اثلاثا **سئل** في شخص  
 توفي وخلف زوجة وابنة عمه فهل الولد المذكور  
 زوى الارحام ويورث مع الزوجة وتجب بهي المال  
 والمحال ان الوارث حنفى المذهب والمورث ليس حنفى  
 فهل يشترط في ارث الذي من زوى الارحام ان يكون  
 المورث حنفى او لا **اجاب** هو من زوى الارحام فيقام  
 على بيت المال سواء كان الميت حنفيا او غيره **سئل**  
 مات امرأة ثم مات زوجها فاختصم اخوها مع اخ  
 الزوج في التركة فادعى اخوها انها ماتت عن غير ولد وان  
 ابنيها مات قبلها فكان ميراثا بيني وبين زوجها وورث  
 وادعى اخوه ان ابنيها مات بعدها وأنه لا ميراث  
 لاجنها وبرهن فايها يقبل **اجاب** بان الميراث  
 بينه اخيه لا اجنها لان زمن الموت لا يدخل تحت  
 الحكم كما ذكره في جامع الفصولين من فصل التناقص  
 والدفع **سئل** مات رجل وترك ابنا وجارية  
 حامل فولدت فافترقا الابن بان الولد اخوه من هذه  
 الجارية وسدنه الاخر فما الحكم **اجاب** بان  
 يعتق بضيء المقر من الجارية والولد وقد صرح بهذه  
 الصورة وحكمها في المحيط من كتاب الدعوى في  
 باب دعوى الولد وللأبن الاخر الخيار ان شاء عتق  
 نفيه وان شاء استعصى الام والولد جميعا والمساكن  
 الميراث فيشارك المقر له المقر في نصيبه تعالى هذا  
 يقتضى نصف الجارية على المقر له ونصفه على الولد

وتعفى في النصف للأبن المدن والولد يعفى في النصف  
 ايضا ويصلح ان يضمن للأبن المقر بضيء اخيه ان  
 يكون موسرا واختارا لاخ تقضيه لكونه افسد عليه نصيبه  
 باقراطية والله اعلم والمحمد **سئل** **رب العالمين**  
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد  
 وعلى اله وصحبه وسلم تسليما  
 الى يوم الدين **وكان** الخ  
 من هذه النسخة المباركة  
 يوم الثلاثاء  
 البار  
 الى شهر رجب  
 العروسنة  
 ثمانين والفي

كاتبه العفري الى الله تعالى محمد السامري  
 عفا الله تعالى له ولوالديه وللمسلمين اجمعين





五

Eskikay No 66